**وثيقـــــــــــــة   
مجموعة البنك الدولي**

(للاستخدام الرسمي فقط)

رقم التقرير 73265-IQ

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

مؤسسة التنمية الدولية

مؤسسة التمويل الدولية

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

استراتيجية الشراكة مع  
جمهورية العراق

للسنوات المالية 2013-2016

13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012  
إدارة الشرق الأوسط  
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وحدة الاستراتيجية   
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
مؤسسة التمويل الدولية  
والوكالة الدولية لضمان الاستثمار

(توزع هذه الوثيقة على نطاق محدود، ويسمح باستخدامها من قبل المستفيدين حصراً لغرض أداء مهامهم الرسمية. ولا يسمح بنشر محتوياتها دون الحصول على إذن مسبق من البنك الدولي).

تم إعداد آخر مذكرة للإستراتيجية المرحلية بتاريخ 19 فبراير/شباط 2009  
سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي:  
دولار أمريكي واحد = 1250 دينار عراقي (حسب سعر الصرف بتاريخ 15/6/2012) **قائمة المختصرات والعبارات المستخدمة**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| AAA Analytical and Advisory Activities  AFD *Agence Francaise de Developpement* (French Development Agency)  AIDS Acquired Immune Deficiency Syndrome  BSA Board of Supreme Audit  CAS Country Assistance Strategy  CDD Community Driven Development  CPPR Country Portfolio Performance Review  CPS Country Partnership Strategy  CSO Civil Society Organization  DFI Development Fund for Iraq  DFID Department for International Development  EC European Commission  EITI Extractive Industries Transparency Initiative  ESW Economic and Sector Work  EU European Union  FMA Fiduciary Monitoring Agent  FY Fiscal Year  GCC Gulf Cooperation Council  GDP Gross Domestic Product  GGFR Global Gas Flaring Reduction  GOI Government of Iraq  HIV Human Immune Deficiency Virus  IBRD Int’l Bank for Reconstruction & Development  ICA Investment Climate Assessment  ICT Information and Communication Technologies  IDA International Development Association  IDPs Internally Displaced Persons  IFC International Finance Corporation  IFMIS Integrated Financial Management Information System  IMF International Monetary Fund  INES Iraq National Energy Strategy  ITF Iraq Trust Fund | AAA التحليلية والأنشطة الاستشارية  AFD الوكالة الفرنسية للتنمية AIDS مرض فقدان المناعة المكتسبة الإيدز BSA ديوان الرقابة المالية  CASاستراتيجية المساعدة الوطنية CDD التنمية النابعة من المجتمع  CPPR مراجعة أداء المحفظة الوطنية  CPS استراتيجية الشراكة مع البلد  CSOsمنظمات المجتمع المدني  DFI صندوق تنمية للعراق  DFID إدارة التنمية الدولية  EC المفوضية الأوروبية  EITI مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية  ESWالعمل الاقتصادي والقطاعي  EUالاتحاد الأوروبي  FMA عامل الرصد الائتماني  FY السنة المالية  GCCمجلس التعاون الخليجي  GDPالناتج المحلي الإجمالي  GGFRحملة خفض اشتعال الغاز الدولية  GOIحكومة العراق  HIVفيروس نقص المناعة البشرية  IBRD البنك الدولي للإنشاء والتعمير  ICA تقييم الاستثمار في الأنشطة المناخية ICT تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  IDAالمؤسسة الدولية للتنمية   IDPsالأشخاص النازحين داخليا  IFC مؤسسة التمويل الدولية  INESنظام معلومات الإدارة المالية المتكاملة  IMFصندوق النقد الدولي  INES الاستراتيجية الوطنية  للطاقة في العراق  ITF الصندوق الاتئماني للعراق | JICA Japan International Cooperation Agency  JPOC Joint Portfolio Oversight Committee  JSDF Japan Social Development Fund  KRG Kurdistan Regional Government  M&E Monitoring and Evaluation  Mbd Million barrels per day  MENA Middle East and North Africa  MDGs Millennium Development Goals  MIGA Multilateral Investment Guarantee Agency  MSMEs Micro, Small and Medium Enterprises  NBP National Board of Pensions  NDP National Development Plan  PDS Public Distribution System  PEFA Public Expenditure and Financial Accountability  PER Public Expenditure Review  PFM Public Financial Management  PPP Public-Private Partnerships  PRS Poverty Reduction Strategy  SABER System Approach for Better Education Results  SBA Stand-by Arrangement  SIDA Swedish International Development Cooperation Agency  SMEs Small and Medium Enterprises  SOEs State-Owned Enterprises  SPBF State and Peace-Building Fund  SSN Social Safety Net  TA Technical Assistance  UGSC University Governance Score Card  UN United Nations  UNAMI United Nations Assistant Mission for Iraq  UNHCR United Nations High Commissioner for Refugees  WBG World Bank Group  WfD Workforce Development  WDR World Development Report | الوكالة اليابانية التعاون الدولي JICA JPOC لجنة رقابة الاستثمارات المشتركة  JSDF صندوق التنمية الاجتماعية الياباني KRG حكومة إقليم كردستان  M&E الرصد والتقييم  Mbdمليون برميل يوميا  MENA الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MDGs الأهداف الإنمائية للألفية  MIGA الوكالة الدولية لضمان الأستثمار  MSMEs المشاريع الصغيرة والمتوسطة  NBP المجلس الوطني للمعاشات  NDPخطة التنمية الوطنية PDS نظام التوزيع العام PEFA الإنفاق العام والمحاسبة المالية  PER مراجعة النفقات العامة  PFM إدارة المالية العامة  PPPشراكة القطاعين العام والخاص  PRSاستراتيجية الحد من الفقر SABERالمقاربة المنظمة من اجل نتائج تعليمية افضل  SBA الترتيبات الاحتياطية  SIDA الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي  SMEs الشركات الصغيرة والمتوسطة  SOEsالشركات المملوكة للدولة  SPBF صندوق بناء الدولة والسلام SSN صافي الأمان الاجتماعي TA المساعدة الفنية  بطاقة نقاط الادارة الجامعية  UN الأمم المتحدة   UNAMIبعثة الأمم المتحدة في العراق يونامي  UNHCRمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين  WBGمجموعة البنك الدولي   WfDالاتحاد العالمي لتنمية القوى العاملة  WDRتقرير التنمية الدولية |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | ***البنك الدولي للإنشاء والتعمير*** | ***مؤسسة التمويل الدولية*** | ***الوكالة الدولية لضمان الأستثمار*** |
| **نائب الرئيس** | **إنجر اندرسن** | **دميتريس تسيتسيراغوس** | **ميشيل ورمستر** |
| **المدير** | **فريد بلحاج** | **مؤيد مخلوف** | **رافي فيش** |
| **الممثل الخاص** | **ماري هيلين بركنيل** |  |  |
| **قائد فريق العمل** | **جانيت دولي** | **زياد بدر** | **بيرسوف ايكونومو** |

**كلمة شكر وتقدير**

تم إعداد *استراتيجية الشراكة مع جمهورية العراق* (CPS) من قبل فريق عمل بقيادة السيدة جانيت دوولي وقبلها السيدة باربي كيلر، وتحت إشراف السيد الهادي العربي، المدير السابق لإدارة الشرق الأوسط، والسيد فريد بلحاج، المدير الحالي لإدارة الشرق الأوسط، وكذلك السيدة ماري هيلين بركنيل، الممثل الخاص للبنك الدولي في العراق. وتألف أعضاء فريق العمل الرئيسي من السيدات والسادة بيلار مايستيرا، ماري يونيس باروسو، كيفن كاري، سيبل كولاكسيز، عثمان جاه، صباح موسى، مي إبراهيم وآن نجوغونا.

كما ساهم في إعداد الإستراتيجية كل من السيدات والسادة: خورخي أروجو، أنور العريضي، ماريان صالح، سناء النمر، أرون أريا، إبراهيم الدجاني، فابريس موسنيرون دوبين، كارولين فان دن بيرغ، ستيفن ريمر، دابيديان هومان ، حامد ماجد، ليان وانغ، غسان الخوجة، سحر نصر، بيرتين كامبيوس، اليزابيث هوبينز، مارك ألكسندر، نديغوا ستيفن سيمون ستولب، شتاء كارولين، سارة نيدولاست، سيبنيم أكايا، فيرونيك كيسلر، عبد المولى غزالة، عبد الحميد آزاد، كارولين فرويند، دايل لاوتنباخ، فرحات إيسن، اغلوريا كافا، جونتر هايدنهوف، حسام محمد، جاد مزارة، راجندرا سينغ، والترز جوناثان، مارك جان إيف ليكسي، نيكولاي سوبوتين، بول بريتيتور، فيكتوريا جيلروب، سيمون بيل، سيكو يوشيما، تارا فيشواناث، تامر ربيع، طارق محمد عثمان، فيرجينيا جاكسون، شيماء حسن، وغيرهم من الفرقاء المعنيين الذين شاركوا في هذا العمل. وقد تألف فريق مؤسسة التمويل الدولية من السادة: أحمد عتيقة و زياد بدر و رابتي غونيسيكر. كما تألف أعضاء فريق الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من السادة بيرسوفون ايكونومو و بول باربور.

إضافة إلى ذلك، يعرب فريق العمل عن شكره وامتنانه للجانب الحكومي، لاسيما الفريق المختص في وزارة المالية، وتحديداً الدكتور فاضل عثمان، وكيل وزارة المالية، والدكتور صلاح الحديثي على الجهود المبذولة في تنسيق واستضافة ورشة عمل استراتيجية الشراكة مع الحكومة، كما يخص بالشكر وزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان، وكذلك كافة الممثلين عن الوزارات المختلفة، ومكتب المدير التنفيذي للعراق في البنك الدولي.

كما يتوجه الفريق بالشكر إلى كافة السلطات العراقية المساهمة وأصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والاتحادات التجارية والنقابات والمؤسسات الفكرية والمؤسسات الإعلامية، وكذلك الشركاء الدوليين الذين عقدوا اجتماعات في جميع أنحاء العراق ممن سخروا وقتهم ورؤاهم وإسهاماتهم القيمة للترويج لهذه الاستراتيجية.

**إستراتيجية الشراكة مع جمهورية العراق 2013-2016**

**قائمة المحتويات**

أولاً. خلاصة تنفيذية ................................................................................................................... 7

ثانياً. السياق الوطني والأجندة التنموية ............................................................................................ 9  
التطورات السياسية والأمنية .............................................................. .......................................... 9  
التوجهات الاجتماعية والفقر.....................................................................................................….11  
السياق الاقتصادي وسياق الحكم........................................................ ............................................. 12  
مستقبل العراق على الأمد المتوسط...................................................................................................13  
التحديات الإنمائية الرئيسية .................................................... .................................................. ... 15  
أولويات الحكومة ........................................................................................................................23

ثالثاً. استراتيجية الشراكة لمجموعة البنك الدولي............ .............................................. ................... 24  
أ. الدروس المستقاة من الألتزامات السابقة وملاحظات أصحاب المصلحة................ ................................ 24  
ب. استراتيجية الشراكة المقترحة لمجموعة البنك الدولي............................................. ....................... 28  
مجال النتائج 1: تعزيز الحكم .......................................................... .......................................... 32  
مجال النتائج 2: دعم التنويع الاقتصادي على نطاق واسع من أجل تحقيق الازدهار..................................... 33  
مجال النتائج 3: تحسين الدمج الاجتماعي والحد من الفقر ................................................................... 35  
ج. تنفيذ إستراتيجية الشراكة الوطنية FY13-16.................... ........................................ ................ 36  
تمويل البرنامج ....................................................................................................................... 37   
تعزيز الشراكات............. ............................................... ........................................................ 37  
الاتصالات الاستراتيجية............................................................................................................. 38

رابعاً. إدارة المخاطر ................................................................................................................29

**الجداول**:  
الجدول 1: توقعات متوسطة الأجل للعراق..... ................................................................................. 15  
الجدول 2: برنامج المساعدة الإرشادية .......................................................................................... 30

**أرقام و وقائع:**

الشكل 1: الخسائر في صفوف المدنيبن، يناير/كانون الثاني 2003 لغاية يناير/كانون الثاني 2011 ................. 10  
الشكل 2: مؤشرات اقتصادية مختارة ............................................................................................ 14  
الشكل 3: حكم سيادة القانون (مقارنة العراق مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)................................... 17  
الشكل 4: معدل البطالة حسب النوع الإجتماعي وغيره من المؤشرات .................................................... 18  
الرقم 5: القيود الرئيسية للشركات العاملة في العراق ......................................................................... 19  
الشكل 6: نسبة المتعلمين من شريحة السكان من الفئة العمرية 15-24 سنة .............................................. 22  
الرقم 7: محفظة استثمارية نشطة.................................................................................................. 26

**الأطر** :  
المربع 1: المحفظة الاستثمارية وترتيبات الإشراف ............. ............................................................. 24  
المربع 2: ملاحظات حول النوع الاجتماعي في محفظة العراق الاستثمارية.... .......................................... 26

**الملحقات:**

**الملحقات الخاصة بالبلد:**الملحق 1: نتائج العراق في ما يتعلق باستراتيجية الشراكة ...................................................................39  
الملحق 2: المساعدة الفنية الاساسية الجارية لدعم الاستراتيجيات الوطنية ................................................ 44  
الملحق 3: تقرير المشاورات ....................................................................................................... 45  
الملحق 4: مصفوفة العراق في تدخلات المانحين .............................................................................. 48  
الملحق 5: تقدم العراق نحو الأهداف الإنمائية للألفية ......................................................................... 49

**الملحقات الخاصة باستراتيجية مساعدة البلد:**

الملحق A2: العراق في لمحة ........................................................................................................... 50  
الملحق B2: مؤشرات مختارة عن أداء وإدارة محفظة البنك الدولي .................................................. ..........55  
الملحق B5: مؤشرات العراق الاجتماعية ............................................................................................ 56  
الملحق B6: المؤشرات الرئيسية الاقتصادية للعراق .............................................................................. 57  
الملحق B7: مؤشرات مخاطر الاقتصاد الرئيسية ................................................................................... 59  
الملحق B8: محفظة البنك الدولي .................................................................................................. .. 61  
الملحقB8 : استثمارات مؤسسة التمويل الدولية.................................................................................... 63  
الملحق B8: المخاطر الاقتصادية البارزة حسب الوكالة الدولية لضمان الاستثمار........................................... 64

**خارطة البنك الدولي للعراق ............................................................................................................. 65**

**استراتيجية الشراكة مع جمهورية العراق 2013-2016**

**أولاً: خلاصة تنفيذية**

1. **العراق في مفترق طرق:** لقد شهد العراق فترة انتقالية خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك بالتزامن مع موجاتٍ من العنف طائفي، وتحديداً بين عامي 2005 – 2008 حين كان للتدخلات الأجنبية حضوراً قوياً فيه.أما في المدة الحالية، فإن الوضع في العراق يشهد تغييراً، حيث أن العملية السياسية التي يمر فيها البلد لا تزال في طور النضوج. لقد سحبت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها العسكرية من العراق في ديسمبر/كانون الأول 2011، بعدما قادت وجود عسكري دولي امتد ثمان سنوات. إلا أن مجموعة المانحين الدوليين التي أسهمت بكثافة في العراق خلال السنوات الماضية، بدأت بسحب مساهماتها تدريجياً أو بتغيير نشاطها الذي تنوع بين تقديم منح تساهم في جهود إعادة الإعمار، إلى مساهمات بصيغة قروض وشراكة. وقد أجريت انتخابات مرتين منذ عام 2003، مما أتاح مزيداً من النضوج للعملية السياسية في العراق، حيث أفرزت الانتخابات الأخيرة التي أجريت عام 2010 توازناً ملحوظاً في التحالفات لتشكيل الحكومة. وتعكف الحكومة حالياً على تنظيم نفسها وصولاً للتوافق والمضي في التنمية على المستوى الوطني والقطاعي، وذلك من خلال العمل على تقاسم الموارد الوطنية للبلاد عبر اقتراح قانونٍ للنفط والغاز، ووضع وتنفيذ استراتيجيات في مجالات رئيسية مثل الطاقة، والتعليم، والمعاشات التقاعدية. وهكذا، عاد العراق عضوا فاعلاً في المجتمع الدولي، و صاغ تعاقدات طويلة الأجل مع منظمات دولية، كما إعاد التواصل مع دول المنطقة بشكل عام إنعكس على سبيل المثال في استضافته لمؤتمر القمة العربية عام 2012.

1. **على الصعيد الاقتصادي، يعد العراق بلداً غنياً بالموارد الطبيعية، لكنه يواجه تحديات ضمن هذا الإطار**. من المتوقع أن يستمر إنتاج النفط العراقي في الإرتفاع ليصل إلى حوالي ستة ملايين برميل يومياً بحلول نهاية هذا العقد. ومع ذلك، فإن الاعتماد على النفط يجعل البلاد عرضة لتقلبات الأسعار، في الوقت الذي لا يوفر فيه قطاع النفط والغاز وظائف كافية لقطاع كبير من السكان في العراق. أضف إلى ذلك، فإن العراق يواجه صعوبات جمة في ما يتعلق بالاستخدام الفاعل للعوائد الهائلة الناتجة عن النفط وبتوفير الخدمات الأساسية للسكان. وفي الوقت الذي حققت فيه البلاد نمواً وتقدماً في ما يخص تقليص التضخم في السنوات الأخيرة، بقيت مسائل تتعلق بتخطيط وإنفاق الموازنة على الأمد المتوسط، والفساد، وعدم المساواة، و الاضطرابات السياسية وغيرها من نقاط الضعف التي تعيق مسار التقدم في العراق. ويسعى العراق في الوقت نفسه إلى التعافي من نكسات متلاحقة أفرزتها سنوات من الصراعات والحرب الأهلية. ويعد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطيئاً، تخخللته بعض الإنتكاسات في عدة مؤشرات. يتلخص التحدي التنموي في العراق في بناء قدرته على استخدام موارده بشكل صحيح لمصلحة الجيل الحاضر والأجيال المستقبلية، وعلى تنويع اقتصاده بعيدا عن الاعتماد المفرط على النفط. ويتمثل ذلك التحدي أيضا في الانتقال من بلد يتبع أجندة مركزية في التنمية إلى بلد أكثر انفتاحا وتنافسية، يساهم في التكامل الإقليمي والدولي على نطاق واسع عبر التجارة واستخدام التكنولوجيا الحديثة.
2. **في عام 2010، أعدت الحكومة خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، وهي استراتيجية تنمية على المدى المتوسط تهدف إلى خلق إطار للتنمية المستدامة لهذا البلد**. لقد تزامنت هذه الاستراتيجية باستراتيجية الحد من الفقر (PRS) في كانون الثاني/ يناير 2009 بدعم من البنك الدولي. وتهدف الركيزة الاقتصادية للخطة إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يبلغ 9.4 في المئة سنويا لخلق ثلاثة إلى أربعة ملايين فرصة عمل جديدة لغرض تنويع الاقتصاد بعيدا عن موارد النفط، مع التركيز على الزراعة، والقطاعات الصناعية، والسياحة، وخلق دور أقوى للقطاع الخاص، من خلال دعم الفرص الاستثمارية و زيادة فرص العمل. كذلك تهدف هذه الاستراتيجية إلى خفض معدلات الفقر بنسبة 30 في المئة من مستويات عام 2007 من خلال التركيز على التنمية الريفية الشاملة وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية،  
   وخاصة للفئات المستضعفة من فئة الشباب والنساء. و تركز الخطة على تنمية اقتصادية واجتماعية غير مضرة بيئياً، وذلك باستخدام الموارد الطبيعية المتاحة بأسلوب مستدام. كما تهدف الخطة إلى تعزيز دور الحكومات المحلية في تقديم الخدمات والتنمية الاقتصادية إلى السكان المحليين. إن خطة التنمية الوطنية هي في طورالتحديث لتغطي الفترة 2013-2017.
3. **تهدف استراتيجية الشراكة (CPS) التي وضعها البنك الدولي والتي تعد الأولى من نوعها مع العراق إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ خطة التنمية الوطنية، بالاستناد إلى المعلومات والمعطيات التي يقدمها أصحاب المصلحة وكذلك النتائج المستحصلة و الدروس المستفادة**. كما تعكس الاستراتيجية أيضا الإطار الإقليمي والاستراتيجيات الأخرى المتبعة في منطقة الشرق الأوسط الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) التي نشأت استجابةً للأحداث التي تشهدها المنطقة في خضم الربيع العربي، وهي تركز على النمو المستدام الذي يقوده القطاع الخاص لخلق مزيد من فرص العمل ومشاركة مجتمعية واقتصادية أكبر. تمثل استراتيجية الشراكة نقطة تحول في التزام البنك تجاه العراق. بعد وضع ثلاث مذكرات استراتيجية مؤقتة، تنتقل الاستراتيجية إلى تبني شراكة أعمق وأطول أجلاً، مع الاخذ بعين الاعتبار الخيارات السياسية الهامة التي من شأنها وضع الأساس لمستقبل العراق. وترتكز الخطة على مبدأ عقد حوار شامل مع الحكومة والجهات ذات العلاقة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. لقد ركزت استراتيجيات البنك السابقة على دعم جهود إعادة الإعمار في العراق، وبناء قدرات مؤسسات الدولة، وإرساء أسس النمو على المدى الطويل. وفي هذا السياق، تضمن برنامج عمل البنك جوانب تحليلية هامة و تقديم المساعدة الفنية و التدريب ودعم الاستثمارات عبر مجموعة من القطاعات، لاسيما البنية التحتية، والتعليم، والصحة، وشبكة الحماية الاجتماعية، فضلا عن قرض سياسات التنمية ودعم إدارة الميزانية والقطاع المالي ونظام الحماية الاجتماعية. وقد تم تمويل المشروع من خلال تخصيص حوالي 500 مليون دولار أمريكي من الصندوق الاتئماني لمجموعة الدول المانحة العراق (ITF) ، إضافة إلى تخصيص مبلغ 500 مليون دولار أمريكي دفعةً واحدة من مؤسسة التنمية الدولية (IDA). سيتم إبلاغ القائمين على استراتيجية الشراكة مع العراق بالدروس المستفادة من الشراكة مع مجموعة البنك الدولي على مدى السنوات العديدة الماضية، وعلى وجه الخصوص حول الحاجة للتكيف مع الحقائق على أرض الواقع والحاجة إلى وجود حكومة قوية.
4. **تسعى مجموعة البنك الدولي إلى اتباع طريقة جديدة في التزاماتها مع العراق**. ستنتهي المحفظة الاستثمارية الممنوحة للعراق، والتي تقارب مبلغ مليار دولار أمريكي المخصصة لإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي، بنهاية فترة استراتيجية الشراكة مع العراق، حيث يسعى برنامج مجموعة البنك الدولي الجديد إلى مساعدة العراق في التحكم بالموارد العامة الهائلة وبناء المؤسسات الحكومية الفاعلة التي تسهم في خلق فرص العمل وتوفير الخدمات. وسيشرع البنك أيضا بمساعدة العراق على لعب دور فاعل في المنطقة وتحديد الفرص الاستراتيجية والبشرية الكامنة نحو مشاركة واندماج أفضل في المنطقة وخارجها. وسوف يستلزم ذلك  
   من مجموعة البنك الدولي نقل المعرفة وأفضل الممارسات لمساعدة هذا البلد في إيجاد حلول عملية والانتقال   
   من مجرد مشاركة إلى الحصول على دعم استراتيجي للتنمية المؤسسية. ستشكل الاستثمارات التحفيزية الممولة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والأنشطة التحليلية والاستشارية (AAA) و مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والجهات الملتزمة في تقديم الاستشارات الاستثمارية و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) وكذلك الخدمات المعوض عنها، ستشكل العمود الفقري لاستراتيجية الشراكة هذه.
5. **لغرض دعم جهود البلاد لبناء مؤسسات أقوى في الحكومة واقتصاد اكثر تنوعاً من شأنه توفير الخدمات للمواطنين وخلق فرص عمل، تم وضع استراتيجية شراكة تتشكل من ثلاثة محاور:** (أ) تحسين إدارة الحكم، (ب) دعم التنوع الاقتصادي على نطاق واسع من أجل تحقيق الازدهار، و (ج) تحسين الاندماج المجتمعي والحد من الفقر. وتركز المجالات الأساسية على البرامج القائمة (أي الإدارة المالية العامة، تعزيز المؤسسات، تنمية القطاع الخاص والبنية التحتية، وتقديم الخدمات). ويعد النوع الاجتماعي مهماً في هذا الموضوع. في ما يتعلق بالحكم، سوف تسعى مجموعة البنك إلى استيعاب تحديات الحكم على مستوى القطاعات، ودعم تحسين الإدارة المالية والمشتريات العامة، ومراجعة الحسابات الحكومية ومستوى أداء الخدمة المدنية؛ وتوسيع إجراءات المساءلة، لا سيما بالنسبة للمستفيدين من الخدمات العامة؛ ووضع وتنفيذ معايير مصرفية عالية  
   لإدارة الموارد وعقد توافقات لإصلاح الحكم ومكافحة الفساد ومواجهة التحديات على المستوى الوطني، وكذلك إطلاق العنان لطاقات العراق التنموية في القطاع غير النفطي، وصولاً إلى تحسين بيئة الأعمال وتوسيع البنية التحتية الأساسية، وخاصة في مجال الطرق، وزيادة حجم السوق، وتحسين قطاع المياه والكهرباء، وتعزيز  
   الإنتاجية الزراعية، مع التركيز على الأمن الغذائي وتعزيز إدارة القطاع العام والحكم المحلي. علاوة على ذلك، فإن مجموعة البنك تسعى لمساعدة الحكومة في تحسين إدارة الموارد المائية ومعالجة تغير المناخ نظراً لتعرض العراق لمخاطر بيئية، إلى جانب الحد من عدم المساواة والتهميش الاجتماعي مما سيساعد في الوصول الى شريحة أكبر من الفقراء، لاسيما النساء، وتحسين مستوى التعليم الأساسي، والخدمات الصحية، والمياه، والصرف الصحي، وتحسين شبكات الحماية الاجتماعية.
6. **تم إعداد برنامج مقترح لدعم برنامج هذه الاستراتيجية.** في هذا الاطار، تشمل الأنشطة التحليلية  
   والاستشارية متابعة واستعراض الإنفاق العام ومراجعة تقرير إدارة الإيرادات النفطية وتنويع الموارد الاقتصادية، وتقييم الفقر والمساواة بين الجنسين، وقطاع الزراعة، والمساعدة الفنية، ودراسة منظومة إدارة الغاز، ومراجعة نتائج حوار القطاع المالي. وقد تم تحديد محفظة مشاريع البنك الدولي للإنشاء والتعميرIBRD ابتداءً من السنة المالية 2014 حيث تبلغ حوالي 540 مليون دولار أمريكي، ويتم حيث سيتم تغطية خمس عمليات رئيسية تشمل إقامة نظام مالي متكامل ونظم للمعلومات الإدارية، والحوكمة، وتبسيط ممرات التجارة والنقل، وتطوير انظمة الري والموارد المائية، وإمدادات المياه والصرف الصحي. كما يجري تطوير برنامج الخدمات الخاضعة للرسوم.
7. **تنفيذ البرنامج**. يدعو الواقع الحالي في العراق الى تبني استراتيجية شراكة تتسم بالمرونة من ناحية التصميم و  
   ترتيبات التنفيذ، وكذلك من ناحية قابلية التكيف مع الظروف المتغيرة. سيقوم البنك بتعديل ذلك البرنامج   
   اعتمادا على الفرص والتقدم المحرز في النتائج. وتتراوح تخصيصات البرنامج الاقراضية ما بين 600 إلى 900 مليون دولار أمريكي طيلة فترة تنفيذ الاستراتيجية. وستواصل مؤسسة التمويل الدولية الاستثمار في القطاع الخاص من خلال برنامج إرشادي خصص له مبلغ يتراوح بين 100-150 مليون دولار أمريكي سنويا (على افتراض استمرار التحسن في بيئة الأعمال) وستكثف تقديم خدماتها الاستشارية في البلاد. ومن جانبها، ستستمر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في دعم جهود العراق لجذب المستثمرين من القطاع الخاص الأجنبي من خلال تقديم ضمانات تتعلق بالمخاطر السياسية. ستعمل مجموعة البنك الدولي على مواصلة الجهود الحثيثة مع شركاء التنمية الآخرين في إطار منتدى الشركاء الدوليين، و مع شركاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرهم من المعنيين. ستسعى الاتصالات الاستراتيجية التي ستجرى في هذا السياق إلى توفير المعلومات لأصحاب المصلحة وإلى إثارة نقاش بناء ومفيد.
8. **إدارة المخاطر.** هناك مخاطر عدة قد يتعرض إليها برنامج مجموعة البنك الدولي في العراق، وتشمل هذه المخاطر الوضع السياسي المتأرجح، والمصالح الخاصة، وعدم الاستقرار الإقليمي، والعنف في البلاد وانعدام الأمن، وكذلك التقلبات الاقتصادية المتعلقة بتذبذب أسعار النفط. لذا تسعى الاستراتيجية الى أن تكون صريحة حول تحديد تلك المخاطر وتأثيرها - المباشر أو غير المباشر - على عملية التنفيذ. وأهم المخاطر في هذا الصدد تكمن في الأوضاع السياسية والأمنية التي لا تزال هشة. قد تقوض الثغرات في السلطات و ضعف التزام الحكومة بتنفيذ الإصلاحات و اتباع سياسات متقلبة، لا سيما مع اقتراب الانتخابات القادمة، نجاح برنامج البنك. وهناك مخاطر أخرى تكمن في احتمالية التعرض لانعكاسات أحداث خارجية أو اعتداءات إرهابية. تشمل مخاطر تنفيذ المشروع أيضاً ضعف التنفيذ في ادارة العقود والضمانات الائتمانية. لذا، تعتزم مجموعة البنك أن تكون واقعية في كل ما من شأنه المساهمة في تنفيذ البرنامج وتعديله عندما تقتضي الحاجة. وسوف يستمر البنك في الاخذ بعين الاعتبار التوصيات المتعلقة بالسياسة المتبعة وإدارة الاقتصاد التي تنتهجها الحكومة، وهي بمثابة المفتاح الذي يتيح توفير الحيز المالي للحكومة لغرض التعامل المناسب مع الصدمات المالية عند حدوثها. كما سيستمر البنك في البحث عن سبل لتنفيذ الإشراف على المحفظة الاستثمارية الحالية على الرغم من صعوبة البيئة الأمنية. وفي حال حدوث تدهور في البيئة التشغيلية في العراق، سوف تركز مؤسسة التمويل الدولية على إدارة المحفظة الاستثمارية والانخراط بشكل انتقائي عبر أدواتها الاستشارية.

**ثانياً: السياق المحلي والأجندة التنموية.**

**التطورات السياسية والأمنية:**

1. بعد سنوات من الصراع وانعدام الثقة وعدم الاستقرار، تعكف الدولة العراقية على المضي قدماً في التماسك. فبعد الانخفاض التدريجي للعنف وانعدام الأمن خلال الفترة الممتدة بين 2006 و 2008، أفرزت الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2010 حكومة ائتلافية برئاسة نوري المالكي من حزب الدعوة (شيعي) ضمت وزراء من القائمة العراقية (ليبراليين) ومن كتلة الصدريين (شيعة) وكذلك من التحالف الكردستاني. ومع ذلك، مازالت الانقسامات الطائفية والسياسية مستمرة. في الآونة الأخيرة، هددت التوترات بين حزب الدعوة و القائمة العراقية استقرار الائتلاف الحاكم. وقد فشلت محاولات إشراك جميع الأطراف إلى طاولة الحوار عبر مؤتمر وطني لم يتحقق حتى الآن، مما خلق جواً من عدم الاستقرار السياسي. كما شهدت الأسابيع الأخيرة انخفاضاً للتوتر الذي طرأ بين الأكراد والسلطة المركزية حول مسألة الاستكشافات النفطية. وقد عزز ذلك الإنفراج الأمل في استئناف المفاوضات حول قانون النفط الوطني. في الوقت عينه، لاتزال العملية التشريعية في العراق في طور النضوج، كما بدأ الائتلاف الحاكم المتوازن نسبياً في تنظيم نفسه لتطوير الاستراتيجيات والتوافق حولها على مختلف الصعد.

2. **تحسن الوضع الأمني ​​بشكل عام، إلا أنه مازال متأرجحاً.** لقد حقق العراق تقدماً كبيراً في تحسين الأمن، حيث سجلت أحداث العنف انخفاضاً من نسبة عالية بلغت 2700 قتيلاً شهرياً عام 2008 إلى نسبة بلغت  
263 قتيلاً حسب إحصائية مارس/آذار 2012 (الشكل 1). لقد سحبت الولايات المتحدة قواتها بالكامل في ديسمبر/كانون الأول 2011، وعلى الرغم من أن الوضع الأمني يشهد ​​تحسنا كبيرا خلال السنوات الماضية، إلا أن هناك أحداثاً أمنية مازالت تتكرر، لاسيما تلك المرتبطة بالمناسبات الدينية أو التجاذبات السياسية، تتخللها هجمات واسعة النطاق تستهدف المدنيين وقوات الأمن. وقد شهد شهر رمضان من العام 2012 تصاعداً في وتيرة العنف سجل خلالها أكثر من 400 قتيلاً عراقياً. لا يزال الوضع السياسي في الواقع متقلبا ولا يمكن التنبؤ به، مما يؤثر على قدرة الحكومة على إدارة الأمن و التركيز على قضايا التنمية. في الوقت نفسه، لا يزال العراق معرضاً لانعكاسات عدم الاستقرار في المنطقة، فالأزمة السورية التي تلقي بظلالها على العراق والبلدان المجاورة الأخرى، تزيد من صعوبة الوضع بشكل عام.

3. **مركزية السلطة والفساد يهددان شرعية الدولة.** ينادي دستور العراق بدولة فيدرالية، لكن السلطة المركزية لا تزال في بغداد، وتتوزع الثروة النفطية في المقام الأول في حقول تقع ضمن حكومة اقليم كردستان ومدينتي كركوك والبصرة. وحدها حكومة إقليم كردستان تتمتع فقط بحكم ذاتي متعاظم، مما دفع مناطق أخرى، كمحافظتي ديالى وصلاح الدين السنية للمطالبة أيضا بقدر من الحكم الذاتي وفقاً لما هو منصوص عليه في الدستور. لقد أسهم انهيار المجتمع خلال الحرب الأخيرة على العراق والصراعات التي نشأت على أسس طائفية وعرقية في إضعاف الوحدة الوطنية، وتهدد تحديات الحكم التي يواجهها العراق شرعية الدولة. إن الركائز الرقابية الثلاث للدولة والمنصوص عليها في الدستور، وهي هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومجلس النواب، تواجه صعوبات في تنفيذ سلطاتها، كما أن النظام القضائي ليس قادراً بعد على إجراء المحاكمات اللازمة في قضايا الفساد.

**الشكل 1: الضحايا في صفوف المدنيين من كانون الثاني/ يناير 2003 لغاية يناير/كانون الثاني 2011[[1]](#footnote-1)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  | **40000** |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  | **30000** |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  | **20000** |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  | **10000** |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  | **0** |
| **1/2011** | **1/2010** | **1/2009** | **1/2008** | **1/2007** | **1/2006** | **1/2005** | **1/2004** | **1/2003** |  |

4. **هيمنت الخلافات حول تقاسم السلطة مابين شركاء التحالف الحكومي على السياسة العراقية،  
وشتتت الانتباه عن المهمة العاجلة المتمثلة في إعادة إعمار البلاد وإرساء أرضية للتنمية الاقتصادية.** في حال استمرت هذه الخلافات والتوترات السياسية، فإن من المرجح أن ترتفع التوترات السياسية لغاية عقد الانتخابات القادمة وستتدهور الإدارة الاقتصادية، وسيتأخر تحسين الأداء الحكومي، مما سيعيق تقديم الخدمات للسكان، كما أن هناك احتمالية أن يتفاقم الوضع الأمني ​​الهش.

**التوجهات الاجتماعية والفقر:**

5**. على الرغم من ثروته النفطية الهائلة، انخفض مستوى المعيشة في العراق على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية،** حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للشخص الواحد بنسبة الثلث بين عامي 1980 و 2006، من نحو 3000 إلى 2000 دولار أمريكي، وذلك نتيجة الصراعات والحروب التي شهدها البلد. وبموازاة التوجهات الاجتماعية برزت التوجهات الاقتصادية، على سبيل المثال: تدهور معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وهو مجال كان للعراق فيه دوراً ريادياً تقليدياً في المنطقة، على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية.

**6**. **تتفاقم مشكلة** **الفقر على نطاق واسع لكنها تبقى مشكلة سطحية، مما يؤثر بشكل خاص على الفئات المستضعفة كالأرامل والنازحين.** أظهرتقرير تقييم الفقر لعام 2010 أن نسبة الفقر العام بلغت 23 في المئة. ويصنف حوالي 6.9 مليون عراقي على أنهم فقراء، نصفهم في المناطق الريفية والنصف فالآخر في المناطق الحضرية. إلا أن مؤشر فجوة الفقر في العراق (أي متوسط ​​المسافة عن خط الفقر)، والذي يبلغ 4.5 في المئة، يعد منخفضاً للغاية بالمقارنة مع معظم الدول الأخرى. ويفسر غياب العراق عن مؤشرات الفقر المدقع على أنه نتيجة لتأثير العلاقات الدولية الإيجابي في ما يتعلق بالحصص الغذائية في إطار نظام التوزيع العام (PDS)، لكن ذلك لا يكبح جماح تدهور سبل العيش للعراقيين العاديين. تعاني شريحة الفقراء من عدم الحصول على عمل – إذ أن ثلثي الأعمال تتركز في القطاع غير الرسمي، وتبلغ نسبة معظم الأجور المتأتية من المصادر غير الزراعية 27 بالمئة، وتبلغ نسبة الموظفين في الشركات الصغيرة غير المنظمة 24 في المئة. يعاني الفقراء أيضا من نقص في الإسكان والخدمات الأساسية ، إذ يعيش حوالي 89 في المائة من السكان في مساكن مزدحمة مع خدمة كهرباء سيئة للغاية. كما أن المدارس في حالة سيئة وينخفض فيها نسبة التسجيل والالتحاق المدرسي، لاسيما بالنسبة للفقراء، وتحديداً الفتيات[[2]](#footnote-2). وتهدف السياسة الوطنية الحالية للحد من الفقر إلى خفض نسبة الفقر من 23 في المئة (2007) إلى 16 في المئة (2015). وستتم إعادة دراسة خط الفقر من خلال المسح الأسري لعام 2012 الجاري حاليا، مما قد يكون له تأثير على الهدف المتوخى.

**7. سيحدد النمو السكاني السريع والتوسع العمراني والتحول الديموغرافي آفاق التنمية على مدى العقود المقبلة في العراق.** وقد أدت سنوات من الحرب والصراع الطائفي بالمناطق الريفية إلى التحول للمناطق الحضرية في العراق، مما ساهم في زيادة نسبة النازحين داخلياً، وتحديداً بالنسبة للفئات التي تختار البقاء في المناطق التي يشعرون أنها أكثر أمنا. وقد أدى هذا إلى توسع متزايد في نسبة السكان في المناطق الحضرية، لاسيما في مدن كالعاصمة بغداد التي تعد غير جاهزة لاستيعاب المزيد من السكان. ويعد الضغط على الإسكان والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه وشبكات الصرف الصحي، مشكلة تواجه النمو الاجتماعي. لقد خطط أن يستوعب النقل الحضري وشبكات المياه والصرف الصحي والبنية التحتية للعاصمة بغداد حوالي 600 ألف نسمة، لكن يتزايد عدد السكان في بغداد اليوم حيث يبلغ نحو خمسة إلى ستة ملايين نسمة.

**8. في العراق يعد معدل العمالة منخفضاً للغاية (حيث ينخرط فقط 38 في المئة من العراقيين البالغين في سوق العمل)، وتواجه النسبة الأكبر من النساء بشكل خاص تحديات من حيث الفرص الاقتصادية.** يوظف القطاع العام 32 في المئة من العراقيين القادرين على العمل، كما أن إيجاد فرص عمل في قطاع النفط والغاز يعد محدوداً للغاية. ولا تتجاوز نسبة مشاركة القوى العاملة النسائية نسبة 11 في المئة. وتبلغ نسبة البطالة بين الأناث 20 في المئة مقابل نسبة بطالة بين الذكور تبلغ 14 في المئة (2008). ووفقا لمسح أجري حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة عام 2007 (شكلت أساساً لتقييم استراتيجية الحد من الفقر)، تبين أن النسبة الضئيلة من النساء اللواتي ينخرطن في سوق العمل يخترن وظائف القطاع العام، خاصة قطاع التعليم (النساء غير الفقراء والمتعلمين في المناطق الحضرية)، أما في مقابل ذلك هناك نسبة من النساء (ضمن الفئات الفقيرة والأقل علماً،غالباً في المناطق الريفية) اللواتي يخترن العمل الزراعي غير المأجور. ويعد وضع الأرامل في العراق خطيراً، وهناك ما بين مليون إلى ثلاثة ملايين[[3]](#footnote-3) أسرة تعيلها نساء في العراق نتيجة لعقود من الحرب والعنف. وقد طورت الحكومة العراقية برنامجاً للرعاية الاجتماعية يهدف إلى مساعدة الأرامل مالياً، لكن المبلغ النقدي الممنوح غير كافٍ، كما أن الكثير من الأرامل لا يستلمن هذا المبلغ.

9. **تعتبر نسبة البطالة لدى الفئات الشبابية مرتفعة للغاية، مقارنة بالتوجهات الإقليمية.** تعد شريحة الشباب ممن تتراوح أعمارهم ما بين 18- 30 سنة الشريحة السكانية الأكبر في العراق، إلا أن لدى هذه الشريحة فرصاً اقتصادية محدودة. ومازالت البطالة بين صفوف الشباب مرتفعة لكل من النساء والرجال على حد سواء، حيث يُعد حوالي 30 في المئة من النساء والرجال ضمن الفئة العمرية 20- 24 سنة (2008)، وقد شهدت هذه النسبة زيادة كبيرة منذ عام 1990حيث كانت نسبة البطالة عند الشباب تبلغ نحو 7 في المئة من الرجال والنساء. كما يعد الشباب، وخاصة من المناطق الريفية، محاصرون داخل المجتمعات ذات نوعية تعليم متدنية تصاحبها نسبة فقر مرتفعة، وتعتبر فرص الإبداع فيها غير موجودة، وتبلغ نسبة البطالة بين شريحة الفتيان الذين تتراوح أعمارهم مابين 16-25 عاما فوق 35 في المئة. وقد ساهمت ظاهرة التسيب ونقص المعرفة والتوعية الفعالة للشباب في إقصائهم من الفرص السياسية والاقتصادية.

**10. يعد المهجرون العائدون والنازحون داخليا شريحة مهمشة إلى حد كبير**. وفقاً لإحصائية أجريت في شهر سبتمبر/ أيلول 2011، فإن هناك مايقارب 1.3 مليون[[4]](#footnote-4) عراقي نازح من داخل البلد، العديد منهم يعيشون في ظروف يرثى لها، وهم محرومون من المعونات الضرورية و الدعم الإنساني، مما سيطيل في فترة نزوحهم داخل العراق، وهناك الآن حوالي 50 ألف لاجئاً من سوريا، حيث أن 500 شخصاً يتدفقون أسبوعياً عبر الحدود إلى شمال العراق بشكل خاص. ويواجه اللاجئون العراقيون العائدون العديد من التحديات، بما في ذلك انعدام الأمن، ومشاكل امعيشية، والخدمات الاجتماعية.

**السياق الاقتصادي والحوكمة**

**11. وسط بيئة مليئة بالتحديات السياسية والأمنية، حقق العراق طفرة كبيرة نحو استقرار الاقتصاد الكلي منذ عام 2003.** بفضل السياسة النقدية السليمة وزيادة معدلات إنتاج النفط، حقق العراق انجازاً في ما يتعلق بالسيطرة على معدلات التضخم، وزيادة النمو الاقتصادي، وتعزيز أرصدة الحسابات المالية والجارية (بعد التدهور الذي سببته الأزمة المالية العالمية). كما حقق العراق خفضاً للدين المرتبط بالناتج المحلي الإجمالي بفضل إعادة هيكلة ديونه المستحقة لنادي باريس والنمو السريع للناتج المحلي الإجمالي. وقد تم دعم برنامج الاستقرار الكلي من قبل صندوق النقد الدولي من خلال الترتيبات الاحتياطية (SBA)، في الوقت الذي وافق فيه البنك الدولي على منح العراق قرضاً لتحقيق سياسة التنمية المالية المستدامة في /شباط فبراير 2010، مدعوماً بالإصلاحات الهيكلية في إدارة الميزانية ونظام الحماية الاجتماعية والقطاع المالي.

**12. حالما أمكن الوصول إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، أصبحت ظروف السوق النفطية  
هي العامل المهيمن المحدد للنمو.** شهدت الفترة التي تلت الحرب مباشرةً انخفاضاً حاداً في النمو وارتفاعاً كبيراً في التضخم (الشكل 2). وقد تم خفض مستوى التضخم ليبلغ أقل من عشرة بالمئة، وذلك من خلال تثبيت سعر الصرف،  
تزامنه تحسن تدريجي في استجابة الاقتصاد لسياسة العرض. وقد شهد إنتاج النفط الخام والصادرات زيادة منتظمة في السنوات الأخيرة، رافقه ارتفاع في الإنتاج من أقل من مليوني برميل يوميا في عام 2004 إلى 2،7 مليون برميل يوميا عام 2011، حيث تم تصدير نحو 2.1 مليون برميل يوميا في عام 2011. في الوقت نفسه، إرتفعت أسعار النفط الخام العراقي، بعد أن هوت أسعارها عام 2009 في أعقاب الأزمة المالية العالمية، إلى 104 دولار أميركي للبرميل الواحد في عام 2011.

**13. عزز ارتفاع أسعار النفط من فائض الميزانية، إلا أن تلك الميزانية ما زالت عرضة للإنتكاسات.** في الوقت الذي تحقق فيه فائض يقارب ثمانية بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011، فإن السلطات تجاوزت هدف مشروع قانون الانفاق من خلال دفع زيادات في الرواتب بقرار من البرلمان، ومن خلال الانفاق المتزايد على الخدمات الاجتماعية، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية، مما أثر على التكلفة المالية لنظام التوزيع العام (PDS) . وقد ساعد صندوق النقد الدولي في تقديم الدعم للعراق حول الإدارة المالية السليمة. وفيما تعتبر إجراءات الحكومة والترتيبات الاحتياطية على أنها احترازية، فإن تلك الإجراءات توفر إطارا من الانضباط المالي في ما يتعلق بالحوار حول سياسة البنك الدولي. وقد صادق البرلمان العراقي على موازنة 2012 تماشياً مع توصيات صندوق النقد الدولي، وبقيت السياسة المالية في مسارها الصحيح. إلا أن زيادة الدين الوطني خارج نطاق الموازنة بين عامي 2010 و 2012 يمثل ضعفاً محتملاً.

**14.** **هناك تأثيران يلقيان بثقلهما على السياسة المالية ومؤسسات الدولة بسبب الاعتماد الكبير على النفط.**  
أولهما، تخضع الإيرادات والنفقات لتقلب أسعار النفط العالمية. وثانيهما، الاعتماد على عائدات النفط (مع مساهمة ضئيلة من عائدات الضرائب) لتمويل الموازنة حيث يوفر هذان التأثيران حافزا ضئيلا للسلطات يشجعها على بناء مؤسسات قوية وموازنة رصينة وإجراءات شفافة، ويرجع ذلك جزئيا إلى محدودية المساءلة من قبل السكان. كما ويفتقر التخطيط المالي متوسط الامد إلى المصداقية مع الشعب. وتستند التوقعات المالية في المقام الأول على كميات تصدير النفط المتوقعة والأسعار بدلا من قوة الاقتصاد الكلي والتحليل المالي.

**15.** **تم تخفيف عبء الديون التي تراكمت إبان حكم صدام حسين، إلا أنها لم تشطب**. في نوفمبر/تشرين الثاني  
2004، وافقت الدول الاعضاء في نادي باريس على تخفيض ديون العراق بنسبة 80 في المئة على ثلاث مراحل، على أن يستوفي العراق مجموعة محددة من الشروط. كما وافق بعض الدائنين في نادي باريس على إدراج جهود إغاثة اضافية مع العراق بعد شطب 80 في المئة من الديون. وكان العراق قادرا على الالتزام بجميع اشتراطات نادي باريس، وفي عام 2009، أسفر الاستنتاج الناجح لتقييم صندوق النقد الدولي والترتيبات الاحتياطية للفترة 2007-2009 عن الاعلان عن اتفاق نهائي لتخفيف عبء الديون من قبل نادي باريس. وهناك عدد من دائني العراق من غير الأعضاء في نادي باريس ممن وافقوا على تخفيف عبء الديون دون الحاجة الى تطبيق شروط نادي باريس. كما شهدت ديون العراق التجارية إعادة هيكلة ناجحة بشروط مماثلة لتلك التي وضعها دائنو نادي باريس. وعموما، فإن الدين الخارجي المستحق للناتج المحلي الإجمالي انخفض من 220 في المئة في عام 2006 إلى 107 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في [[5]](#footnote-5)2010. ومع ذلك، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها عدد من دائني العراق، لا يزال هناك حاجة إلى إجراء مزيد من المفاوضات حول تحديد كيفية تسوية ديون كبيرة لدول ليست اعضاء في نادي باريس (لاسيما لدول مجلس التعاون الخليجي).

**مستقبل العراق على الأمد المتوسط:**

**16. من المتوقع أن تزداد عوائد العراق من انتاج وتصدير النفط بشكل مطرد على المدى المتوسط.** ومن المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة عشرة في المئة في عام 2012 و 14.7 في المئة في عام 2013، رغم انخفاض وتيرة النمو العالمي. سوف يكون الدافع وراء النمو هو التوسع في إنتاج النفط الخام وعمليات التصدير وأحتياجات الاستثمار المرتبطة بها. إلا أن النمو في القطاع غير النفطي سيبلغ حوالي خمسة في المئة فقط سنوياً، لاسيما في ما يتعلق بنشاطات إعادة إعمار البلاد. في عام 2011، بلغت عائدات قطاع النفط 70 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، و 91 في المئة من إجمالي الإيرادات، و 99 في المئة من عائدات التصدير. ان الاعتماد القوي على قطاع النفط يتوقع له أن يستمر. كما أن غياب تنويع الموارد من شأنه أن يقوض قدرة العراق على اتباع السياسة المالية متوسطة الأجل ، فليست هناك قاعدة ضريبية تدعم الموارد النفطية من شأنها توفير تدفق إيرادات أكثر.

**17. يهيمن على موازنة الانفاق المتكررة عناصر رئيسية تتعلق بالأمن و الخدمات الأساسية، في حين أن الموازنة الرأسمالية تعاني من مشكلة مزمنة تتعلق بسوء التنفيذ.** في ما يتعلق بموازنة الانفاق المتكررة، هناك ما يقارب من 40 في المئة من الموازنة تدفع على شكل تعويضات للموظفين لتغطية نفقات الأمن والدفاع. كما ان دعم الوقود والمعاشات التقاعدية والدعم الغذائي يتم اعتباره كجزء كبير من الإنفاق. إن أدوات هذه السياسة من شأنها التأثير على كمال وكفاءة شبكة الأمان الاجتماعي. أما في ما يخص الموازنة الرأسمالية، تبلغ نسبة التنفيذ في المتوسط نحو 60 في المئة. وفي هذا السياق، يشكل عدم تسليم المشاريع في الوقت المحدد باعثاً على الإحباط بين الشعب والمستثمرين تجاه الحكومة.

18. **لم يتم التقيد بإجراءات تحسين الاستقرار المالي والشفافية عبر بناء مؤسسات مالية رصينة.** إلى جانب الانخفاض الملحوظ في العجز في موازنات السنوات الأخيرة (انخفض بواقع 22 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009)، تحسنت الشفافية في ما يتعلق بالإيرادات. وقد لعب صندوق تنمية العراق (DFI) دوراً مهما في هذا الصدد - وهوالآن بإدارة عراقية بشكل كامل - فضلا عن التقدم المتحقق بفضل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI). ومع ذلك، فإن السياسة المالية الحالية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، نظرا للظروف التي يشهدها العراق. وهذا يتعلق بشكل خاص بـ: (1) تقليص تكاليف تقلب العائدات النفطية عن طريق فصل الإنفاق الحكومي عن التقلبات قصيرة الأمد في عائدات تصدير النفط، (2) مراقبة نوعية الإنفاق العام من خلال تعزيز منظومات إدارة الإنفاق العام (3) ضمان توفير الاستدامة المالية على المدى الطويل من خلال الحصول على أصول تدرها الإيرادات، سواء كانت حقيقية أم مالية.

**الشكل 2: مؤشرات اقتصادية مختارة**



المخطط اعلى اليسار: بعد انهيار بلغ 40 بالمئة، فإن الناتج المحلي الاجمالي يتطور منذ 2004 إلا أنه مازال متقلباً.

المخطط اعلى اليمين: تراجع التضخم بعد وصوله ذروته عام 2006

المخطط أسفل اليسار: تعافي انتاج وتصدير النفط بملايين البراميل يومياً في السنوات الأخيرة

المخطط أسفل اليمين: استمرار في ارتفاع أسعار النفط بعد انخفاضها بسبب الازمة المالية حتى هذا التاريخ.

**19. نظراً لحجم شريحة الشباب وضرورة توفير فرص العمل لهم، ليس بوسع العراق أن يعتمد فقط على الثروة النفطية.** سوف يكون التنويع الاقتصادي ضرورياً لخلق فرص العمل. وبما أن قطاع الطاقة هو رأس المال الأقوى، وبإمكانه توفير فرص عمل لعشرات الآلاف، في حين أن خلق فرص عمل في البلاد يجب ان يمتد ليشمل الملايين. اشارت العديد من التحليلات حول عمليات الاستثمار الخاصة إلى ضرورة اجراء إصلاحات تنظيمية تسمح للقطاع الخاص بزيادة مشاركته في قطاعات خارج صناعة النفط وتوفير سبل لخلق الوظائف. يمكن ان تكون الزراعة والسياحة الدينية مصادر اخرى محتملة لتنويع الأقتصاد. لا يمكن لأي قطاع أن يستحوذ على الدور الريادي في تشغيل العمالة الوطنية، إلا ان جميع القطاعات تمتلك إمكانات هائلة وصلات قوية مع قطاع الخدمات، حيث يمكن أن يشكل الجزء الأكبر من الوظائف للعراقيين. في ما يتعلق بالسياحة، تفيد التقارير بحضور الملايين الى مواقع الزيارة الدينية الكبرى في كربلاء والنجف، وهم مجموعات قادمة عن طريق البر لايمكن حصر أعدادها تماماً حسب الإحصاءات الرسمية. وعموماً فإن العدد الإجمالي للزوار هو بالملايين، حتى مع الوضع الأمني ​​الحالي.

**20. يتطلب النمو المرتبط بالإنتاجية قوى عاملة أكثر مهارة.** على الرغم من أن البلاد ورثت مركزية التعليم والثقافة، فهناك مشكلة كبيرة تعاني منها البلاد تتمثل في الأمية، خاصة بين النساء. وسوف يعاني العراق من صعوبة تحقيق نمو في الإنتاجية دون وجود تعليم ذي جودة ودون التوسع في حجم السوق، لذا فان التكامل على المستوى العالمي والإقليمي سيكون له دور حاسم. ومن الضروري اعتبار القطاع الخاص لاعبا أساسيا في تنمية العراق. هناك فرص استثمار فعلية في قطاعات عديدة كالبناء والأعمال المصرفية والصناعة والزراعة والمنتجات الزراعية والسياحة، كما ان للقطاع الخاص المعرفة والمحفزات الكافية للاستفادة منها إذا ما توفرت الاسباب اللازمة. واذا ما تم ادراك هذه الفرص فستعتبر مصادر كبيرة لخلق فرص عمل وتنويع مصادر النمو.

**الجدول 1: توقعات على المدى المتوسط حول العراق[[6]](#footnote-6):**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **النمو الاقتصادي والاسعار** | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
| **التغير في النسبة المئوية**  الناتج المحلي الحقيقي (نسبة التغيير)  الناتج المحلي للعوائد غير النفطية (نسبة التغيير)  الناتج المحلي لكل فرد (دولار أمريكي)  الناتج المحلي (مليار دولار أمريكي)  الانتاج النفطي (مليون برميل)  الصادرات النفطية (مليون برميل)  تضخم أسعار الأستهلاك ( نسبة التغيير في نهاية الفترة)  اسعار تصدير النفط العراقي(دولار امريكي لكل برميل)  نسبة التضخم (التغيير بالنسبة المئوية)  **الحسابات الوطنية**  اجمالي الاستثمار المحلي  ومنها: العامة  اجمالي الاستهلاك المحلي  ومنها: العامة  اجمالي المدخرات المحلية  ومنها: العامة  الموازنة الاستثمارية  **المالية العامة**  العوائد والمنح الحكومية  عوائد الحكومة من النفط  عوائد الحكومة من العوائد غير النفطية  المنح  النفقات  النفقات الحالية  نفقات راس المال  الموازنة المالية الاولية  الموازنة المالية العامة (بما فيها المنح)  **فقرات المذكرة**  العوائد الضريبية / العوائد غير النفطية بالنسبة المئوية  الاصول الخارجية بالمليارات  الدين الحكومي العام / مليار دولار  **مؤشرات العملة**  النمو في الاحتياطي النقدي  النمو في الاموال الخارجية  نسبة الفوائد على السندات (نهاية الفترة)  **القطاع الخارجي**  الحساب الجاري  الرصيد التجاري  تصدير البضائع  استيراد البضائع  الرصيد الخارجي العام  الاحتياطي الاجمالي بالمليارات  استيراد البضائع والخدمات شهرياً  سعر الفائدة (المبلغ بالدينار لكل دولار( | 2.9  4.0  2.215  69.2  2.34  1.87  55.6  -4.4  -4.4 | 3.0  4.5  2624  84.1  2.38  1.85  74.2  3.3  3.3 | 8.9  5  3478  114.2  2.65  2.10  103.6  6.0  7.0 | 10.2  5.5  3799  127.8  3.00  2.30  102.4  7.0  8.0 | 14.70  5.5  4.260  146.6  3.60  2.80  96.9  6.0  6.5 | 12.0  5.5  4.695  165.1  4.15  3.30  94.3  4.5  4.5 |
| **حسب نسبة الناتج المحلي** | | | | | |
| 27.2  23.7  91.5  55.9  13.7  -0.8  -13.4 | 28.3  24.5  75.4  40.6  25.3  15.6  -3.0 | 24.3  20.5  63.2  34.3  32.6  28.1  8.3 | 24.5  20.4  71.2  39.8  22.9  16.7  -1.6 | 27.1  23.4  67.7  35.8  29.4  22.5  2.2 | 27.7  23.4  64.4  33.0  32.4  27.4  4.7 |
| **حسب نسبة الناتج المحلي (مالم يذكر خلاف ذلك)** | | | | | |
| 74.5  57.9  6.7  9.8  95.0  74.8  23.7  -20.0  -20.5  5.3  10.0  99.7  0.1  26.7  7.0 | 72.8  63.0  5.1  4.7  81.7  57.2  24.5  -8.0  -8.8  4.2  7.4  87.2  15.2  14.8  6.0 | 78.1  72.7  3.8  1.6  70.5  50.0  20.5  8.8  7.60  4.3  16.5  88.5  18.3  38.0  6.0 | 73.3  69.0  3.6  0.6  77.6  57.2  20.4  -2.7  -4.3  5.3  12.5  88.0  18.5  17.0  --- | 73.2  69.2  3.8  0.2  74.6  51.3  23.4  0.3-  1.4-  5.7  20.0  28.5  17.9  12.7  --- | 73.5  70.3  3.1  0.1  70.1  46.6  23.4  4.5  3.5  3.7  23.0  25.4  15.0  31.4  --- |
| **حسب نسبة الناتج المحلي** | | | | | |
| 13.4-  -9.5  55.5  65.0-  -7.5  44.3  9.5  1170 | 3.0-  4.7  59.8  55.1-  2.9  50.6  9.2  1170 | 8.3  19.9  68.2  -48.3  16.7  61.1  8.6  1170 | -1.6  12.6  68.2  -55.6  2.6  68.4  8.4  --- | 2.2  13.4  69.1  55.7-  3.8  72.7  8.0  --- | 4.7  16.1  71.1  55.1-  5.9  77.5  7.8  --- |

**21. من المرجح أن يؤدي الإرث السياسي الصعب في العراق إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بالموارد المتحققة من وفرة النفط والغاز.** بما أن عائدات النفط ينظر إليها كملكية جماعية في ظل غياب آليات واضحة المعالم حول توزيع تلك الثروة، سوف يكون هناك ميل للجميع لتسابق محموم من اجل الحصول على "حصة ". ويمكن لهذه العملية ان تتفاقم بسهولة بسبب التوترات الحالية. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من التركيز على الاستثمار في جميع الميزانيات في الآونة الأخيرة، يواجه العراق احتمالية تفضيل الاستثمارات التي يمكن جعلها محددة اقليميا، مما قد لا يخدم المصالح المحلية. يشير الاقتصاد السياسي للبلد إلى الحاجة إلى تبني سياسة توزيع من شأنها العمل على توفيرعادل لفرص العمل وتقديم الخدمات الأساسية في جميع المناطق، وشبكات أمان اجتماعية نزيهة وشفافة تستهدف الفئات المستضعفة والمحتاجين من كافة طبقات المجتمع والطيف السياسي.

**22. في ضوء التوقعات متوسطة الأجل، لن يكون للعراق موازنة كبيرة أو احتياجات تمويل خارجي (الجدول 1)**. ويعزى ذلك الى أن عائدات النفط ستكون كافية لضمان أن صندوق تنمية العراق بوسعه تمويل الموازنة، في حين أن الاحتياطيات الأجنبية يمكن ان تغطي بسهولة احتياجات التمويل الخارجي المحتملة. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الاحتياطات من العملة الأجنبية 84 مليار دولار أميركي بحلول عام 2015، كما ستشهد أرصدة صندوق تنمية العراق زيادة إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن توقعات الايرادات العامة تخضع لحالة عدم يقين واسعة. أولا، تفترض هذه التوقعات تصدير النفط على اساس أسعار تتمحور حول 100 دولار أمريكي للبرميل، لكن عوامل مختلفة تشير إلى وجود ضعف في الطلب على النفط على المدى المتوسط في اسواق النفط العالمية، ويشمل ذلك ظهور الغاز الحجري وتأثير زيادات امدادات العراق من النفط الخام على الأسعار العالمية. ثانياً، يعد الحيز المالي في الموازنة محدوداً، نظرا للمسائل ذات الطبيعة الحساسة سياسيا كالرواتب والإعانات إلى جانب المطالب الملحة لتطويرالبنية التحتية. كما ان خطط تطوير القطاع النفطي العراقي تنطوي على التزامات مالية كبيرة. ثالثاً، بما ان عائدات النفط تمثل استزافا للموجودات، فينبغي دمجها مع مصادر التمويل الأخرى، حتى وان كان تمويل جميع احتياجات الإنفاق من النفط. والواقع أن تنويع التمويل يسمح للعراق بالتخفيف من تكاليف الاندفاع لزيادة إنتاج النفط على المدى الطويل لغرض الحصول على تدفق نقدي، لاسيما التكاليف المتعلقة بحرق الغاز وإعادة حقن المياه والضرر الحاصل في خزانات النفط. لقد درس البنك عددا من السيناريوهات حول الإنتاج والصادرات والأسعار. وقد أظهرت تلك السيناريوهات أن هناك ظروفاً قد تجعل العراق يواجه عجزاً في الحساب المالي والجاري (على سبيل المثال في حالة بلوغ سعر البرميل 80 دولارا) حتى مع إنتاج من النفط قد يصل الى 4 مليون برميل يوميا. وكما ذكر، يمكن للعراق تمويل العجز المحتمل من الإيرادات المتراكمة، ولكن السيناريوهات تشير ايضاً إلى سرعة نضوب مخزونات العراق المالية المؤقتة في ظل الظروف الخارجية الارتدادية. وكمقترحات لوضع مالي أكثر استقرارا، فان العراق بحاجة إلى اعتماد سياسة مالية (1) تنسجم مع القدرة الفعلية على التنفيذ (2) احترام التوازن الأساسي لمكونات الاقتصاد (3) تطوير شامل لموارد الغاز واسترداد الغاز المهدور (4) وتنوع الاقتصاد.

**التحديات الإنمائية الرئيسية**

**الحوكمة**

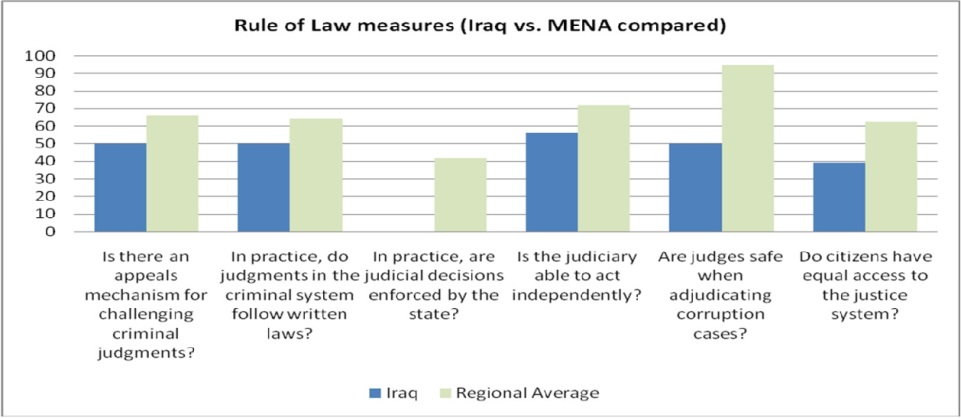
23. **يعتبر مستوى العراق متدنيا بحسب المعايير العالمية للحوكمة.** لقد وضعت منظمة الشفافية الدولية العراق في المرتبة 175 من بين 182 دولة على مؤشر الفساد 2011، رغم ان مرتبته شهدت تحسنا طفيفا خلال تصنيفات السابقة. ويسبق تصنيف العراق دولاً مثل الصومال وكوريا الشمالية وأفغانستان والسودان. ويعتبر ما شهده العراق من الحروب، والعقوبات، والفساد المزمن من العوامل الرئيسية التي تسهم في ضعف الدولة.

**24. يتجذر ضعف سلطة المؤسسات وضعف الحوكمة في تحديات تنموية عدة يواجهها العراق.** ينتشر الفساد على نطاق واسع، وتعد الشفافية والمساءلة ضعيفة، كما ان تطبيق سيادة القانون يعد سيئاً، وإشراك المواطنين في الرقابة ضعيف. وتؤثر نقاط الضعف هذه على توفير الخدمات العامة حيث لا يحصل المواطنون والمؤسسات التجارية على تلك الخدمات بشكل منصف وعادل، ولاسيما بالنسبة للقطاع الخاص. كما ان تنفيذ حكم القانون يعد ضعيفاً أيضا. وضعت مؤشرات السلامة الأخيرة العراق بين الدول الأضعف في مقارنة بين 50 دولة مختلفة (الشكل 3). الا ان بعض استطلاعات الرأي الرسمية تظهر ان القضاء هو المجال الافضل الذي لم يتأثر بالطائفية والفساد بالمقارنة مع مؤسسات القطاع العام الأخرى.

**25. لقد تحسنت نوعية الادارة المالية العامة (PFM) والإجراءات الإدارية الخاصة بها**. أظهرت مصداقية الموازنة (كما كان متوقعاً) بعض التحسن الكمي. وقد أدت التحسينات والإصلاحات في القدرة على تتبع الاخطاء. وتحسنت شمولية و شفافية الاداء من خلال إدخال تحسينات على التقارير المالية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. اظهر تنفيذ الموازنة نتائج متباينة مع تحسن نسبي في عمليات الشراء والمعاملات التجارية، يقابله تدهور في التحكم في معضلة الرواتب. وقد اسهمت اجراءات المحاسبة والتوثيق والإبلاغ في ظهور اداء أقوى لعمليات تسوية الحسابات وإعداد التقارير السنوية. وتحسن التدقيق والمراجعة الخارجية للحسابات بفضل زيادة عمليات التدقيق الخارجي في الوقت المناسب.

**26. على الرغم من التحسينات المذكورة أعلاه، تدهورت ممارسات معينة تتعلق بالإدارة المالية العامة خلال السنوات القليلة الماضية، وتعد ادارة المشتريات من المجالات الأكثر ضعفاً**. وتوصف ممارسات الادارة المالية العامة بأنها ضعيفة وتتجاوز الموازنة، و تشمل الإنفاق المفرط وتدهور التقارير المالية و التقدم البطيء في مجال تنفيذ نظم الإدارة المالية المتكاملة (IFMIS) وتدني نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية. ويعزى انخفاض مستوى تنفيذ الموازنة إلى حد كبير إلى سوء التخطيط وإعداد السندات المالية وعدم تخصيص الرقابة الكافية على الاستثمار و سوء صرف التخصيصات النقدية ذات الصلة بالمشاريع، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى استخدام الفوائض الكبيرة في الموازنة. كانت المشتريات العامة ومازالت مصدرا هاما من مصادر القلق في الحكم، لاسيما تلك التي تخضع إلى قوانين متناقضة وقديمة بحاجة إلى تحديث. ومع ذلك، فقد أحرز بعض التقدم في اعداد وثائق المناقصات العامة والدليل الوطني لتنفيذ المشاريع وتنفيذ استراتيجية التدريب. يعتمد قانون المشتريات الجديد على افضل الممارسات الدولية، لكن لم تتم المصادقة عليه حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الرشوة والتواطؤ بين الشركات المتقدمة في مجال المقاولات العامة عبئا كبيرا على المالية العامة. لذا فإن من الضروري تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام مع استمرار التركيز على إعداد وتنفيذ وتعزيز القدرة على مراجعة حسابات الموازنة، وتمرير قانون جديد للمشتريات والشفافية في المحاسبة العامة.

**الشكل** **3**: تدابير سيادة القانون (العراق مقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)



**27. سيكون تأسيس نظام من الشفافية والمساءلة في القطاع العام في العراق حاسماً بهدف تحسين الجودة والكفاءة والعدالة في توفير الخدمات العامة والحد من فرص الفساد**. تجسد حالات الفساد العام على مدى السنوات القليلة الماضية الصعوبات الناتجة من هيمنة هذه المشكلة في العراق. ويواجه العراق أيضا مخاطر تتعلق بغسل الأموال. ان ضمان مستوى مطلوب من المساواة في الحصول على الخدمات العامة لجميع المواطنين والشركات، فضلا عن اتخاذ تدابير تتعلق بالمساءلة وحرية الحصول على المعلومات مع سياسة استباقية لكشف حالات الفساد العام من شأنه المساعدة في مكافحة هذه المشاكل. يتطلب تعزيز دولة المواطنة تحسين فعالية اداء الحكومة وتطوير سبل إشراك المجتمع المدني ومجموعات القطاع الخاص في صياغة وتنفيذ البرامج الحكومية، مما سيساعد على بناء توافق في الآراء حول السياسات الهامة التي تتعلق بالإصلاحات، وعلى تركيز الانتباه على القضايا والمشاغل التي تؤرق كاهل المواطنين.

**نمو وتطوير القطاع الخاص**

**28. إن وجود قطاع خاص فاعل أمر بالغ الأهمية لتوفير فرص عمل للمواطنين العراقيين.** لقد تقيدت الدولة العراقية لعقود من الزمن بسياسة اقتصادية ربطت اقتصاد البلاد باحتياجات الدولة فقط. نتيجة لذلك، ليس للقطاع الخاص دور يذكر في يومنا هذا، كما ان محفزات توسيع دوره تكاد تكون معدومة.

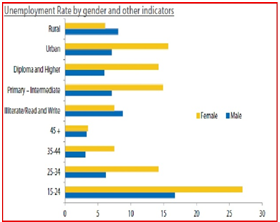
بسبب هيمنة الدولة على المدى الطويل، فإن وجود نظم ائتمان والحصول على فرص تمويل يعد محدوداً للغاية. لقد ولدت الصراعات في العراق مشاكل عدة، مثل الهجرة الواسعة للكوادر العراقية المتعلمة والماهرة، مما جعل البلاد بمعزل عن الشبكات العالمية للمعلومات والتجارة، وأدت مشاكل العراق الى تدمير كبير في مرافقه وتدهور في بنيته التحتية.

ان خلق فرص عمل لا تزال إحدى أكبر التحديات التنموية في العراق. وتشير التجربة الدولية إلى أن خلق فرص عمل عن طريق قطاع عام كبير لا يمكن تحقيقه على المدى الطويل، و بدلا من ذلك، يتطلب هذا الأمر تطوير مناخ استثماري جاذب وتخفيض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، من خلال قطاعات أعمال خاصة قوية ومثمرة يمكن أن تزيد من فرص العمل مما سيؤدي بدوره إلى رفع مستويات المعيشة. ويشكل النفط أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي ولكن لأقل من واحد في المائة من مجموع العمالة.

**29. غير أن مكانة القطاع الخاص الضعيفة في الدولة لا تسمح له بالقيام بدوره كقطاع يخلق فرص عمل**. بالإضافة إلى المشاكل الأمنية، هناك مشاكل تتعلق بالحصول على قروض وائتمانات، خاصة في ظل نظام قانوني وتنظيمي غامض. تعاني الشركات الخاصة شأنها شأن الأسر من انعدام تقديم الخدمات الأساسية، ونعني بذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والصرف الصحي والمياه والكهرباء. وعلى الرغم من أن إمكانية إشراك القطاع الخاص في مرحلة ما بعد الحرب في العراق تعد كبيرة، إلا ان مساهمات القطاع الخاص في البلاد تعد غير متطورة ومجزأة. إن معظم الشركات الخاصة في العراق صغيرة جدا وتعمل أساسا في مجال تجارة التجزئة والخدمات التجارية والبناء والنقل، وكذلك في الصناعات الخفيفة، كصناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والهندسية والكيميائية. وتعود ملكية الغالبية العظمى من تلك الشركات الى افراد او شركاء من أسرة واحدة[[7]](#footnote-7). كما ان العديد من العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير ماهرين. ولا يمتلك العراق سوى عدد قليل من تكتلات صناعية كبيرة معينة تنشط في مجال التجارة العامة وتجارة التجزئة المحلية والاتصالات والبناء، ولكن ليس في مجال السلع المتداولة والخدمات.

**30. يعاني العراق أيضا من عدم المساواة بين الجنسين في مجال مشاركة القوى العاملة في التحصيل العلمي والتدريب المهني**. يشير ذلك إلى أن العراق يمكنه الاستفادة بشكل أفضل من موارده البشرية ومن مواهب وامكانيات الإناث. تبلغ نسبة انخراط المرأة في القوى العاملة 13 في المئة فقط[[8]](#footnote-8)، وهي أقل بكثير من جميع الدول المجاورة للعراق تقريبا. وهناك سبعة في المئة فقط من الشركات (استناداً إلى بيانات مسح تقييم مناخ الاستثمار ICA) التي تتبوأ المرأة فيها واحداً من المناصب الرئيسية، أي أقل من أي دولة في الشرق الأوسط حتى الآن. كما أن العراق لديه نسبة منخفضة جدا من الإناث العاملات في مجال الإدارة بالمقارنة مع غيره من دول المنطقة، فهناك واحد في المئة من الشركات العاملة في العراق التي تديرها أناث مقارنة مع نسبتي 23٪ و 29٪ بالمئة في كل من سوريا ولبنان على التوالي.

الشكل 4: معدل البطالة حسب الجنس ومؤشرات أخرى[[9]](#footnote-9)



31. **شخص تحليل مجموعة البنك الدولي قيودا عديدة تعيق تطوير القطاع الخاص، وعلى وجه الخصوص جودة الخدمات، والإطار القانوني، ودور الدولة.** في تقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2013 حل العراق في المرتبة 165 من بين 185 اقتصادا، كما حل العراق في المرتبة ما قبل الاخيرة من حيث المشاركة بين اقتصادات 18 دولة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بالمقارنة مع دول في المنطقة كان لها اداء متميز من حيث النشاطات التجارية على المستوى العالمي، كالسعودية (المرتبة 22)، والامارات العربية المتحدة (المرتبة 26) وقطر (المرتبة 40). ويشمل ذلك وضع العراق في تصنيفات حسب عناصر فرعية مثل "الحصول على الكهرباء" (46)، "دفع الضرائب" (65) و "التعامل مع تراخيص البناء "(84)،و هي تصنيفات سيئة للغاية، الا ان اشد القيود التي يواجهها العراق في هذا السياق تتمثل في تصنيفات مثل "حل قيود الإعسار" (185)، "التجارة عبر الحدود" (179) و "البدء بنشاط تجاري" (177). كما ان هناك قيوداً تعيق فرص القطاع الخاص في المساهمة في الاقتصاد غير النفطي استناداً الى معايير تقييم المناخ الاستثماري. وتشمل القيود كذلك النقص في إمدادات الكهرباء، وعدم الاستقرار السياسي والفساد. الا أن مؤشرات تقييم المناح الاستثماري ICA تحث على الاستقرار السياسي، وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة وإصلاح القطاع المصرفي ذي الأداء الضعيف، وهي عوامل حاسمة بالنسبة لصحة عمليات القطاع الخاص.

**الشكل الرقم 5: القيود الرئيسية التي تواجه الشركات العاملة في العراق**







**32. وضعت الحكومة أولوية عليا لتنمية القطاع الخاص في خطتها للتنمية الوطنية.**  
يغطي مشروع القانون المعروض حاليا على البرلمان قانون العمل، و سياسات المنافسة وإنشاء المؤسسات لدعم تنمية القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن الإطار القانوني القائم يعاني من ضعف التنفيذ والإلزام. بالإضافة إلى ذلك، هناك ضعف في التنسيق بين الوزارات المعنية لتنظيم عمل القطاع الخاص، وبين الحكومة والقطاع الخاص بشكل عام . ان الكثير من الوزارات لها قدرة محدودة على تنفيذ الإصلاحات، وهناك بعض الممانعة في ما يتعلق بالتعاون مع القطاع الخاص على المستوى التنفيذي. على الرغم من هذه التحديات، هناك إمكانية كبيرة لنمو يقوده القطاع الخاص، ينبغي للحكومة على اية حال تنفيذ الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال التجارية. هناك مثالان للمجالات التي التزمت الحكومة بدعمهما لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال التجارية، الا وهما تسجيل الأعمال التجارية وتصاريح البناء. بما أن قطاع التشييد اطلق له العنان في العراق، فإن هذا الأخير سيولد منافع تتعلق بزيادة النشاط الاقتصادي، والأهم من ذلك، خلق فرص عمل.

**33. تقر الحكومة أيضا بأهمية تحسين أداء القطاع المالي**، ويشمل ذلك دعم تأسيس بنوك غير حكومية على مستوى عالي وتحسين فرص الحصول على التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتحسين تنظيم القطاع المالي والحكم الرشيد. يعد القطاع المالي في العراق غير متطور وتسيطر عليه البنوك المملوكة للدولة، ويعاني العراق من ضعف مشاركة القطاع المصرفي الخاص ومحدودية فرص الحصول على تمويل للشركات. ان النظام المصرفي في العراق لا يواكب المعايير الدولية، كما ان بنية الحكم ضعيفة. ومن أجل تحسين اداء القطاع المالي سيكون من الضروري تسريع برنامج الإصلاح الحالي، ويشمل ذلك: توضيح أدوارالبنوك المملوكة للدولة؛ إعادة هيكلة أكبر مصرفين في العراق، الرشيد و الرافدين؛ وإزالة الحواجز أمام المصارف الخاصة في ما يتعلق بالتعامل مع الحكومة والبنوك المملوكة للدولة، واعتماد تدابير ملموسة لإنشاء تنسيق بين المصارف الخاصة والعامة. كما يجب خلق بيئة افضل لتسهيل الحصول على التمويل، ويشمل ذلك نظم الائتمان وإلزام تنفيذ العقود وضوابط إشهار الإفلاس.

**34. حقق قطاع الاتصالات سلسلة من النجاحات، إلا أن إمكاناته ما تزال غير مستخدمة.** لقد جذب تحرير الاتصالات النقالة استثمارات من شركات اتصال أجنبية عدة وقد وفر ذلك إحدى المصادر المالية الهامة والقليلة من الإيرادات غير النفطية. يعد الهاتف الثابت العمود الفقري لجميع مناطق البلاد، الا انه غير مستخدم إلى حد كبير نظرا لرداءة جودة الخدمة والرسوم المرتفعة للمكالمات. ويوفر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) القدرة على تواصل المواطنين والدوائر الحكومية (بما في ذلك الحكومات المحلية) والقطاع الخاص، وذلك باستخدام الهواتف المحمولة وكابلات الألياف البصرية والميكروويف والخطوط الثابتة الأخرى والتقنيات اللاسلكية. ويمكن اعتبار هذه الوسائل جيدة الأداء وبأسعار اتصال معقولة، بما في ذلك اسعار الاتصالات الدولية، ويسهم هذا القطاع بشكل مباشر في تحسين بيئة الأعمال والتجارة في البلاد. تعد شبكات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام المدخلات الرئيسية في العديد من القطاعات، ويمكن أن تساعد على تحفيز خلق فرص عمل والابداع وريادة الأعمال، لا سيما بين الشباب. الا أن هذا القطاع مازال يعاني الكثير من الثغرات حاليا، مما يجعل التطور فيه أكثر صعوبة.

35. **يعد القطاع الزراعي الذي يشغل العديد من الطبقات الفقيرة مدمراً بشكل كبير، بسبب مسائل تتعلق بالواردات من الأغذية والدعم الزراعي والتعريفات الجمركية**. وعلى الرغم من أنه مصدرا ممكناً لجذب العمالة، لا سيما في المناطق الريفية، يعاني القطاع من قلة الاستثمارات وضآلة الإنتاجية والسياسات المشوهة. يعمل حاليا نحو 20 في المئة من السكان في القطاع الزراعي الذي يتركز في الغالب على وحدات زراعية صغيرة ضمن نظام إدخال وإخراج منخفض. وقد ساهمت سياسات الأسعار والضوابط والقيود في ضعف الإنتاج والتسويق والنمو في هذا القطاع . بالإضافة إلى ذلك، ساهمت عمليات الصيانة غير الفعالة والتمويل الزراعي الضئيل والبنية التحتية المتدهورة ومشاكل الموارد المائية في إضعاف هذا القطاع. على المستوى السياسي، يملك العراق حاليا نهج تخطيط مركزي من الأعلى إلى الأسفل، بدلا من الأسفل إلى الأعلى. ان تطبيق مبدأ اللامركزية ووضع البرامج والمشاريع التي من شأنها تطوير القطاع ستضع المزارعين والقطاع الخاص في الصدارة.  
  
**توفير الخدمات العامة والحماية الاجتماعية:**

**36. إلى جانب تقييد تنمية القطاع الخاص، يعد الضعف في توفير الخدمات العامة مصدر استياء كبير للشعب العراقي**. هناك نقص شديد في خدمات الكهرباء والمياه، كما ان الموارد المتجددة تتراجع بسرعة كبيرة نتيجة لزيادة الطلب (بسبب النمو السكاني). وتعد جودة التعليم سيئة، والمدارس بحاجة إلى إصلاح، برغم محاولات التحديث. فضلاً عن ذلك، فإن نتائج الحملات الصحية منخفضة نسبيا، ثم ان منظومة الحماية الاجتماعية غير فعالة، وخاصة للفئات المستضعفة. يمكن استخدام عائدات النفط العراقي الكبيرة لتمويل الاستثمارات المطلوبة في مجال الخدمات العامة والاجتماعية، ولكن القيود المفروضة على السلطات والتنسيق الحكومي يعيق هذه الجهود.

**37. ينظر العراقيون اليوم إلى مشكلة النقص في الكهرباء على أنها مصدر القلق الأكبر بالنسبة لهم، لتأثير ذلك على حياتهم اليومية**. على الرغم من بعض التحسينات الأخيرة، مازالت إمدادات الطاقة مستمرة في الانخفاض وهي أقل بكثير من الطلب، بمعدل لايتجاوز ثماني ساعات يوميا فقط في عام 2009. بالإضافة إلى ذلك، يكلف النقص في الطاقة الكهربائية الاقتصاد العراقي جوالي 43 مليار دولار سنويا. انقطاع الكهرباء المزمن يعني أن العراق يجب أن يعتمد على مصادر إمدادات بديلة، بتكلفة تقدر بــ 6 إلى 8 مليارات دولار في السنة. ان توليد وأنظمة توزيع الطاقة الكهربائية في العراق متدهورة بشكل كبير، وهناك حاجة ماسة لتلبية الطلب على الطاقة. تعاني المناطق الريفية أكثر من غيرها من نقص الكهرباء لأنهم أقل قدرة على شراء المولدات الكهربائية. رغم أن الحكومة قامت بوضع برنامج استثمار كبير لتوليد الكهرباء من المتوقع ان يضيف حوالي 10،000 ميجاواط من الطاقة بحلول عام 2015، فإن ذلك سوف يزيد من التركيز على نقاط الضعف في البنية التحتية لغرض نقل وتوزيع الطاقة في العراق. ان التحديات التي تواجه تطوير قطاع الطاقة في العراق ليست مادية فحسب؛ بل أيضا تحديات اقتصادية وقانونية وتنظيمية ومؤسسية. تعد رسوم الكهرباء منخفضة حاليا وفقا للمعايير الإقليمية، وهي لا تغطي سوى جزء بسيط من تكاليف الإنتاج المرتفعة بسبب الخسائر المفرطة والواردات باهظة الثمن من الوقود والكهرباء. وهناك أكثر من 80 في المئة من امدادات الكهرباء في العراق تقابلها فواتير غير مستحصلة. ان التعرفات المنخفضة تساهم في نمو الطلب بشكل كبير، مما يفاقم الضغوط على البنية التحتية للكهرباء. ومع ذلك، هناك قناعة راسخة بأن رفع الأسعار سيكون غير مقبول اجتماعيا وسياسيا.ان رفع نعدل استهلاك الغاز المصاحب لأستخراج النفط وايقاف حرق الغاز من شأنه أن يغذي معظم محطات توليد الطاقة اللازمة في البلاد لعقود، وبالتالي سيساعد في تجاوز النقص في الطاقة الحالية. كما يمكن أيضا اعتبار الغاز موردا هاما لتطوير صناعات جديدة (البتروكيماويات والصناعات الثقيلة). ومع ذلك، فان مؤسسات الغاز العراقي بحاجة إلى دعم لزيادة قدرتها الانتاجية ورصد الاستثمارات الضخمة اللازمة لمعالجة الغاز و  
نقله إلى وحدات التوليد.

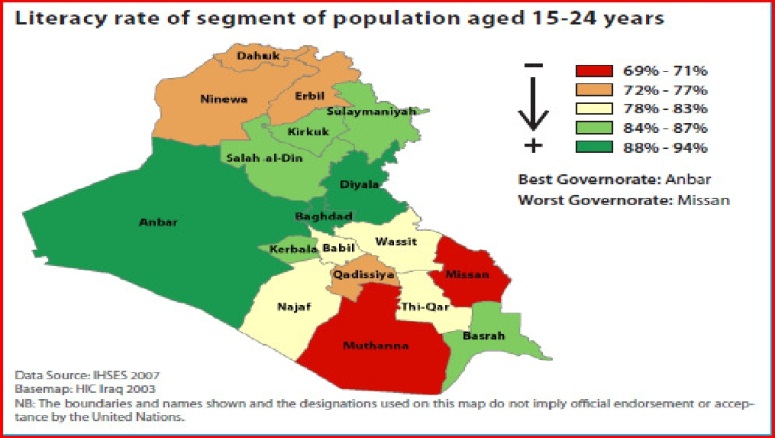
**38. في الوقت الذي كان فيه العراق واحداً من الدول الأكثر امتلاكاً لنظام نقل شامل في المنطقة، عانت البنية التحتية للنقل من الحروب والاهمال وقلة الاستثمارات.** إن إعادة تأهيل البنية التحتية للنقل هي أولوية وطنية. إذا كان العراق يريد أن تكون له القدرة على نقل كميات كبيرة من البضائع عن طريق الشحن الدولي، فإنه بحاجة إلى إعادة بناء البنية التحتية وتشييد مبانٍ وتوفير الخدمات وتنويع الاقتصاد من غير الاعتماد على النفط، وعليه ينبغي إعادة تاهيل معظم البنية التحتية الحالية وتوسيعها. كما يجب التخفيف من بعض العقبات التي تواجه القطاع الخاص، بما في ذلك أوجه القصور في البنية التحتية، وتوفير فرص العمل التي تزداد الحاجة إليها.

**39. يثير سوء نوعية المياه والصرف الصحي مخاوف خطيرة.** لقد تضاءلت فعالية الوكالات الحكومية بشكل كبير في لتلبية الاحتياجات المتزايدة من المياه للاستخدام المنزلي والزراعي ولجمع ومعالجة المياه الثقيلة، مما أدى إلى حدوث مخاطر صحية وبيئية خطيرة ترتبط بإمدادات المياه الملوثة ومياه الصرف الصحي المعالجة بشكل مناسب. وقد أدى هذا إلى تدهور أداء خدمات المياه في البلاد، على سبيل المثال، في العاصمة بغداد يعاني 78 في المئة من سكانها من مشاكل في توفير المياه. كما ان جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها يعد محدوداً، فهناك حوالي 35 في المئة فقط من سكان المناطق الحضرية يمكنهم الاستفادة من شبكة الصرف الصحي. وان غياب الاستثمار في توفير المياه ومعالجتها له تأثيرات كبيرة على الإنتاجية الزراعية والعمالة الريفية. وهذا من الاسباب التي تجعل العراق يستورد الآن الجزء الأكبر من احتياجاته الغذائية الأساسية.

**40. البيئة متدهورة في العراق، مع تكلفة اقتصادية باهظة**. قدر البنك الدولي أن التكلفة السنوية الناتجة من تدهور البيئة الاقتصادية في العراق يتراوح 4-8٪ من الناتج المحلي الإجمالي. لذا فان الإدارة والاستثمار الجيد من شأنهما معالجة مستويات عالية من تلوث الهواء والمياه وتحسين أداء جميع القطاعات ذات الصلة (مثل الصرف الصحي، النفط، الزراعة، الخ). اضف إلى ذلك، أن العراق يعاني من جفاف شديد بسبب أزمة مياه في السنوات الأخيرة، مما سبب فقدان محاصيل في بعض أجزاء البلاد وارتفاع عدد غير عادي من العواصف الرملية. ومما ضاعف في المشكلة هو عدم وجود اتفاق لتقاسم المياه مع سوريا وتركيا، وقد تضاءل مستوى المياه في نهري دجلة والفرات بنسبة تفوق الــ 60 في المئة خلال السنوات العشرين الماضية، اضافة الى تدهور نوعيتها. ويلاحظ وجود نفايات خطرة في كافة المراكز الحضرية ومعظم القرى في العراق، إضافة إلى حرق الغاز الطبيعي المصاحب للأستخراج في محطات المعالجة، وضعف البنية التحتية لخطوط انابيب  
نقل الغاز للاستخدام المحلي أو التصدير. وأخيرا، ساهم التغير المناخي في التأثير على العراق الذي يكافح لتوفير إمدادات المياه والحد من التصحر. ولمجابهة هذه التحديات، على العراق الاستفادة من اعتماد وتنفيذ اجراءات بيئية حازمة، وفي هذا الاطار يمكن الاستفادة من المبادرات الدولية حول تغير المناخ.

**41. يعاني نظام التعليم في العراق عبر التاريخ من ضعف التمويل وتدهور البنية التحتية واستنزاف الموارد البشرية**. في عام 2003، كان هناك ما يقرب من 80 في المئة من المدارس بحاجة إلى إعادة تأهيل أو إصلاح، كما أن كبريات الجامعات الاثني عشر كانت متضررة بشكل كبير. إن عملية إعادة بناء النظام التعليمي جارية، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لمعالجة تراكمات هائلة في بناء المدارس وصيانتها، وكذلك تنمية الموارد البشرية، وهناك ايضا سوء إدارة على جميع المستويات مع وجود مناهج وطرق تدريس عفا عليها الزمن، بالأضافة إلى تراكمات السياسات التعليمية على مدى العقود الماضية. على الرغم من ذلك فهناك أعداد مرتفعة من المعلمين، الا ان هناك سلبيات تتعلق باستخدامهم وتخصصاتهم، مما أدى إلى وجود فصول دراسية كبيرة مع نقص في تخصصات معينة، لاسيما اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم، اضافة الى مشكلة التفاوت بين المناطق الجغرافية. أضف إلى ذلك، تعد نوعية تدريب المعلمين قبل الخدمة في الكليات وكذلك التدريب أثناء الخدمة غير كافية، مع سوء المرافق ونقص الموارد البشرية ومواد التدريس الحديثة والمناهج، وكذلك محدودية ممارسة التدريس ضمن دورات تدريب المعلمين. وعموما، فإن نظام التعليم يعاني من سوء الجودة وعدم الملاءمة، كما أن خريجي الجامعات يفتقرون إلى المهارات المطلوبة لدخول سوق العمل. وهناك مستوى تعليم منخفض بين السكان البالغين. حصل 11 في المئة فقط من العراقيين على دبلوم، ونصف السكان اكملوا فقط التعليم الابتدائي أو المتوسط ​​، و 38 في المئة لم يخضعوا الى تعليم رسمي. اضف إلى ذلك، هناك اختلافات ملحوظة بين المناطق الحضرية و الريفية في معدلات اجادة القراءة والكتابة وفي نوعية التعليم على النحو الموضح في الشكل 6. هذه الاختلافات تشجع على المزيد من التفاوت في النمو الاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء العراق والتي بدورها قد تزيد أيضا من التباينات المناطقية والاجتماعية. لقد أنجزت مؤخرا استراتيجية وطنية للتعليم تهدف إلى معالجة أوجه القصور هذه.

الشكل 6: نسبة المتعلمين لشريحة سكانية من الفئة العمرية 15-24 سنة



**42. تعاني المرأة على وحه الخصوص من عدم المساواة في الحصول على تعليم جيد**. هناك عدد أقل للفتيات في المدارس الثانوية (باستثناء إقليم كردستان) مقارنة مع جميع مدارس البنين (في احصائية اجريت عام 2008، كان هناك 31 في المئة من المدارس الثانوية للبنات فقط، في حين هناك 42 في المئة للذكور). ان ذلك لايعيق الفتيات في الولوج إلى سوق العمل فحسب، ولكن ذلك يمنع فوائد تعليمية واجتماعية من حيث تحسين المؤشرات الصحية وتخفيض معدلات وفيات الأمهات والرضع وغيرها. وتبلغ نسبة الأمية بين النساء العراقيات (24 في المئة)، وهي نسبة تفوق ضعف عدد الرجال الاميين (11 في المئة). وتشير اختبارات محو الأمية إلى أن معدلات الأمية في المناطق الريفية يبلغ أكثر من 50 في المئة للنساء من الفئة العمرية 15-24. ويكمن هدف استراتيجية النوع الاجتماعي الوطنية للفترة 2007 حتى 2016 في تحسين نسبة التحاق الفتيات بالمقارنة مع الفتيان من 87 في المئة إلى 100 في المئة في المدارس الابتدائية، ومن 72 في المئة إلى 86 في المئة في المرحلة المتوسطة، ومن 69 في المئة الى 85 في المئة في المدارس الثانوية.

**43. عانى النظام الصحي العراقي من الصراع والإهمال.** قبل العام 1980، كان النظام الصحي في العراق الأكثر تقدما في المنطقة. إلا ان النظام الصحي تأثر كثيراً بسبب الحروب والصراعات مما أدى إلى ظهور نقاط ضعف خطيرة حول قدرة هذا النظام على تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية. على مدى العقد الماضي، كانت هناك بعض علامات التحسن في النتائج الصحية، يعزى معظمها الى تحسين فرص الحصول والاستفادة من الخدمات الصحية للأم والطفل. يتقدم العراق في الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض معدل وفيات دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول عام 2015، فضلا عن تقدمه المحرز في تحقيق خفض في ثلاثة أرباع وفيات الأمهات، وهو آخر هدف من الأهداف الإنمائية للألفية، الا ان ذلك لا يعد كافياً في هذا السياق، وذلك بسبب ضعف الإدارة والرقابة، وسعة الفوارق الحضرية/الريفية في الحصول على الرعاية الجيدة، ونقص المرافق والكادر الصحي المؤهل. ينفق العراق نحو 3.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية ( 137 دولاراً للفرد)، وهو رقم متواضع نسبيا بالنسبة لمستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازم. في حين يعد حوالي 75 في المئة انفاقاً حكومياً على الصحة العامة في العراق، فهو يميل بشدة نحو الإنفاق على مواد الصيدلة (37 في المئة) والإدارة (22 في المئة)، وهذا يشير إلى أوجه القصور الكامنة في النفقات الصحية. على اية حال، فإن الحكومة قد وضعت سياسات ملائمة لتحسين نوعية الخدمات الصحية وكفاءة القطاع. ويتعين النظر هنا الى اسلوب الإنفاق على الخدمات للحصول على صورة كاملة عن أداء القطاع.

**44. لا يزال توفير الحماية الاجتماعية الكافية يشكل تحديا هاما، خاصة بالنسبة للفئات المستضعفة كالأرامل والنازحين داخليا.** قامت الحكومة بإدخال تغييرات هيكلية في هذا المجال، في محاولة لترشيد الدعم والانتقال من الدعم الغذائي (نظام التوزيع العام) إلى برنامج التحويلات النقدية التي تستهدف تلبية احتياجات الفئات الأكثر فقرا وضعفا. ان برنامج شبكة الأمان الاجتماعي التي تديرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمرتكز على الأموال لتغطية ما يقارب مليون أسرة، لكنها لا تزال غير فعالة. عرض قانون التقاعد عام 2007 بعد اجراء تحسينات كبيرة، مع حزمة قوانين رئيسية أخرى، بما في ذلك إنشاء آليات لتوفير استحقاقات عبر المعاشات الخاصة والعامة ، بحيث تتضمن على سبيل المثال عدم وجود اية اجراءات عقابية او تقليصية عند انتقال اليد العاملة من القطاع العام إلى الخاص أو العكس.

**أولويات الحكومة**

**45. في عام 2009، أعدت الحكومة العراقية استراتيجية التنمية المتوسطة الأجل وخطة التنمية الوطنية للفترة 2010-2014** والتي تهدف إلى بناء اقتصاد السوق في العراق. للاستراتيجية تسعة أهداف رئيسية هي: (1) تحقيق النمو الاقتصادي بواقع 9.4 في المئة كل عام، (2) خلق 3 إلى 4.5 مليون وظيفة جديدة، (3) تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط والزراعة والاعتماد على قطاعات صناعية مصاحبة (النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية والأسمدة الكيماوية والأسمنت والصناعات الدوائية) و السياحة (الترفيهية والدينية والثقافية) (4) منح دور أقوى للقطاع الخاص، سواء من حيث الاستثمار أوخلق فرص عمل، (5) تحسين الإنتاجية وتعزيز المنافسة (6) الحد من الفقر بنسبة 30 في المئة من مستويات عام 2007 من خلال التركيز على التنمية الريفية الشاملة وخلق فرص العمل، وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم وخدمات الرعاية الصحية، لا سيما للفئات المستضعفة كالشباب والنساء، (7) إقامة توجه للتنمية المناطقية يتميز بالتوفير العادل للبنية التحتية والخدمات العامة، (8) التركيز على التنمية المستدامة التي تعد هامة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك باستخدام الموارد الطبيعية المتاحة بطريقة مستدامة، و (9) تعزيز دور الحكومات المحلية لتولي مسؤولية ادارة الاقتصادية محلياً وتطوير وتقديم الخدمات للشعب.

**46. لتحقيق هذه الأهداف، اقترح برنامج استثماري يبلغ 218 ترليون دينار عراقي** او ما يعادل 186 مليار دولار أمريكي طيلة فترة خطة التنمية الوطنية، حيث سيتم تمويل 100 مليار دولار أمريكي من قبل الحكومة الاتحادية من الموازنة والباقي 86 مليار دولار أمريكي من قبل القطاع الخاص. تشمل أولويات هذه الخطة النفط والكهرباء والزراعة والنقل والاتصالات، والتنمية الإقليمية. وتعطى أولوية أعلى للنفط (15٪ من إجمالي الاستثمارات المقترحة) والكهرباء (10٪ من مجموع الاستثمار المقترح). وينظر الى الزراعة على ان لها أهمية من وجهة نظر اقتصادية لمساهمتها في مكافحة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص عمل والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية. تعتبر وسائل النقل والاتصالات مسائل حرجة من حيث تعزيز الربط مع القطاعات الأخرى. وبالمثل، فإن الخطة تحتفظ بــ 12.5 في المئة من استثماراتها للبرنامج الإقليمي للتنمية، و 17 في المائة من إجمالي الاستثمارات الحكومية (أو ربما أكثر اعتمادا على التعداد السكاني المقبل) لحكومة إقليم كردستان. وأخيرا، فإن الخطة تخصص 22 في المئة لبرنامج الاستثمار للقطاعات الاجتماعية. لكن الخطة تعترف أن الاستثمار وحده لا يكفي وتقترح لهذا السبب سياسات مكملة وإصلاحات مؤسسية وآليات للرصد والتقييم.

**47. وضعت استراتيجية الحد من الفقر (PRS) بدعم من البنك الدولي** والتي اعتمدت في يناير 2009، وتواصل خطة التنمية الوطنية تركيزها على مسألة الفقر. تتقاسم جميع الاستراتيجيات هدفا مشتركا للحد من الفقر بنسبة 30 في المائة، بواقع 23 بالمئة في عام 2009 إلى 16 في المائة بحلول عام 2014، من خلال خلق مداخيل أعلى وتحسين الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وخدمات الإسكان للفقراء. بالإضافة إلى ذلك، فإن للاستراتيجية أهداف محددة في مجال التنمية البشرية: (1) خفض معدل الأمية إلى النصف (من 28في المئة الى 14 في المئة) ورفع معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي (من 75 في المئة إلى 98 في المئة)، وفي التعليم المتوسط ​​(من 21 في المائة إلى 50 في المائة)، والتعليم الثانوي (من 23 في المئة الى 40 في المئة)، (2) تقليص عدد الأفراد المحتاجين للبطاقة التموينية ودفع اعانات لمن هم تحت خط الفقر بحلول عام 2014، (3) سد الفجوة بين الجنسين، وذلك من خلال مشاركة أكبر للمرأة في القوى العاملة ورفع نسب الإناث إلى الذكور في مجال محو الأمية و التعليم الابتدائي والثانوي.

**ثالثاً: استراتيجية الشراكة مع مجموعة البنك الدولي**

**أ. الدروس المستقاة من الالتزامات السابقة وملاحظات أصحاب المصلحة**

**48. على الرغم من البيئة التشغيلية والظروف الأمنية الصعبة في العراق، حققت مجموعة البنك على مدى السنوات الثلاث الماضية عبر إستراتيجياتها المؤقتة (ISNs) الثلاث بعض النجاحات، كما استفادت من عدد من الدروس التي سوف تنقلها لاستراتيجية الشراكة الحالية مع العراق**. تعد الحاجة إلى الواقعية من أجل تعبئة موارد الحكومة الواسعة، وجود قوي لسلطة الحكومة والإصلاح هي الدروس الرئيسية المستفادة خلال تنفيذ الاستراتيجية المؤقتة السابقة.

**49. بعد فترة طويلة من الانقطاع، اتخذ البنك قرارا للعودة الى العراق اثناء مؤتمر المانحين في مدريد حول العراق عام 2003**. كان موضوع اعادة الاعمار بعد انتهاء الحرب الجزء الأكبر من المشروع الذي صمم في 2004، وقد كان مشروعاً طموحاً وواسع النطاق عبر مشاركة البنك في جميع القطاعات تقريبا يصاحبه تفاؤل بشأن التحسن المتوقع في الأمن والسياسة في البلاد. وكانت هناك ضغوط قوية على البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة للاستجابة بسرعة لاحتياجات إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي. وأعدت مشاريع بجدول زمني سريع للغاية رغم المعرفة المحدودة بالقطاعات المؤسسية. ولكن على عكس التوقعات، تدهور الوضع في العراق، وأصبح من غير الممكن حماية بيئة التشغيل. وقد بقي البنك الدولي يحاول التخفيف من حدة المخاطر والتكيف مع الحقائق المتغيرة، ولكن كانت البيئة السياسية المعقدة وبيئة الترخيص لا تساعد على هذا التكيف. وكانت هناك سمة من سمات بيئة ما بعد الصراع في العراق، وهي هجرة الكوادر الفنية والمهنية، وكان لهذا أثر على قدرة الحكومة على تنفيذ البرنامج. تجربة تشير إلى ضرورة أن تكون أكثر يقظة حول الظروف المتغيرة، وأن تكون أكثر صراحة في ما يتعلق بالاقتصاد السياسي للبلاد والقيود المفروضة على تدخل المانحين في مثل هذه البيئات. والآن تمتلك استراتيجية الشراكة مع العراق فرصة لتطبيق الدروس المستفادة من مشاركات مجموعة البنك في الماضي وتقديم الدعم التقني والمالي لتحقيق أقصى قدر من الفعالية في الاستفادة من موارد العراق.

**50. يجب أن تكون مجموعة البنك الدولي واقعية حول دورها وإمكانية تأثيرها في بلد غني بالموارد وبيئة تشغيل صعبة.** أن حجم البرنامج الذي يدعمه البنك صغير جدا بالنسبة إلى الموازنة العراقية. وهذه الحقيقة، إلى جانب انشغال البلاد بقضايا سياسية وأمنية وتاريخية لا تمت بصلة بأفضل الممارسات الدولية، مما أدى إلى غياب الضغط على الجانب الحكومي. كان يتطلب هذا الوضع جهوداً مكثفة على أرض الواقع من حيث الإشراف ودعم التنفيذ من قبل فريق بعثة البنك الدولي، لكن هذا النهج بعيد المنال بسبب الوضع الأمني ​​الصعب والقدرة المحدودة لموظفي البنك للعمل مباشرة مع نظرائهم على أرض الواقع ( انظر المربع 1). وقد كان حلا مبتكرا أن نعوض عدم العمل مباشرة على ارض الواقع بتقديم مستوى جيد من الرقابة. على مدى السنوات القليلة الماضية، كان البنك قادرا أيضا على زيادة وجوده على أرض الواقع واجراء حوار أقرب مع الجهات المعنية. على الرغم من تحقيق البنك قدرا كبيرا من النجاح تحت ظروف غير عادية، فإنه علينا أن نرى ما إذا كانت المحفظة الاستثمارية الحالية مرضية من حيث النتائج بالنظر إلى بيئة العمل. إذا دخلت الحالة الأمنية في تدهور مرة أخرى بشكل كبير، فإن الدروس المستفادة تشير إلى الحاجة إلى وجود مستوى مناسب من التوقعات بشأن النتائج و القرارات الإدارية لمجموعة البنك الدولي.

**المربع 1: ترتيبات محفظة المشاريع والإشراف عليها**

|  |
| --- |
| **إشراف غير تقليدي: استخدام وكيل الإدارة الائتمانية في العراق FMA**  منذ عام 2004، استعان البنك بمجموعة من المهندسين العراقيين والمختصين في الإدارة المالية والمشتريات لتنفيذ وكيل الإدارة الائتمانية (FMA) والمساعدة في بناء الرصد والإشراف والقدرة على الاستثمار، وكذلك المساعدة في ضمان الامتثال للمعايير والمبادئ التوجيهية لسياسة البنك الائتمانية. كانت تجربة وكيل الإدارة الائتمانية إيجابية، وبوجود ال(FMA)كعيون وآذان للبنك على أرض الواقع، وخاصة في بعض المناطق الصعبة الوصول. كانت هناك زيارات للمواقع، وكانت ترسل وثائق حول الأعمال بتقارير شهرية عن المشتريات و الإدارة المالية. هذا يمكن القول انه امكن تنفيذ نطاق أوسع بكثير مما تم تغطيته بالنسبة لمعظم المشاريع في جميع أنحاء العالم. يتم تجديد عقد FMA سنويا في ظل أداء مرضٍ بشهادة التقييمات السنوية،. وتشارك بعثات الإشراف بجميع نشاطات FMA، وتتابع بانتظام بالاشتراك مع فرق إدارة المشاريع تنفيذ الإجراءات المحددة خلال فترة الإشراف والقضايا الضرورية في تنفيذ المشاريع التي تستحق اهتمام الإدارة. يعمل فريق FMA بشكل جيد، وسوف يستمر استخدامه رغم ان الوضع الأمني يقيد وصول الموظفين إلى البنك ومواقع المشاريع في أنحاء العراق. سوف تنخفض خدمات FMA في معظم المشاريع مع ختام سنة 2013؛ ولكن هذا سيظل خيارا للمشاريع في المستقبل. |

**51. أن أحد التحديات الرئيسية لمشاركة مؤسسة التمويل الدولية في العراق على مدى السنوات القليلة الماضية العثور على شركاء محليين مناسبين.** يعد القطاع الخاص في العراق صغيراً ويواجه مسائل صعبة تتعلق بالامكانيات. من العناصر الرئيسية في هذا المجال تحديد ودعم المستثمرين المحليين الذين لديهم القدرة على النمو، ويمكن تبني أفضل الممارسات في كيفية إجراء أعمالهم وقدرتهم على العمل بفعالية مع مؤسسة التمويل الدولية وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.

**52. إزاء هذه الخلفية، فإن مجموعة البنك تركز جهودها على نقل المعرفة وضمان الدعم المالي ورفع مستوى تحكم العراق بموارده الوطنية ، في الوقت الذي تقدم فيه المجموعة المعونة الفنية اللازمة لتعزيز قدرة الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص**. يمتلك العراق الآن موارد كبيرة تحت تصرفه، ولكن قدرته على تخطيط وتنفيذ برامج التنمية لا تزال ضعيفة جدا. وخلال المشاورات مع اعضاء استراتيجية الشراكة مع العراق ( CPS)، أشار أصحاب المصلحة في الحكومة إلى أن نقل المعرفة وتقديم الخدمات الاستشارية وبناء القدرات هي أولويات مهمة للحصول على مساعدة البنك.

**53. لأجل المضي قدما، سيقوم البنك بالتأكد من أن تدخلاته تستجيب لطلب العملاء والتقبل للإصلاح.** كانت الإصلاحات والمشاركة والقدرة على التنفيذ منخفضة في عدد من المناطق. واستنادا إلى خبرته، فإن البنك الدولي يركز على الاضطلاع بأنشطة تشارك الحكومة فيها وتلتزم بها.

**54. يتم تطبيق الدروس المستخلصة من تقرير التنمية في العالم 2011 (WDR) في هذه الاستراتيجية.** على سبيل المثال، تم تجريب هذه الدروس بنجاح على التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية (CDD) في إقليم كردستان، والعمل جار لتوسيع هذا البرنامج. كما توفر الشراكة مزيدا من التركيز على النوع الاجتماعي والمبادرات الإقليمية والدولية، مع التركيز بصفة رئيسية على تقديم الخدمات كوسيلة لبناء الثقة في فعالية ومصداقية الدولة.

**المشاورات مع أصحاب المصلحة**

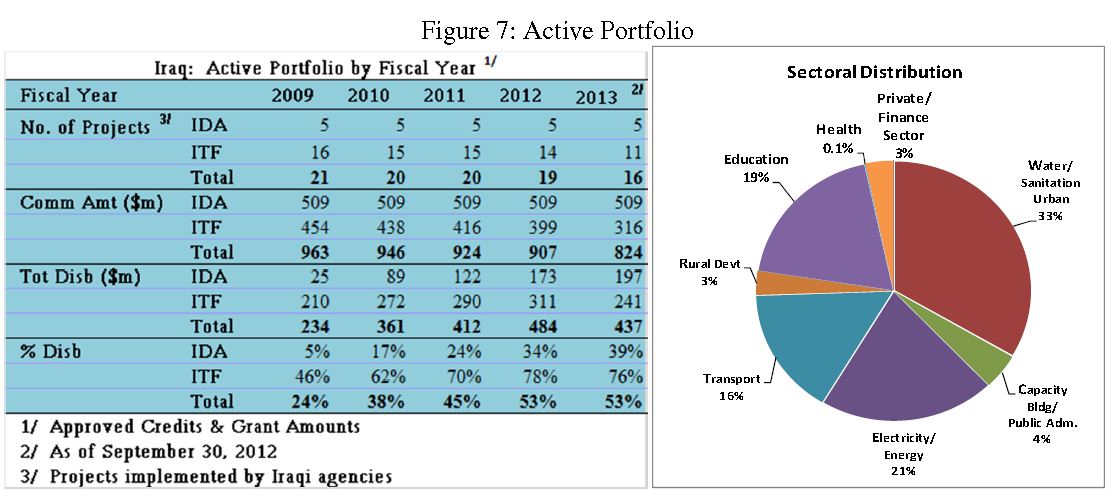
**55. أكدت شريحة واسعة من أصحاب المصلحة على الحاجة إلى دعم من البنك في إعادة بناء قدرة مؤسسات الدولة على قيادة الإصلاحات السياسية وتنفيذ التنمية الحكومية والبرامج الخاصة بها وتوفير الخدمات للشعب.** وقد أجرى البنك العديد من المشاورات المكثفة والتقى مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك كبار المسؤولين الحكوميين، وفرق ادارة المشاريع وممثلي الجهات المانحة، وأعضاء المجتمع المدني في بغداد وأربيل والبصرة ودهوك والموصل والمثنى. كما تم استخدام الوسائط الإلكترونية لدعم عملية التشاور لغرض ايصال استراتيجية الشراكة هذه الى جمهور أوسع. وأكدت المشاورات على نطاق واسع على التوجه الاستراتيجي التي اقترحه البنك، مع التركيز في المقام الأول على دعم العراق لخطة استخدام موارده المالية بشكل صحيح واعداد وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتحفيز التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل وزيادة قدرته على توفير الخدمات، وكذلك تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية على حد سواء، والتي أكد عليها جميع أصحاب المصلحة.

**المحفظة الاستثمارية الحالية لمجموعة البنك الدولي :**

**56. منذ عام 2004، دعم البنك الدولي برنامج إعادة إعمار العراق وتنميته من خلال تخصيص مليار دولار أمريكي.** وهذا يشمل 500 مليون دولار أمريكي على شكل منح لصندوق دعم العراق (ITF) وتخصيص استثنائي من مؤسسة التنمية الدولية (IDA) بواقع 500 مليون دولار أمريكي على شكل ائتمانات. وقد دعم البنك هذا البرنامج في عدد من المجالات، بما في ذلك إعادة بناء البنية التحتية في الكهرباء والمياه والطرق والتعليم والصحة وتنمية القطاع الخاص، والاتصالات، والحماية الاجتماعية، والمالية العامة وإدارة وإصلاح البنوك المملوكة من قبل الدولة. في العام 2010، منح البنك الدولي للإنشاء والتعمير قرضاً بقيمة 250 مليون دولار أمريكي لغرض دعم سياسات التنمية و تعزيز إدارة الموازنة وتحديد الأولويات وإصلاح القطاع المالي وتحسين كفاءة نظام الحماية الاجتماعية.

**57. 30 سبتمبر 2012، بلغ إجمالي الاستثمارات النشطة لصندوق دعم العراق ITF ومؤسسة التنمية الدولية 25 مشروعا بقيمة تصل إلى 860 مليون دولار، صرف منها 54 في المئة،** وكما يلي: 11 مشروعا بتمويل من صندوق دعم العراق بما قيمته 316 مليون دولار (صرف منه 76 في المائة)، خمس عمليات إقراض لأغراض الاستثمار من قبل المؤسسة الدولية للتنمية بمبلغ يصل إلى 508,5 مليون دولار (صرف منه 39 في المائة)، ثلاث منح من البنك الدولي والصناديق الائتمانية التي يديرها صندوق البناء (SPBF)، وصندوق التنمية الاجتماعية الياباني (JSDF)، ومؤسسة EITI. العراق هو أيضا عضو في المبادرة العالمية لتخفيض احتراق الغاز بقيادة مجموعة البنك الدولي. وتشكل قطاعات التنمية والمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية أكبر حصة من المحفظة الاستثمارية بواقع 33 في المئة، فيما تبلغ حصة الكهرباء والطاقة والتعليم 21 في المائة و 19 في المائة على التوالي (الشكل 7).

الشكل 7: محفظة استثمارية ناشطة



58. **جرى مراجعة وضع النوع الاجتماعي بين الجنسين من أجل وضع هذه المعلومات في استراتجية الشراكة مع العراق CPS**. تتألف معظم المحفظة الحالية من مشاريع إعادة الإعمار ومشاريع الإنعاش في الفترة 2004-2006. كما تركز المحفظة على إعادة الإعمار واحتياجات الإنعاش في حالات الطوارئ، وكذلك دعم مباشر لأنشطة الجنسين. للمضي قدما في هذا المسعى، حددت المراجعة نقاط دخول لزيادة التركيز على النوع الاجتماعي (الأطار2).

|  |
| --- |
| **الإطار 2: مشاهدات من استعراض حافظة العراق الاستثمارية حول النوع الاجتماعي**  تشير مراجعة محفظة العراق إلى عدد من المجالات التي عمل البنك على التركيز عليها في ما يتعلق بدعم الجنسين/ النزع الاجتماعي. ويعتبر المسح الذي أجري 2007 في ظل ظروف صعبة وخطيرة هو الأكثر شمولا من النواحي الاجتماعية والاقتصادية من أي وقت مضى في العراق. وتضمن المسح بيانات مصنفة حسب الجنس، لا سيما بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. على أساس هذا المسح وضعت السلطات العراقية خط الفقر الرسمي والحد من الفقر في عام 2010. ومن المتوقع أن يكتمل المسح الأسري بحلول ديسمبر كانون الاول عام 2012، وبعد ذلك سيتم تجميع البيانات. هذا وسيتم تحديث البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي أستنادا إلى تقييم الجنس والفقر. يقدم البنك أيضا مساعدة للعراق لإصلاح نظام التوزيع العام من خلال توفير الأدوات التي تستهدف المسح الأسري والتي تركز على النوع الاجتماعي من فئة النازخين داخليا والأرامل. وفي مجال التعليم، تتضمن الاستراتيجية الوطنية للتعليم كيفية زيادة التحاق الفتيات "اللاتي سيستفدن من رؤى المسح الأسري الجديد". وكذلك المشروع الطارئ للصحة فلديه تركيز خاص على الفئات المستضعفة، بما في ذلك النساء الحوامل والأطفال. ونظرا لقلة عدد المتخصصين في الرعاية الصحية والحساسيات الاجتماعية بالنسبة الإناث من حيث استخدام مؤسسات الرعاية الصحية التي يديرها الذكور، يهدف المشروع لزيادة عدد المتطوعين الصحيين من النساء مع زيادة العيادات المتنقلة. بينما لم تدمج الاعتبارات الجنسية في اعداد المشروع ، تم عقد عدد من ورش العمل حول المهارات القيادية من أجل إصلاح السياسات في هذا المجال لبرلمانيات عراقيات. ويمكن أن تكون استراتيجية قطاع المياه القادمة نقطة دخول جيدة للنظر في البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لاكتساب فهم أفضل للأدوار والاحتياجات المختلفة للرجال والنساء في ما يتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي. في تنمية القطاع الخاص (PSD)، تم دمج الجنسين في الأنشطة، بما في ذلك: تدابير لمساعدة تنظيم وحدة الإصلاح وتحديد ومعالجة قضايا المساواة بين الجنسين عند وضع سياسات جديدة؛ حيث تم اتباع نهج تشاوري أكثر شمولية في الحوار مع المنظمات غير الحكومية، وإعطاء الأولوية للمرأة في توفير قروض تمويل المشاريع الصغيرة، وقضايا المساواة بين الجنسين، وذلك في الحوارات والبرامج التي تقدمها جمعيات الأعمال العراقية من خلال مركز تنمية القطاع الخاص. وقد تضمنت التركيز على قضايا المرأة و المساواة بين الجنسين. ان البيانات المصنفة في هذا المجال ستكون مصدراً هاما للإعلام حول أنشطة تنمية القطاع العام. في ضوء ما تقدم من اهداف العراق في زيادة نصيب المرأة في الأعمال غير الزراعية. وموضوع المساواة بين الجنسين يرتبط بشكل كبير بموضوعتناولت الموضوعات ذات الصلة تحسين سبل العيش للشباب التي تشمل تعزيز مشاركة المرأة في جميع مفاصل الحياة والتي تتضمن العمل واكتساب المهارات. للمضي قدما في هذا المسعى، فإن تقييم الفقر ونوع الجنس من شأنه ان يوفر البيانات التي يساندها البنك من خلال المشاريع التي هيه قيد التنفيذ. في حين أن المسح الأسري سيكون المفتاح لتوفير البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في تقييم ابعاد الرفاه، سيتم أيضا بذل جهود لجمع البيانات على مستوى المشروع، ولا سيما في المناطق التي تكون فيها بيانات المسح غير محصنة بسبب بدائية البنية التحتية. وأخيرا، فإن البنك الدولي يؤكد تعميم مراعاة المنظور الجنسي في حواره مع الحكومة بشأن تحديث استراتيجية العراق في الحد من الفقر وميزانية الحكومة. |

**59. تحسن أداء المحفظة الاستثمارية، ولكن لا تزال بيئة التنفيذ تمثل تحدياً**. لقد تحسن الوضع الأمني ​​في العراق وشهدت وتيرة تنفيذ المشاريع زيادة كبيرة منذ عام 2006. ومع ذلك، فأن الظروف على أرض الواقع لا تزال تعوق حركة موظفي البنك وفرق إدارة المشاريع والاستشاريين والمقاولين. آخذين بنظر الأعتبارالظروف الأمنية أيضا والتي تثبط من عزيمة المقاولين المحليين والدوليين مما يزيد كلفة العطاءات وتكاليف المشاريع بشكل كبير (انظر المربع رقم 1). يواصل البنك دعم إشراف المشروع من خلال التحقق الفعلي ورصد المشتريات والإدارة المالية. تعرقل الإجراءات والقيود والقدرات المؤسسية في الوزارات (كخطوط غير واضحة للسلطة، ومشاركة غير فعالة، وإجراءات الرقابة) تنفيذ المشروع ، فضلا عن تأخير صنع القرار وتقديم التقارير والمتابعة. كانت إدارة العقود أيضا مشكلة مستمرة في العراق، مما يؤدي في كثير من الأحيان للعمل بنوعية رديئة أو تأخر في تنفيذ العقود. ويشكل النظام المصرفي الضعيف تحديا أضافيا. حيث هناك خمسة مشاريع تواجه مشاكل في الوقت الحالي. تقتضي الاستفادة من المشاريع اجراءات مشددة (3-4 مرات في السنة) وتحديثات مستمرة ومناقشات، ويشمل ذلك العمل مع لجنة الرقابة المشتركة (JPOC) والتي يتشارك رئاستها هيئة مستشاري رئيس الوزراء والبنك الدولي.

**60. تعمل الحكومة والبنك على تعزيز أداء محفظة المشاريع.** تجتمع لجنة الرقابة المشتركة JPOC كل ثلاثة أشهر، وتتبع اللجنة خطة العمل المحدثة في يونيو 2011 لأستعراض اداء محفظة المشاريع، لاسيما المشاريع المدرجة في الموازنة الوطنية، والتحديات المتعلقة بتقليص المصروفات وتنفيذ الحسابات. كما شددت على اهمية انهاء معظم المشاريع بحلول نهاية عام 2013، وسيتم التركيز على أن المشاريع القائمة وصرف الأموال المرتبط بها خاضعة للرصد وتقييم التقدم المحرز نحو الوفاء بالتزاماتها في تحقيق أهداف التنمية.

**61. لدى مؤسسة التمويل الدولية استثمارات متنوعة ومتنامية ومحفظة استشارية في العراق.** زادت مؤسسة التمويل الدولية الاستثمارات في العراق بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، من 10 ملايين دولار أمريكي إلى ما يقرب من 300 مليون دولار أمريكي حتى يومنا هذا. في أواخر عام 2011، أنشأت مؤسسة التمويل الدولية وجوداً في العراق لأول مرة عن طريق تعيين موظف بدوام كامل في بغداد. كما وقعت مؤسسة التمويل الدولية اتفاقية تشييد مع حكومة العراق في اكتوبر تشرين الاول عام 2012 لانشاء مكتب رسمي في بغداد (يقع قرب مكتب البنك الدولي)، وهي تخطط لزيادة وجودها في الميدان خلال الفترة استراتيجية الشراكة مع العراق. تهدف استثمارات مؤسسة التمويل الدولية لدعم القطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات الإقليمية، وسوف تستكمل نشاطها بخدمات استشارية قوية (AS) خلال الفترة المقررة. لدى مؤسسة التمويل الدولية محفظة متنوعة، ودعمت الاستثمارات إنشاء فندق روتانا اربيل، ومعمل أسمنت وأعمالا مصرفية، واتصالات، وخدمات لوجستية وعمليات تخزين (بما في ذلك الاستثمار في الأسهم). وكان لها استثمارات كبيرة وكما يلي: (1) مساهمة الولايات المتحدة بــ 155 مليون دولار في شركة الاتصالات زين، (2) 45 مليون دولار أمريكي في شركة النقل والخدمات اللوجستية (غلفتينر)، (3) 45 مليون دولار أمريكي في شركة لافارج للأسمنت (4) 35 مليون دولار أمريكي استثمار في القطاعات المالية والفنادق. في حين ألغيت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في وقت مبكر من قطاع الأسمنت بسبب الأمن ، فإن للحافظة الحالية أداء جيدا له تأثير على أرض الواقع. ان التحسن في الجانب السياسي والبيئة الأمنية يظهر المزيد من تحسن اداء مؤسسة التمويل الدولية، وهي تتوقع طلبا قويا على تمويل الاستثمارات الخاصة في العراق عبر مجموعة متنوعة من القطاعات الحقيقية والمالية. بالإضافة إلى المشاركة الاستثمارية ، قامت مؤسسة التمويل الدولية بتوفير الدعم الاستشاري في مجالات مناخ الاستثمار و تعزيز البنية التحتية المالية وقدرات بناء القطاع المصرفي ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإدارة المخاطر المصرفية وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة انتقائية التدريب (التي تستهدف النساء خصوصا) وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع البنك الدولي. وقد حاولت المؤسسة تقديم الدعم الاستشاري في العراق للتركيز على الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي بين الجنسين، وكذلك الوصول إلى تحقيق اهداف برامج المال والأعمال. وكانت مؤسسة التمويل الدولية نشطة في تدريب الموظفين المصرفيين حول الممارسات المصرفية واقامت دورات تدريبية تستهدف سيدات الأعمال العراقيات، وبذلت جهودا في وقت مبكر لدعم القطاع الخاص على وجه التحديد لتطوير صناعة البناء المحلية. وتدعم المؤسسة العمليات الاستشارية بمبلغ 38 مليون دولار أمريكي من مانحين متعددين لصندوق دعم الأعمال في العراق (IBAF) ، وتحديداً الولايات المتحدة، المملكة المتحدة ، وإسبانيا، واليابان، حيث خصصت الولايات المتحدة 10 مليون دولار من هذا التمويل لتمويل الاستثمارات الصغيرة. كما تدعم المؤسسة الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية.

**ب. الاستراتيجية المقترحة للشراكة مع مجموعة البنك الدولي**

**62. يكمن الهدف النهائي لمجموعة البنك الدولي المشاركة في تقديم الدعم لجهود البلاد لبناء مؤسسات أقوى في الحكومة،** واقتصاد أكثر تنوعا وتكاملاً يمكن أن يوفر الخدمات ويخلق فرص العمل. ويدعم هذا الهدف من خلال ثلاثة ركائز تتماشى مع التركيز على المحيط الإقليمي MENA في الحكم، والنمو المستدام الذي يقوده القطاع الخاص وهذه الركائز هي: (1) تعزيز الحكم الرشيد (2) دعم التنويع الاقتصادي على نطاق واسع لتحقيق الازدهار (3) تحسين الاندماج الاجتماعي والحد من الفقر. تساهم مؤسسة التمويل الدولية في الاستراتيجية من خلال برنامج متكامل من المشورة والعمل الاستثماري للمساعدة في تنويع الاقتصاد بعيدا عن قطاع النفط. وسيتم ذلك عن طريق تطوير الأعمال والبيئة التنظيمية المواتية وتعزيز المؤسسات لتستجيب لجهود خلق فرص العمل، يقود القطاع الخاص النمو في القطاعات غير النفطية. وسوف تساهم وكالة ضمان الاستثمار متعدد الاطراف MIGA بشكل رئيسي في الركيزة الثانية.

**63. ينتقل البنك من الاستراتيجية المؤقتة الى الشراكة طويلة الامد مع العراق.** يستجيب هذا الانتقال لطلب الحكومة لتعزيز المشاركة وليمثل التزاماً أكثر على المدى البعيد. هذه هي أول استراتيجية شراكة وطنية لمجموعة للبنك الدولي مع العراق بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية و البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية لضمان الأستثمار. تنوي مجموعة البنك مواكبة نمو البلاد خلال فترة الاستراتيجية ودعم الحكومة في اتخاذ الخيارات السياسية الهامة التي من شأنها أن ان تمهد الطريق لتنمية البلاد. يبلغ الإطار الزمني أربع سنوات لتنفيذ هذه الاستراتيجية وتسمح أيضا بالتخطيط لأفق زمني أطول، وذلك تماشيا مع توصيات تقرير التنمية في العالم 2011 حول الدول الخارجة من النزاعات. سيكون البنك أيضا بمثابة جسر يربط بين عمليات إعادة الإعمار التي يمولها من حين لآخر والمحفظة الاستثمارية التي تستهدف الانتعاش الاقتصادي.

**64. يؤكد برنامج مجموعة البنك الدولي على نقل المعرفة**، وذلك باستخدام جميع الادوات المتاحة، بما في ذلك الإقراض والانشطة التحليلية والاستشارية والخدمات المستردة التكاليف. ومن السمات الرئيسية لدعم البنك هو جلب المعرفة والخبرات العالمية الى طاولة المفاوضات وربط العراق مع الممارسات الدولية الافضل. وقد ثبت ان استعراض تجارب البلدان الأخرى ستكون مفيدة جدا للعراق الذي خرج من الحرب والعزلة وشهد هجرة موظفي الخدمة المدنية الماهرين. ويلتزم البنك كوسيط بخدمة تقديم المعارف ، ويحمل حلولاً لتحديات التنمية في العراق الأكثر إلحاحا في السنوات المقبلة.

**65. تم اعداد برنامج مقترح في إطار الركائز لدعم اجندة البنك.** تشمل الأنشطة التحليلية والاستشارية جملة أمور منها متابعة استعراض الإنفاق العام، دراسة تقرير ادارة عوائد النفط، التنويع الاقتصادي، تقييم الفقر والمساواة بين الجنسين، الزراعة، المساعدة الفنية، دراسة منظومة إدارة الغاز، والقطاع المالي. وفي هذا الصدد، تبلغ مشاريع البنك الدولي للإنشاء والتعمير 540 مليون دولار أمريكي، وقد تم تحديد انطلاقة الاستراتيجية بخمسة مشاريع، تشمل: دمج نظم معلومات الإدارة المالية، والحكم؛ وممرات التجارة والنقل، والري والموارد المائية، وإمدادات المياه والصرف الصحي. أضف إلى ذلك، يجري تطوير برنامج الخدمات المستردة التكاليف. في الوقت الذي سيعتمد البرنامج المستقبلي إلى حد كبير على الطلب، سيواصل البنك للإنشاء والتعمير تقديم القروض فقط في ظل وجود حكومة قوية، وهناك مجالات ينظر اليها البنك على انها صاحبة الأولوية بسبب دورها المكمل في تنمية البلاد. وتشمل هذه الاولويات : الحكم، تنمية القطاع المالي، والنوع الاجتماعي.

**66. تلعب الصناديق الائتمانية دورا هاما في برنامج البنك الدولي في العراق، وهي تتكامل تماما مع الاستراتيجية**. الأهم من ذلك، سوف تنتهي حصة الولايات المتحدة في صندوق دعم العراق البالغة 532 مليون دولار خلال تنفيذ استراتيجية الشراكة. كما ان صندوق مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية هو جزء مهم من الركيزتين 1و 2 ، في حين ان الركيزة 2 ستحقق فوائد كبيرة من تخصيصات الولايات المتحدة البالغة 13،2 مليون دولار لتنمية القطاع الخاص. ويتم دعم الركيزة 3 من خلال الدعم الناجح من صندوق التنمية التجريبية في حكومة إقليم كردستان، فضلا عن منح صندوق التنمية الاجتماعية الياباني.

67. يوضح الجدول المرفق بالتفصيل الدعم الجاريوالمخطط له وكذلك المستقبلي في إطار الألتزام بالركائز الأساسية المذكورة اعلاه.

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الجدول 2: برنامج المساعدة الارشادي** | | | | | | |
| 1. **تحسين عملية الحوكمة** | | | 1. **دعم التنويع الاقتصادي لازدهار شامل** | | 1. **تحسين الادماج الاجتماعي والحد من الفقر** | |
| **المشاريع الجارية** | | | | | | |
| **ITF[[10]](#footnote-10)**  اصلاح الادارة المالية العامة  **EITI** مبادرة الشفافية حول الصناعات الاستخراجية  **الاجمالي**  **ITF-TA** **ينفذ نيابة عن حكومة العراق**  بناء القدرات الثانية  اصلاح الادارة المالية العامة  **الاجمالي**  **المساعدة الفنية والتشخيصية**  مذكرة اقتصاد البلاد (انجزت مؤخرا)  مراجعة النفقات العامة (انجزت مؤخراً)  **الاجمالي الحالي** | | 16.0  0.8  **16.8**  9.4  2.0  **11.4**  **28.2** | **IDA**  المشروع الطارئ لتأهيل الطرق  المشروع الطارئ لأعادةاعادة تاهيل محطتي دوكان و دربندخان  خطة طوارئ لاعادة اعمار الكهرباء  **الاجمالي**  **ITF**  اصلاح القطاع المصرفي  استراتيجية الطاقة الوطنية المتكاملة  تمويل اضافي لاعادة تاهيل البنى التحتية المجتمعية  خطة طوارئ لاعادة تاهيل الكهرباء  **الاجمالي**  **IFC**  التدخل لاصلاح المناخ الاستثماري  تحسين الخدمات الاستشارية في البنية المالية التحتية  الاستثمارات في قطاع الاتصالات  **JSDF**  تحسين الظروف المعيشية للشباب في جنوب العراق  **MDTF /DFID/SIDA-TA BANK**  تنمية القطاع الخاص  **المبادرات الاقليمية**  اصلاح الممارسة الحكومية  منهاج لتحقيق نتائج تعليمية افضل  **المساعدة الفنية والتشخيصية**  تكامل الاقتصاد التكميلي  دراسة حول تسعير الغاز  انشاء وحدة تقييم الاصول في وزارة المالية[[11]](#footnote-11)  **الاجمالي الكلي** | 135  40  124  **299**  10  6.9  25.5  6.0  **48.8**  2.7  13.2  **363.3** | **IDA**  المشروع الطارئ الثالث للتعليم  المشروع الطارئ لاامدادات المياه  **الاجمالي**  **ITF**  اعادة تاهيل وبناء المدارس  مشروع طوارئ حول امدادات المياه في بغداد  اعادة اعمار امدادات المياه والصرف الصحي  مشروع الحماية الاجتماعية  مشروع المساعدة في دعم الرعاية الصحية الاولية  المسح المنزلي وسياسات الحد من الفقر  **الاجمالي**  **SPBF**  برنامج تقديم الخدمات الاستشارية  **ITF –TA** **تنفذ نيابة عن الحكومة**  دعم تنفيذ اصلاح المعاشات التقاعدية  دعم نظام التوزيع الحكومي  تعزيز القطاع التعليمي وبناء القدرات  المسح المنزلي وسياسات الحد من الفقر  **الاجمالي** | 100  109  **209.5**  60  65  110  8.0  1.2  7.0  **251.2**  5.0  5.8  2.6  2.7  5.1  **16.2** |
| **برنامج السنوات المالية 2013 - [[12]](#footnote-12)2016** | | | | | | |
| **البنك الدولي للانشاء والتعمير**  نظم المعلومات الخاصة بالادارة المالية المتكاملة  الادارة المالية العامة والحكم  **الاجمالي**  **المساعدة الفنية والتشخيصية**  متابعة النفقات العامة  مراجعة نفقات شبكات المياه  الحكم المحلي و اللامركزية المالية  حكم القطاع العام  اصلاح مشتريات اقليم كردستان  الادارة المالية  برنامج ادارة الاصول الاحتياطية  الادارة المالية العامة  **الاجمالي الكلي الجاري والمخطط له** | 40  60  **100**  **128.2** | | **البنك الدولي للانشاء والتعمير**  ممرات التجارة والنقل  ادارة مياه الري ومشروع مصادر المياه  **الأجمالي**  **المساعدة الفنية والتشخيصية**  متابعة مذكرة الاقتصاد الوطني  الزراعة  اصلاح تقييم المناخ الاستثماري  الاتصالات  دراسة ادارة نظم الغاز  حوار حول القطاع المالي  استراتيجية قطاع المياه  البيئة  **IFC**  تطوير سجل الائتمان الحكومي  **الاجمالي الكلي الجاري والمخطط له** | 200  140  **340**  **703.3** | **البنك الدولي للانشاء والتعمير**  مشاريع المياه والصرف الصحي في بغداد  **الاجمالي**  **المساعدة الفنية والتشخيصية**  بناء القدرات التعليمية، ويشمل ذلك تنفيذ استراتيجية التعليم الوطنية  استراتيجية الحماية الاجتماعية  تعزيز النظام الصحي  تقييم الفقر بالنسبة للجنسين  **الاجمالي الكلي الحالي والمخطط له** | 100  **100**  **581.9** |

**ملاحظات:** جميع المبالغ المذكورة اعلاه بالدولار الامريكي. يوجد برنامج حول الخدمات المستردة التكاليف ولكنه في مراحله الاولى من النقاشات.

* **النتيجة المستهدفة 1: تحسين عملية الحوكمة**

|  |
| --- |
| **مجالات نتائج استراتيجية الشراكة الوطنية**   1. تحسين الشفافية وكفاءة ادارة عوائد النفط والانفاق العام. 2. انجاز واحدة او اكثر من مزايا خطة عمل الحوكمة. |

**68. يعيق انخفاض القدرة المؤسسية الاستخدام الأمثل للثروات المالية و الطبيعية في العراق.** بناء على المشاركة المستمرة في إدارة المالية العامة، سيستمر البنك في دعم التحسينات في القدرات المؤسسية والحكم من خلال تقديم الدعم الفني للحكومة للمساعدة في تحسين مستوى النظم والممارسات، والإدارة المالية العامة، والشفافية في إدارة عائدات النفط (ولا سيما من خلال استمرار مبادرة الشفافية الجارية)، واقامة برنامج تدريبي مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة حول الديون والإدارة، وتركيز الاهتمام على قضايا الحكم على مستوى القطاعات. وسيقوم البنك أيضا بدعم الحكومة بشأن الإصلاحات المؤسسية وبناء القدرات لتعزيز رقابة الدولة وقدرات التحكم. وقد أعرب البنك المركزي العراقي عن اهتمامه بالمشاركة في برنامج البنك حول ادارة احتياطيات الخزانة الذي يساعد على بناء القدرات في البنوك المركزية على إدارة الاحتياطيات.

**69. تعد السياسة المالية السليمة للاقتصاد الكلي، بما في ذلك الشفافية في ادارة عائدات النفط، أمراً بالغ الأهمية لتنمية العراق.** وسوف يساعد البنك على وضع إطار تحليلي حول اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد بشكل عام. ان التقارير عن التنويع الاقتصادي لإدارة إيرادات النفط للعام 2012 قاعدة تشخيصية لمساعدة صانعي السياسات في العراق على إدارة عائدات النفط ومراجعة النفقات العامة (PER) واتخاذ القرارات حول الإنفاق والادخار بما يتفق مع الرؤية الاقتصادية للحكومة. ويهدف هذا العمل إلى المساعدة في حل القضايا الرئيسية في ادارة الإيرادات الحكومية والإنفاق الكفوء من خلال دعم التنفيذ.

**70. سيتيح مشروع إصلاح الإدارة المالية العامة الحالي والذي سيقدم اساليب عمل جديدة في إعداد وتنفيذ الموازنة، والمشتريات العامة وبناء القدرات في وزارة المالية وتمويل مركز التدريب المحاسبي، لتتمكن وزارة المالية في المستقبل بتدريب الموظفين بشكل مستدام.** سيقوم المشروع أيضا بتقديم واختبار نموذج أولي لنظام الإدارة المالية المتكاملة (IFMIS) في ثلاث وزارات وثلاثة خزانات في ثلاثة محافظات بحلول يونيو حزيران 2013. إذا نجح الامر، ستقوم الحكومة بتطبيق النظام في وزارات وسندات خزانة مختارة في عام 2014 ليطبق بعدها في جميع الوزارات وسندات الخزانة بحلول عام 2015. وسيتم دعم ذلك من خلال مشروع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي اثناء تنفيذ استراتيجية الشراكة، ويشمل المشروع بناء القدرات لديوان الرقابة المالية (BSA) لتعزيز آليات المساءلة في العراق. ساعد البنك ايضا على صياغة قانون المشتريات الموحد وسيستمر في دعم إصلاح نظام الشراء من خلال تطوير موقع على شبكة الانترنت عبر بوابة واحدة للمشتريات والعطاءات والوثائق المرتبطة بذلك.

**71**. **تلتزم مجموعة البنك بإجراء حوار منتظم حول المساءلة والشفافية والمشاركة،** وقد عملت المجموعة مع الحكومة لتطوير مشروع خطة عمل الحوكمة. سيقوم البنك بدعم وتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك تطوير قانون بشأن الحصول إلى المعلومات. وسوف تشدد أنشطة البنك على أهمية مشاركة المواطنين ،بمن فيهم النساء، في تصميم وتنفيذ البرامج الحكومية. في المجالات التي سيكون فيها للبنك حوار على مستوى القطاعات مع الحكومة، سيقوم البنك دعم الحكومة في تطوير ممارسة المشاورات العامة. سيقوم البنك أيضا بالنظر في تدابير المسائلة الاجتماعية في القطاعات، ويمكن تحقيق ذلك على أساس تجريبي. كما سيقوم البنك بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة في ما يخص باللامركزية والحكم المحلي بهدف تسهيل النقاش البناء والمفيد بشأن سياسة اللامركزية في العراق بما يناسب سياقها والمتطلبات المحددة دستوريا. وقد أعربت الحكومة عن اهتمامها في مشروع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الحكم للموازنة.

**72. سوف تستمر الجهود الأخرى لبناء القدرات التي أظهرت تقدماً طيباً وستشمل العمل بشكل وثيق مع الحكومة بشأن استراتيجية التنمية**، ويشمل ذلك استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة، واستراتيجية التعليم، والمعاشات التقاعدية والاجتماعية وشبكات الأمان (انظر الملحق 3). كما يشمل هذا دعوة المسؤولين العراقيين للاطلاع على أمثلة من سياسات البلدان الأخرى والممارسات المماثلة، والانخراط في نقاش مع الممارسين الدوليين. وكان لهذا النهج نجاح مستمر وسيشجع البنك الدولي على تقاسم المعرفة والممارسة الدولية في هذا المجال مع البلد الذي عانى من العزلة خلال عقود من الحرب. سيقوم البنك بدعم "التدريب الميداني" عند الحاجة لغرض بناء القدرات ودعم الانتقال من عقود البناء التقليدية الى "التصميم والبناء والتشغيل" ، اي وصولا لعقود تسليم المفتاح، لتوفيرالمزيد من الموظفين العراقيين من ذوي خبرة اللازمة لإدارة الاستثمارات المستقبلية، في حين سيركز على بناء القدرات في القطاع الخاص.

**النتيجة المستهدفة 2: دعم التنويع الاقتصادي على نطاق واسع من أجل تحقيق الازدهار الشامل**

|  |
| --- |
| نتائج استراتيجية الشراكة : 1. تعزيز منهاج تحسين بيئة الأعمال 2. تعزيز إطار الإشراف على الوساطة المالية وصلاحيات المؤسسات المالية 3. تعزيز خدمات البنية التحتية |

**73. ستعمل مجموعة البنك الدولي على دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل التنويع الاقتصادي.**  
وسيتم ذلك من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات المتبعة والتحليل لدعم بناء بيئة تمكينية لتنمية القطاع الخاص، وإصلاح القطاع المالي، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واجراء الحوار بين القطاعين العام والخاص وتسهيل التجارة. في الوقت الذي سيتقاطع فيه التنويع الاقتصادي عند التطبيق مع العديد من مجالات السياسة العامة، يبقى تعزيز البيئة لتنمية القطاع الخاص بالتأكيد على اولوية جدول الأعمال. وهذا يتم من خلال توسيع القطاع الخاص، وليس من خلال القيام بتوسيعات أخرى في حجم القطاع العام، مما سيساعد على خلق فرص عمل جديدة تساهم في دعم التنمية الاقتصادية. ومرة اخرى تؤكد مجموعة البنك الدولي على انها تدعم جهود انخراط المزيد من النساء في القوى العاملة.

**74. شخص تقييم مناخ الاستثمار (ICA) عدة الإصلاحات ينبغي أن تجرى لمعالجة ما يؤرق الشركات الرئيسية في العراق**. إن نقص الطاقة الكهربائية هو العائق الاكبر. كما تشكل مخاوف اخرى، كالحصول على التمويل، والحصول على الأراضي، وضمان المساواة بين الجنسين في العمل، والعمل في بنية تحتية رصينة من حيث إمدادات الطاقة، والنقل، والمياه والتجارة، وإصلاح الشركات المملوكة للدولة، ومكافحة الفساد، وتجاوز الشكليات، عقبات اخرى في هذا المجال. وقد حدد البنك توصيات حول إصلاح السياسات وهو مستعد للمساعدة في أي من هذه المجالات.

**75. من خلال الصندوق الائتماني لتنمية القطاع الخاص، سيستمر البنك في دعم جهود الحكومة المبذولة لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة والقطاع العام وخلق فرص متكافئة في استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية.** ويشمل هذا الدعم تحديد الشركات المملوكة للدولة المستعدة لتقبل الإصلاح، والعمل على إصلاح 180 شركة مملوكة للدولة، وتعزيز قدرة الوزارات لقيادة جهود الإصلاح تلك، على سبيل المثال في ما يتعلق بموازنة كل منها وتخطيط الأعمال وإعادة هيكلة العمل وإدارة الأداء. ان من شأن المساعدة الفنية (TA) دعم إنشاء وتشغيل " وحدة تقييم الأصول للشركات المملوكة للدولة داخل وزارة المالية لتحسين الرقابة على الشركات المملوكة للدولة الأصول. وسيقوم البنك أيضا بدعم إنشاء وتشغيل وحدات الإصلاح التنظيمي لتوفير الرقابة وتحسين ضبط الجودة على الأنظمة التجارية. وسيتم دمج الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الصندوق الإئتماني PSD مع الاخذ بعين الاعتبار انخفاض نسبة مشاركة المراة في القوى العاملة (أدنى معدلات المشاركة في المنطقة) وتركز النساء العاملات في القطاع العام. تدعم مؤسسة التمويل الدولية أيضا الإصلاحات في مجال حوكمة الشركات و مناخ الاستثمار، بالاشتراك مع البنك لمتابعة تقييم بيئة الاستثمار ICA . وتسهيل عملية الحصول على رخصة البناء كنقطة بداية خصوصا وان هناك طلبا واضحا من الحكومة بهذا الخصوص وبالتالي توفير منبرا للمزيد من الأصلاحات. وأخيرا، فإن البنك الدولي يواصل تقديم الدعم الاستشاري للإصلاح التنظيمي على الصعيدين الوطني والمحلي، ويشمل ذلك دعم المباشرة بعمل تجاري.

**76. سيدعم البنك الدولي والخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية جهود الحكومة في تقديم الشراكة مع القطاعين العام والخاص في العراق**. تقوم مجموعة البنك الدولي حاليا بدعم التشريعات المتعلقة بالشراكة مع القطاعين العام والخاص التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) للبدء بتنفيذ استراتيجية الشراكة مع القطاعين المذكورين من خلال تقديم المساعدة الفنية لعدة وزارات، منها وزارة الكهرباء، وزارة الصناعة والمعادن، ووزارة والإسكان والتعمير. وسوف تستكمل هذه الأنشطة بالاستعانة بدليل المشورة الفنية للمؤسسة العربية لتمويل البنية التحتية. إن مؤسسة التمويل الدولية مستعدة للدخول في دعم تنفيذ برنامج الشراكة مع القطاعين العام والخاص في قطاعات محددة، كالكهرباء والنقل واستكشاف الفرص والتمويل. بوسع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية المساعدة أيضا في عملية خصخصة الأصول و إدارة القطاع الخاص للخدمات غير المرتبطة بالبنية التحتية.

**77. ستواصل الوكالة الدولية لضمان الأستثمار MIGA دعم جهود العراق لجذب المستثمرين من القطاع الخاص الأجنبي من خلال توفير ضمانات حول المخاطر السياسية.** يعد دعم الاستثمارات في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات من الركائز الاستراتيجية العالمية للوكالة، وبالتالي ستركز الوكالة على العراق كبلد تلتزم تجاهه. وقد دعمت الوكالة بالفعل مشروع صناعي استثماري، وهي مازالت منفتحة على دعم الاستثمارات الى العراق بمساعدة البلدان كافة، لاسيما المستثمرين من الدول الإقليمية. تعد عضوية العراق في الوكالة حديثة العهد حيث انظم العراق في عام (2008)، لذا ستشهد أنشطة الوكالة في العراق مزيدا من التطور والطلب، ومن المتوقع زيادة خدمات الوكالة مستقبلاً. سيتم ربط هذا البرنامج مع استراتيجية وكالة ضمان الاستثمار متعدد الاطراف مع برامج مجموعة البنك الدولي والأنشطة المرتبطة بها، مع التركيز على الصناعات الزراعية والمالية والخدمات العامة والاتصالات والبنية التحتية. لقد ظهر اهتمام العديد من المستثمرين بالشراكة مع الوكالة لتنفيذ استثمارات في العراق، لذا فان الوكالة مستعدة لدعم المشاريع المستدامة ذات التأثير العالي في التنمية، ويمل ذلك برامج دعم الاستثمار الصغرى.

**78. يكمن إصلاح القطاع المالي في قلب استراتيجية التنويع الاقتصادي للعراق.** ساند البنك تطوير واعتماد خطة عمل تتضمن تحسين الحصول على التمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتحديث الضوابط المعمول بها في القطاع المالي ومؤسسات الحكم. سيستمر البنك في دعم جهود الحكومة الرامية إلى إصلاح البنوك المملوكة للدولة - الرشيد والرافدين، وإزالة الحواجز امام البنوك الخاصة في التعامل مع المصارف الحكومية أوالمملوكة للدولة. وسيركز برنامج البنك على مساعدة الحكومة لخلق بيئة أفضل وتمويل سلس، ويشمل ذلك تحسين نظم الائتمان، وإلزام تنفيذ العقود، وتنظيم أجراءات اشهار الإفلاس. سيقوم البنك أيضا بدعم الموائمة بين النظام مع المعايير الدولية، فضلا عن المساعدة في تعزيز هياكل الحكم.  
يخضع القطاع المصرفي حالياً إلى مشروع إصلاح يدعمه البنك المركزي العراقي لغرض بنك قدرات العراق في مجال الخدمات المصرفية والمالية والإشراف على القطاع المصرفي. ستقدم مؤسسة التمويل الدولية من جانبها مجموعة من الخدمات الاستشارية والاستثمارية لدعم المستثمرين الإقليميين والدوليين في العراق وتعزيز الإصلاحات المتعلقة بالحصول على المناخ المالي المناسب للاستثمار، بما في ذلك إدخال تحسينات على البنية التحتية المالية ودعم المصارف الخاصة لتوسيع الائتمان الممنوح لمؤسسات التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تسعى مجموعة البنك الدولي لدعم الجهود الرامية الى تحسين فرص الحصول على تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ، اضافة الى إصلاحات تنظيمية أخرى تتعلق بايراد معلومات حول انخراط التنوع الاجتماعي بين الجنسين في هذه البرامج المصرفية، منها على سبيل المثال الفرق بين قدرة الجنسين على فتح حساب مصرفي او التوقيع على العقود او تسجيل الأعمال التجارية او الاعمال الإدارية. كما توفر مؤسسة التمويل الدولية امكانية التدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا اصحاب المشاريع من الاناث من خلال التدريب على برنامج الاعمال التجارية الاساسية .

**79. تساعد الإصلاحات التجارية والتكامل الإقليمي في تحقيق التنويع الاقتصادي.** سيقوم البنك بتوفير التحليلات والتوصيات من خلال اجراء عمل تحليلي حول التكامل الاقتصادي، لاسيما التكامل الإقليمي مع دول جوار العراق، وخاصة تركيا ودول المشرق العربي. وهذا يتماشى مع استراتيجية مجموعة البنك الدولي في دعم تنويع وتيسير التجارة والسياسات التكميلية التي من شأنها تحسين القدرة على المنافسة. يعد الدعم المتعلق بتحديث الجمارك وتسهيل التجارة والنقل من المجالات الهامة أيضا في دعم والتجارة، وقد تم تخصيص 200 مليون دولار أمريكي لدعم مشروع تيسير النقل، الا انه مازال قيد الاعداد.

**80. سيقوم البنك بمساعدة العراق بتحسين نوعية تقديم الخدمات من خلال مجموعة من الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية ومن خلال تطوير المؤسسات**. سيسعى البنك لمساعدة العراق في إعداد وتنفيذ الخطط الاستراتيجية في قطاعات الطاقة الملحة، والنقل، والمياه، وكذلك بناء القدرات اللازمة لتخطيط وتنفيذ الاستثمارات الخاصة، لاسيما في قطاع الطاقة، وهذا يشمل تقديم الدعم لاستراتيجية العراق الوطنية للطاقة (INES)، وكذلك العمل التحليلي والمساعدة الفنية واستراتيجية الحوكمة والتنمية المؤسسية في قطاعي الطاقة والغاز، مع التركيز على استراتيجية دراسة نظم ادارة الغاز. في إطار البرامج القائمة، سيستمر البنك في العمل على إعادة تأهيل سدي دوكان ودربندخان ومحطات توليد الطاقة في الهارثة. في ما يتعلق بالنقل، طلبت الحكومة من مجموعة البنك المساعدة في الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات في إدارة البنية التحتية لقطاع النقل، وذلك من خلال اتاحة طرق نقل لغرض تيسير النشاطات التجارية في البلاد وتحديث الجمارك. وهناك خطة استراتيجية قيد الاعداد تتعلق بتطوير قطاع النقل (تشمل شبكة السكك الحديدية، الطرق، المواصلات الجوية وشبكات نقل القطاعات الحضرية) ، وكذلك بناء القدرات و تحديد الاحتياجات الخاصة بالمساعدة الفنية لخطة استثمارية على المدى القصير والمتوسط ​​والطويل. في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، سيسعى البنك للاستفادة من مشاركته الناجحة في منتدى التجارة العالمي. ويتم حاليا دراسة برنامج للمساعدة الفنية. يعبرالبنك عن استعداده لدعم تطوير ما يسمى بالتطبيقات المتنقلة وتنظيم ندوات وورش عمل لتبادل الخبرة حول أفضل الممارسات الدولية، والقدرة على ردم الفجوات المعرفية في مختلف السياسات والقضايا التنظيمية، ويلعب دور الوسيط النزيه عن طريق جلب القطاعين العام والخاص وأصحاب المصلحة على منصة واحدة للمضي قدما في تطوير قطاع الاتصالات. تراعي مجموعة البنك الفوارق بين الجنسين. كما ستسعى لتعزيز البنية التحتية وتطوير برامج الإنتاجية، والدخل والتسهيلات المرتبطة بها.

**81. تعتبر مؤسسة التمويل الدولية في وضع جيد يؤهلها لتعبئة تمويل عدد من المشاريع في القطاعات الرئيسية.** ستدعم مؤسسة التمويل الدولية ووكالة الاستثمارات متعددة الاطراف استثمارات دول الجنوب، وخاصة للعملاء الحاليين المهتمين في التوسع في المشاريع داخل العراق (على سبيل المثال من دول مجلس التعاون الخليجي، والأردن، وتركيا). كما ستقوم المجموعة بتعبئة تمويل إضافي للمؤسسات المالية، على غرار ما تم تحقيقه من نجاح في الجهود السابقة لتمويل القطاعات التي تمثل العمود الفقري للعراق ، لاسيما قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث ستظل سمة أساسية من سمات استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية.

**82. تعد الإدارة السليمة للموارد الطبيعية وحماية البيئة نقطة حاسمة بالنسبة للعراق للحفاظ على أجندته في تحقيق التنمية الاقتصادية.** وهذا يشمل دعم التنمية و خلق بيئة وطنية شاملة ووضع خطة لإدارة الموارد. ستعطى الأولوية للقضايا البيئية في التخطيط الوطني وتخصيصات الميزانية. تشمل المجالات ذات الأولوية البيئة الحضرية، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية، وإدارة الموارد المائية. قدم مقترح المشروع بكلفة 140 مليون دولارا لتطوير مشاريع الري وإدارة الموارد المائية. هذا المشروع سيستند على نجاح مشروع البنية التحتية المجتمعية القائم والتركيز على إعادة تأهيل شبكات الري، ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى إعادة بناء مؤسسات تعنى باستخدام المياه العراقية. ان البنك على استعداد أيضا لتقديم خبراته لمساعدة الحكومة على التعرف على المشاكل التي تواجه العراق في ما يخص قضايا المناخ نظرا للتقلبات المناخية التي يشهدها العراق. اقترحت المبادرة العالمية لخفض اشتعال الغاز (GGFR) مبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي للمساعدة العراق في الفترة 2013-2015. وسيتم إجراء دراسة تسعير الغاز وكذلك دراسة نظم ادارة الغاز الرئيسية التي تهدف إلى اقتراح استراتيجية شاملة وتنفيذها بصيغة خطة لتطوير صناعة الغاز.

**النتيجة المستهدفة 3: تحسين الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر**

|  |
| --- |
| مجالات نتائج استراتيجية الشراكة: 1. تحسين تقديم خدمات الصحة والتعليم والمياه  2. تعزيز القدرة على تطوير وإدارة ومراقبة الإصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية |

**83. وتسعى مجموعة البنك لمساعدة الحكومة على تطوير قدرتها على تقديم خدمات فعالة في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وتحسين آليات الاستهداف أيضا لتقديم الدعم للفئات المستضعفة.** في إطار البرامج ذات الصلة، سيقوم البنك يتقديم الدعم المدرسي وبناء القدرات في مجال تدريب المعلمين وتطوير المناهج الدراسية. كما يسعى البنك لدعم استراتيجية التعليم الوطنية. وهذه محاولة لتوفير الأساس لمشاركة المرأة بدور أكبر في القوى العاملة من خلال سياسة التعليم. خلال السنوات القادمة، سيتركز دعم البنك على ما يلي: (1) بناء القدرات لتنفيذ استراتيجية التربية الوطنية من خلال دعم الحكومة في وضع خطة لتنفيذ الأولوية من برامجها بهذا الصدد (ب) إشراك العراق في المبادرات العالمية والإقليمية، مثل مبادرة القوى العاملة لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومشروع تطوير القوى العاملة (WFD) وغيرها من المشاريع. (3) اصدار مذكرة لتقييم الوضع الراهن بشأن نوعية التعليم وتنمية المهارات في العراق باستخدام البيانات المتاحة حديثا، كتلك الصادرة عن الاتحاد العالمي للصم UGSC وغيرها من المبادرات. (4) تنمية المهارات والاستعداد لسوق العمل.

**84. في مجال الصحة، تركز مجموعة البنك على تحسين قدرات إدارة وكفاءة القطاع الصحي، وذلك بناء على التوصيات الأخيرة لاستعراض الإنفاق العام في ذلك القطاع.** استجابة لطلب من وزير الصحة للحصول على المساعدة في مجالات بناء وتوسيع وتشغيل خدمات الطوارئ الطبية والإدارة الإلكترونية، سيقوم البنك باجراء تجارب في إنشاء خدمات الطوارئ الطبية، كتلك التي اجريت في كردستان عبر مشروع الاستجابة لحالات الطوارئ. وسيواصل البنك العمل في شراكة وثيقة مع منظمة الصحة العالمية التي تعمل بشكل وثيق مع وزارة الصحة (MOH) لدعم العراق في مجال تحديث القطاعات العامة. مؤسسة التمويل الدولية بدورها ستعمل على تحديد الاستثمارات الحية اللازمة والفرص المتاحة في القطاع الصحي التي تمكن مقدمي الخدمات الصحية القائمة على النمو وجذب استثمارات بلدان الجنوب.

85. **في قطاع المياه، فإن مجموعة البنك ستستمر في مساعدة الحكومة على إعداد قاعدة بيانات تحليلية لتوفير خدمات المياه المستدامة في جميع أنحاء البلاد**، وذلك في إطار مؤسسي وتنظيمي لقطاع إمدادات المياه والصرف الصحي. كما سيستمر البنك في تنفيذ برامجه لدعم إعادة تأهيل شبكات تحلية المياه في المحافظات، بما في ذلك العاصمة بغداد. تقترح الاستراتيجية تخصيص مبلغ 100 مليون دولار أمريكي لدعم إمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي في بغداد.

**86. في ما يتعلق بالحماية الاجتماعية، ستستمر مجموعة البنك مشاركتها في دعم سوق العمل والحد من الفقر وشبكات الحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية.** بناء على البيانات المتاحة، يمكن اجراء حوار معمق حول الإصلاحات في نظام الحماية الاجتماعية. ويمكن للبنك دعم العراق أيضا في تنفيذ استراتيجيته الوطنية في هذا المجال. وتجري متابعة استراتيجية ودراسة استقصائية للأسر الناجحة واجراءات الحد من الفقر التي تلت اجراء المسح الأسري. وسيتم تنفيذ آليات فنية لتقييم الإعانات الاجتماعية في العراق وتوصيات انتقال العراق إلى نظام التوزيع العام العالمي للاعانات الاجتماعية التي تشمل الطبقات الأكثر فقرا. كما سيتم وضع سياسات إضافية يمكن من خلالها تقديم الدعم لتنفيذ برامج شبكات الأمان، مثل برامج الحوالات النقدية المشروطة لتحسين نتائج التعليم والصحة بين الشباب والنساء والمعاشات التقاعدية، حيث يعكف المجلس الوطني للمعاشات (NBP)على تقديم المساعدة في توسيع المستوى الحالي البالغ 20 في المئة من السكان. بالإضافة إلى ذلك، يمكن ان توسع مجموعة البنك من يرامجها التي تنفذها في اقليم كردستان خلال فترة تنفيذ استراتيجية الشراكة.

87. تعتزم استراتيجية الشراكة مع العراق مساعدة الحكومة في الوصول لاهدافها على المدى المتوسط ​​بهدف توفير فرص لتمكين المرأة والمساواة والعدالة. سيقوم البنك بإجراء تقييم لمشاركة الجنسين والفقر في العراق خلال السنة المالية 2014 ، معززاً بما يتمخض عن المسح الأسري الذي سيتم الانتهاء منه نهاية عام 2012. يهدف هذا العمل إلى تعميم مراعاة المنظور إلى الجنسين في ظاهرة الفقر لتوفير تقييم كامل و شامل يسترشد به في وضع استراتيجية وطنية حول التنوع الاجتماعي. تشدد الاستراتيجية الوطنية على اهمية التنوع الاجتماعي من حيث رفع مساهمة المرأة في الإصلاح الاقتصادي و دعم المؤسسات القانونية لضمان المساواة في الحقوق والفرص للرجال والنساء (قانون الأسرة والحماية من العنف، وحقوق الملكية، والعمالة، والحقوق السياسية وقوانين الميراث) بهدف الوصول إلى الهدف المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين في السلطة وتوزيع الموارد وتلبية الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تعزيز تمكين المرأة في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية مثل الزراعة والمياه والطاقة. سيكون هذا التقييم حول الجنسين محور الحوار والدعم الفني لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية. سيتم أيضا تقييم مساهمة التنوع الاجتماعي في الحوار المتعلق بالسياسات المتبعة على نطاق أوسع. وسيواصل البنك العمل مع الحكومة على إنشاء قاعدة أدلة بشأن آثار المساواة بين الجنسين في عمليات الحد من الفقر، من خلال الشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا.

**ج. تنفيذ إستراتيجية الشراكة القطرية للسنوات المالية 2013 - 2016**

**88. إن جدول الأعمال السياسي في العراق معقد، والتحديات الأمنية وعدم اليقين الاقتصادي العالمي يعني أن مجموعة البنك الدولي يجب أن تتبع سياسة مرنة وان تكون على استعداد للتكيف مع تغير الظروف.** هذه الاستراتيجية هي وثيقة حية تحدد الأولويات بالنسبة للعراق اليوم ولكن سوف تحتاج إلى إعادة النظر بشكل دوري لأهميتها في ضوء الظروف المتغيرة. ستقوم مجموعة البنك الدولي باستعراض برامج العمل والاستثمار التحليلية والاستشارية مع الحكومة من خلال تحديث البرنامج القطري ودعم والأنشطة على أساس أولويات الحكومة.

**89. ستسعى مجموعة البنك الدولي لضمان تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير للعراق خلال فترة الاستراتيجية لتمكين العراق من ادارة موارده الخاصة ودعم وجود حكومة قوية تمارس الإصلاح.** يملك العراق موارد كبيرة تحت تصرفه للاستثمار العام والتنمية والحد من الفقر، لكن القدرة الاستيعابية لا مازالت منخفضة. تكمن ميزة عمل مجموعة البنك الرئيسية في توفير تحليل لوضع السياسات وتقديم المساعدة الفنية للمساعدة في بناء المؤسسات. ان الموارد المتاحة في العراق لاغراض اعادة الاعمار لا تمثل سوى الجزء القليل من ميزانية العراق السنوية الاستثمارية ( حوالي 37 مليار دولار عام 2012). وبالتالي، يجد البنك الدولي للانشاء والتعمير لزاماً عليه الاستفادة القصوى من التمويل وتوفير إطار عمل حول البرنامج الاستثماري للحكومة وتقديم ونقل المعرفة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى ضوء موارد العراق الخاصة، ومن المتوقع أن البنك سيقوم بتنفيذ الدعم على أساس استرداد التكاليف كما هو متبع في دول أخرى في المنطقة والعالم.

90. **بناء على المعرفة المكتسبة على المستوى العالمي، سيعرض البنك الدولي مزيجا من القروض والمنتجات المعرفية لتحسين تلبية الاحتياجات المحددة للعراق**. يمكن أن يتم تسليم المعرفة من خلال سلسلة كاملة من أدوات البنك الدولي، ويشمل ذلك عمليات اقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وسيصدر البنك ملاحظات حول سياسة فاعلة تتضمن الاستراتيجيات المتعلقة بتوفير الخدمات المعوض عنها والعمل الاقتصادي والقطاعي.

91. **ستستمر محفظة البنك الاستثمارية في مراقبة نفسها عن كثب، ويشمل ذلك عقد اجتماعات منتظمة مع نظرائها المشاركين في الاستراتيجية**. وسيستمر البنك في الإشراف على المشاريع التي ستنفذ بشكل مكثف ومتزايد في العراق طالما يسمح الوضع الأمني. كما سيتم في المستقبل دعم مشروع البنك لتلبية معايير أكثر قوة حول الاستعداد للتنفيذ. وهنا سيتم تصميم مشاريع دعم البنك الدولي على اساس الجهوزية للتنفيذ، وجهوزية التنفيذ سيتم ذكرها للتسيريع من عملية تنفيذ المشاريع. على سبيل المثال، يجري فريق التنفيذ عملياته الاساسية في المكان بموازاة إعداد خطة المشتريات وبعض العقود جاهزة للتوقيع. من أجل البدء في المشاريع في الوقت المناسب، يعمل فريق البنك العمل مع الحكومة اولا بأول لتشجيع فعالية المشاريع.

92. **من المتوقع أن يظل برنامج مؤسسة التمويل الدولية للاستثمار في مسار تصاعدي على افتراض استمرار التحسن في المناخ الأمني ​و السياسي الداخلي وكسب ثقة المستثمرين باستمرار**. مع وجود ميداني مكثف يعي جهود تطوير الأعمال والاستثمارات ، سوف تركز المؤسسة على الفترة الاستراتيجية لاستكشاف الفرص المتاحة في القطاعات التي تولد فرص العمل (على سبيل المثال، البناء، والصناعات التحويلية والسياحة والخدمات)، وكذلك زيادة فرص الحصول على التمويل. وسوف تستمر مؤسسة التمويل الدولية في تنفيذ استراتيجية الاستثمار الإقليمي ما بين بلدان الجنوب من خلال الشراكة مع الدول الاقليمية و مع المستثمرين المهتمين في الخليج للولوج في السوق العراقية. سيولى اهتمام خاص للتركيز على المناطق المتخلفة بغية تحسين تنفيذ برامج مؤسسة التمويل الدولية. تتوقع هيئة الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية تنفيذ نهج مرحلي يستمر طيلة عمر البرنامج لضمان الوصول الى مواءمة مع الحالة السائدة على أرض الواقع. تتماشى أهداف برنامج الخدمات الاستشارية مع الأولويات الوطنية بالتنسيق مع الجهات المانحة الأخرى في الدعم الاقتصادي للتنمية في العراق من خلال خلق استثمارات جديدة وفرص عمل وتحفيز القطاع الخاص لقيادة النمو. وبناء على مشاورات واسعة النطاق مع البنك الدولي والجهات المانحة والحكومة العراقية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة في العراق، سوف تنفذ مؤسسة التمويل الدولية سياسة متعددة الجوانب لتنمية القطاع الخاص - جنبا إلى جنب مع الاستثمارات - مع التركيز على: (1) الحوكمة المشتركة، (2) التدريب الموقعي (3) إصلاحات في مناخ الاستثمار (تراخيص البناء على سبيل المثال)، (4) تنفيذ الشراكات بين القطاعين ودعم الخصخصة، (5) التحسينات في البنية التحتية والادارة المالية والعمل مع البنوك ومؤسسات التمويل الصغرى لزيادة فرص الحصول على التمويل للمشاريع المدرجة (6) تلبية الاحتياجات المرتبطة بقطاع الأعمال المستدامة.

**تمويل البرنامج**

93. **يبلغ المغلف الإقراضي المتوقع ما بين 600-900 مليون دولار امريكي خلال فترة الاستراتيجية**. سوف تعتمد عمليات الإقراض الفعلية على الطلب من السلطات على أساس أولويات التنمية في العراق، في ضوء الاستراتيجية. أشارت حكومة إقليم كردستان الى عزمها الدخول في سداد تمويل خدمات البرنامج مع البنك، ويتم حاليا مناقشة تفاصيلها. خلال الفترة الاستراتيجية للسنوات المالية 2013 الى 2016 تعتزم الاستراتيجية مواصلة الاستثمار في القطاع الخاص مع برنامج رصد له ما يقارب 100-150 مليون دولار على افتراض استمرار التحسن في الوضع الأمني ​​وتشغيل بيئة مواتية للتوسع في القطاع الخاص.

تعزيز شراكات أقوى

94. **في حين لعبت المساعدة المقدمة من المانحين دورا هاما في اعادة اعمار البلاد وعملية التنمية، قلصت بعض الجهات المانحة برامجها في المساعدة الإنمائية الممنوحة للعراق**. قدمت الجهات المانحة المتعددة عبر الصندوق الإئتماني للعراق وسيلة ممتازة لتعاون المانحين في ما بعد الحرب على العراق ومثالا طيباً على الممارسات الجيدة من حيث الشفافية. يشارك البنك أيضا في حوار يعزز تعاونه مع السلطات، وذلك بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي حول قضايا ذات الاهتمام المشترك. على مدى السنوات القليلة الماضية، حسنت الحكومة من قدرتها على إدارة المساعدات تمشيا مع التوقيع على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في مايو 2008. وهذا يشمل:إعادة هيكلة الوحدات المعنية في وزارة التخطيط في بغداد وحكومة إقليم كردستان، والتدريب على فحص وتقييم وإدارة المشاريع وعمليات الرصد والتقييم وتحديث المعلومات. وقد نجحت هذه الجهود جنبا إلى جنب مع إنشاء وتحسين قاعدة بيانات للمساعدة في تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم الميزانية الرأسمالية العراقية (الموارد المحلية والخارجية).

95. **مازال موضوع تحسين الكفاءة والفعالية وتنفيذ التعاون الإنمائي يمثل تحدياً**. ان للجانب الامني ومسائل اخرى تتعلق بالسلطات المؤسسية للحكومة تأثير على الحصول على المساعدات الخارجية، وهي تؤثر في إنجازات جهود إعادة الإعمار والتنمية. ويزيد من تفاقم هذه مشاكل بعض برامج المساعدة التي لم تكن جيدة التنسيق بين المنظمات الدولية و الهيئات والمجتمعات المحلية. هذه التطورات جعلت من المهم بشكل خاص بالنسبة للعراق تطوير مؤسسات قوية تعمل بشكل جيد يمكن أن تمارس عمليات تخطيط وصرف تخصيصات ومراقبة تنمية الموارد بطريقة فعالة وشفافة.

96. **أنشأ البنك شراكات قوية مع شركاء التنمية للعراق وسيستمر في لعب دورا رئيسيا في التنسيق بين الشركاء الحكوميين وشركاء التنمية**. تجتمع الجهات المانحة الرئيسية، وتحديداً الوكالة الأميركية للتنمية (USAID) والحكومة اليابانية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومنتدى الشراكة الدولية (IPF) شهرياً برئاسة مشتركة من قبل البنك الدولي   
وبعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) لمناقشة التطورات السياسية والاقتصادية وللوصول إلى توافق في الآراء لمعالجتها. وبالإضافة إلى هذه المحافل رفيعة المستوى، تنسق المجموعات القطاعية حول دعم التنمية في مجالات محددة ضمن البرنامج الحكومي. يستعين البنك أيضا بالشبكات غير الرسمية مع الوكالات المانحة الرئيسية كوسيلة لتنسيق المساعدة لتنفيذ برنامجها مع الجهات المانحة الأخرى وذلك لضمان التكامل، وتجنب مخاطر التداخل. وأخيرا، خلال فترة الاستراتيجية، سيقوم البنك بالاستمرار في قيادة استراتبجيات الإدارة المالية العامة، والحكم، و تنمية القطاع الخاص وتقديم الدعم الاستشاري لمجلس الوزراء .

97. **في العراق منظمات مدنية حديثة العهد لكنها نشطة، حيث تبلغ المسجلة منها أكثر من 200 منظمة**. تركز منظمات المجتمع المدني الأكثر نشاطا على مسائل تتعلق بالحكم، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، ووسائل الإعلام، والتنمية البشرية، وحقوق المرأة والبيئة. و قليلة هي منظمات المجتمع المدني التي تعنى بمناقشة قضايا تتعلق بالميزانية والفساد وسوء استخدام السلطة، وحقوق المشردين والأرامل والأيتام. هناك عدد قليل من منظمات المجتمع المدني في العراق تتمتع بشراكات وثيقة مع المؤسسات الدولية والمحلية في مجال عملياتها. وسوف يستمر البنك في إشراك منظمات المجتمع المدني في قيادة الحوار والمشاورات.

**الاتصالات الاستراتيجية**

98. **سيكون من الضروري التواصل حول تنفيذ الاستراتيجية، وذلك لتوفير المعلومات لأصحاب المصلحة وإثارة النقاش العام حول قضايا السياسات الإنمائية**. ولهذا الغرض، يعمل العديد من مشاريع البنك الدولي في دعم وزيادة ترتيبات التنسيق مع أصحاب المصلحة. تستعين العديد من السياسات (على سبيل المثال، في مجال إصلاحات القطاع الاجتماعي والصحي) بالشفافية والمشاركة العامة حول كيفية تنفيذ الإصلاحات وتأثيرها على حياة المواطنين. ولذلك، فإن البنك يسعى إلى توسيع نطاق اتصالاته ومساعدة الحكومة في القيام بذلك على نطاق أوسع. وهذا يفّعل، على سبيل المثال، العمل مع الحكومة والشركاء الآخرين لاستضافة ورش عمل وندوات بانتظام حول قضايا السياسات الرئيسية لجمهور واسع النطاق، وكذلك الاستفادة من التقنيات التفاعلية الجديدة التي تتميز بكونها أوسع وأكثر تنوعا.

**رابعاً. إدارة المخاطر**

99. **سوف تدخل استراتيجية الشراكة مع جمهورية العراق حيز التنفيذ خلال فترة المخاطرة وعدم اليقين**. ان للمخاطر السياسية جانبان بارزان سيلقيان بظلالهما على الامن. تعد انتخابات عام 2014 حدثا مهما من شأنه التأثير على مجموعة البنك الدولي للشروع باستراتيجية الشراكة مع جمهورية العراق. من جانب اخر فأن التوتر والاقتتال وماشابه ذلك من الممكن ان يلقي بظلاله على امكانية تحقيق اصلاحات. وعليه فانه من المهم بالنسبة للبنك الدولي التركيز على ما هو متاح والحفاظ على برنامج التنمية الاقتصادية وايضا بناء ودعم الاصلاحات على كل مفاصل الحكومة الاتحادية والعمل في الوقت ذاته مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومع بدء العد التنازلي للانتخابات القادمة وتواصلا مع مسألة الامن والسياسة فان استراتيجية الشراكة هذه سوف تبقى مرنة وستتبنى تواصلا ستراتيجيا مع الوضع على ارض الواقع. ان التقرير حول تقدم هذه الشراكة يوفر فرصة جيدة لعمل اي تعديلات ان اقتضت الحاجة ومن الممكن اجراء تعديل على توقيت تسليم التقرير اعتمادا على وضع البلد. وفي ما يتعلق بالوضع السياسي فان عدم توفر استشارات و احصائات بيانية داخل عمل الحكومة قد يؤدي الى العشوائية في خيارات رسم السياسة العامة من قبلنا والذي لا يتماشى بدوره مع توصيات البنك الدولي والذي قد يقوض ستراتيجية البنك الدولي في العراق . من جهة اخرى ,فأن البنك الدولي سيستمر بعمل توصيات خاصة برسم السياسة العامة و توفير مساعدات تقنية و العمل على تطبيق التجارب الدولية لاعطاء صناع القرار تصورا عن ابعد الحدود الممكنة. و لكن من الصعوبة بمكان تذليل جميع تلك الصعبات خاصة اذا علمنا ان مجموعة البنك الدولي ذات تاثير محدود.

100. **وفي سياق اخر، فان الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي على النفط يجعله عرضة لتذبذب اسعار النفط**. ان الازمة الاقتصادية العالمية قد ظغطت بشكل كبير على اسعار النفط ما قد يؤثر على قدرة الحكومة في تمويل ميزانيتها من عائدات النفط. على العراق ان لا يتخلى (وعلى الأرجح لن يتخلى) عن جهوده بالارتباط الكامل بالاقتصاد العالمي، حيث إدارة الاقتصاد الكلي الحذرة تبقى مفتاح لتوفير الحيز المالي للحكومة لعمل ضبط مناسب للارتدادات الخارجية عند حدوثها. وسيسعى البنك لمساعدة الحكومة على التخفيف من المخاطر، بما في ذلك تقديم استشارات سياسية .

101. **وهناك خطر خارجي قد يتعرض له العراق ألا وهو انتشار الازمة السورية مما قد يؤدي الى زعزعة الاستقرار في العراق و المنطقة برمتها،** وهذا قد يخلق صعوبات في وجه عمليات البنك الدولي، وهنا يمكن اجراء التعديلات و تسريع عملية تسليم التقرير الخاص بالشراكة حسب ما تقتضيه الضرورة. في حال حدوث هذا السيناريو فقد يكون من الصعوبة بمكان الاستمرار بعمل مؤسسة التمويل الدولية و من ضمنها توسيع الاستثمار و العمل.

102. **ان برنامج العراق ما زال يخضع أيضا لإدارة المشاريع والمخاطر الائتمانية**، بما في ذلك الضمانات البيئية والاجتماعية. في البيئة السياسية الحالية التي يسودها الفساد وعدم الثقة، هناك مخاطر تتعلق ببرامج محددة ينتج عنها أثراً كبيراً مما يزيد من التحدي في عملية الرقابة. ولأجل الحد من المخاطر فان البنك الدولي ياخذ على عاتقه الاستمرار بتوفير برامج التدريب والاشراف على المخاطر قدر المستطاع لبناء القدرات و لضمان سيطرة كافية على التعاملات التجارية والدقة في ارسال التقارير المالية و التدقيق المالي بالاضافة الى عمليات الانفاق. تنفذ وكالة الرصد الائتمانية عملية السيطرة و التحقق الائتماني و المادي مع ارسال تقارير عن ذلك الى البنك الدولي . وقد تم التعاقد مع متخصص في مجال إدارة محفظة المشاريع في بغداد، ومع ذلك، هناك مخاطر في تنفيذ المشروعات التي يدعمها البنك. وبغية التقليل من مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بتوفير التدريب والرصد الدقيق وتقييم اطار الحماية البيئية والاجتماعية، كما سيتخذ البنك التدابير المناسبة في حال كانت تلك المخاطر ائتمانية او سياسية لما في ذلك الاثر الكبير في تقويض سلامة المحفظة الاستثمارية.

**اطار نتائج استراتيجية الشراكة**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **نتائج و مؤشرات استراتيجية الشراكة** | **الاحداث المهمة** | **برنامج البنك الدولي المؤقت و التجريبي** |
| ***الركيزة الاولى: تحسين الادارة*** | | |
| الاهداف الرئيسة للحكومة[[13]](#footnote-13):   * خلق انضباط المالي لتعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية في استخدام الموارد العامة وكذلك موائمة الميزانية مع الأولويات الوطنية. * تحسين نظام الإدارة العامة من خلال تحديث القطاع العام وتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد . | | |
| **المحصلة:1-1 تحسين الشفافية والكفاءة في إدارة عائدات النفط والإنفاق العام** | | |
| * + 1. يتصرف العراق كبلد ملتزم بمبادرة الشفافية الخاصة بالصناعات ألإستخراجية .   القاعدة الاساسية: تقرير مبادرة الشفافية[[14]](#footnote-14).  الهدف: تقرير مبادرة الشفافية و الذي سيصدر بحلول عام 2016 مع مشاركة فاعلة للمجتمع المدني من خلال عقد اجتماع شهري لمجلس مبادرة الشفافية و الذي يوثق بقوائم المشاركة.   * + 1. تنفيذ التوصيات الخاصة ببرنامج (استعراض الانفاق العام) و الذي يركز على تحسين الكفائة في ما يتعلق بالانفاق العام .   القاعدة الاساسية: لا يوجد  الهدف: تنفيذ توصيتين على الاقل.  1.1.3 موائمة مخصصات الميزانية مع الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر القاعدة الأساسية:ادراج بند واحد لخط الفقر في الميزانية السنوية.  الهدف: ادراج الفقر في الميزانية بصورة تتعدى صفة البند | • إصدار تقريرين سنويين بحلول عام 2014.  • إطار الإنفاق متوسط ​​الأجل (MTEF) من خلال الدمج المحكم بين اسعار النفط و توقعات الانتاج .  • تطبيق مراجعة الإنفاق العام التي أجريت على اثنين على الأقل من القطاعات الحيوية. (من المتوقع أن تكون المياه والصحة) .  • تعليمات الميزانية الجديدة المعتمدة والمبادئ التوجيهية الجاهزة بحلول منتصف-2013.  • وثائق العطائات القياسية النهائية المستخدمة من قبل الوزارات المعنية.  • نشرة مجلس المشتريات العامة الموجودة على الانترنت والتي تتبع وكالة المشتريات التنظيمية التي التي ستنشأ في عام 2013 .  • التقارير سنوية لمتابعة استراتيجية الحد من الفقر مع التركيز على مؤشرات نوع الجنس باستخدام بيانات المسح الأسري . | **الأنشطة المكتملة:** • تقرير المذكرة الاقتصادية القطرية (CEM) المرحلة الاولى : إدارة العائدات النفطية من اجل التنويع الاقتصادي .  • استعراض الإنفاق العام  **الأنشطة الجارية :**  مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)و الإصلاح والدعم التقني للإدارة المالية العامة (ITF) ومشروع الدعم التقني الثاني لبناء القدرات (ITF) وعمل الدراسة الاسرية وسياسات للحد من الفقر بالأضافة إلى الدعم التقني لسياسات الحد من الفقر.  **الأنشطة المخطط لها :** انظمة تكامل المعلومات الأدارية المالية(IFMIS) واصلاح الادارة/الحوكمة المالية العامة والادارة المحلية/اللامركزية المالية والعم التقني للأدارة المالية (المفتشين العامين) تقييم فقر والتنوع الأجتماعي بين الجنسين ESW؛ الدعم التقني لإصلاحات انظمة المشتريات في إقليم كردستان) و الدعم التقني للإدارة المالية العامة . |
| **المحصلة:1-2 تحقيق واحد أو أكثر من ميزات خطة العمل المتعلقة بالادارة .** | | |
| 1.2.1 خطة العمل المتعلقة بالادارة لتحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة والمشاركة المحلية. | • خطة عمل الحوكمة التي تقر من قبل مجلس الوزراء | **الأنشطة الجارية:** الدعم التقني لعملية بناء القدرات الثانية |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **نتائج و مؤشرات استراتيجية الشراكة** | **الاحداث المهمة** | **برنامج البنك الدولي المؤقت و التجريبي** |
| الحوكمة قيد التنفيذ  خط الأساس: اعداد مسودة خطة عمل الادارة. الهدف: تحقيق واحد أو أكثر من ملامح خطة عمل تنفيذ الحوكمة، كالوصول مثلا إلى قوانين المعلومات. |  | **الانشطة المخطط لها :**  الدعم التقني لاصلاح الادارة المالية والقطاع العام. |
| ***الركيزة الثانية : دعم التنويع الاقتصادي على نطاق واسع لتحقيق الازدهار*** | | |
| الاهداف الرئيسية للادارة :  • تنويع الاقتصاد من خلال زيادة مشاركة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي ، وخاصة قطاعات الإنتاج والزراعة والصناعة ، فضلا عن السياحة.  • تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية ، والشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وتعزيز بيئة تشجع على الاستثمار • وضع الأسس لإعادة تأهيل المرافق المملوكة للدولة.  • تعزيز الوجود العراقي الجغرافي كحلقة وصل بين الشرق والغرب ، وتلبية الطلب على نقل البضائع الترانزيت من خلال بناء بنية تحتية فعالة و تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية وضمان ادارة ذات كفاءة وفعالية ,كذلك الاستثمار في قطاع الكهرباء و الصناعة.   * سد الطلب من قبل القطاع السكان والصناعي للكهرياء وضمان ادارة كفؤة وفعالة لأدارة استثمارات ومشاريع القطاع الخاص. | | |
| **المحصلة:2-1 تعزيز النهج إلى تحسين بيئة الأعمال** | | |
| 2-1-1 الوقت المستغرق لأصدار تصاريح البناء.  خط الأساس: الوقت المستغرق187 يوما (حسب تقرير انجاز الأعمال 2013).  الهدف: يحدد لاحقا كجزء من اهداف مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بإصلاح مناخ الاستثمار التنظيمي والتي تركز على إستحصال تراخيص البناء .  2-1-2 تعزيز القدرة على اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة.  خط الأساس: الالتزام بإطار زمني لخطة العمل وتنفيذ استراتيجية اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة الهدف: تنفيذ خطة عمل محدودة زمنيا للمضي بالمسار الصحيح. | • إعادة صياغة (تسهيل) لأصدار تصريح العمل في بغداد والبصرة وأربيل ، وبناء القدرات بالنسبة للوكالات المعنية.  • تخطيط الأعمال وعقود الاداء للمدراء العامين لكل شركة مملوكة للدولة بحلول عام 2014.  إنشاء وتشغيل وحدة تقييم الأصول SOE)) داخل وزارة المالية بحلول عام 2014 .   * الأخذ بالتوصيات المذكورة في تقرير مراجعة القدرات في حكومة إقليم كردستان، بما في ذلك إنشاء وحدة الإصلاح التنظيمي داخل وزارة تخطيط حكومة إقليم كردستان والتي تنفذ بحلول عام 2014 .   • اعداد تقرير حول مراجعة القدرة التنظيمية لمحافظة البصرة بحلول عام 2014 .  • حوار القطاعين العام والخاص (PPD) مع التركيز على تحسين بيئة الأعمال المواتية والقضايا النوع الاجتماعي. | **الانشطة المكتملة:**   تقرير CEM))للمرحلة الاولى:  ادارة عائدات النفط بغية تحقيق التنويع الاقتصادي .  **الانشطة الجارية ل( IFC):**  اعادة هيكلة مناخ الاستثمار التنظيمي.  **الأنشطة الجارية:** الصندوق الاتئماني لتنمية القطاع الخاص مع DFID و SIDA والولايات المتحدة (بما في ذلك دعم تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص ودعم الإصلاح التنظيمي، و ايضا تنفيذ العمل والإصلاحات وتقديم المشورة للحكومة العراقية حول كيفية تحسين برنامج التشريعات التي أعدتها الوزارات على الصعيد الإقليمي و مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي والتكامل الوثيق بين العراق وتركيا والمشرق العربي. |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **نتائج و مؤشرات استراتيجية الشراكة** | **الاحداث المهمة** | **برنامج البنك الدولي المؤقت و التجريبي** |
|  |  | **الأنشطة المخطط لها :** ممرات التجارة والنقل (IBRD)؛ المذكرة الاقتصادية الثانية للدولة ESW؛ والدعم التقني لتقييم واصلاح مناخ الاستثمار(ICA) . |
| **المحصلة 2-2 : تعزيز إطار الإشراف على عمليات الوساطة المالية وقدرة المؤسسات المالية** | | |
| 2-2-1 امتثال البنك المركزي العراقي لمبادئ اتفاقية بازل الأساسية .  خط الأساس: لا يوجد الهدف: نعم  2-2-2 تسجيل الائتمان العام الذي استضافه البنك المركزي العراقي .  خط الأساس: عدم وجود تسجيل الائتمان العام . الهدف: نعم (2016) | • الانتهاء من المرحلة الاولى من خطة عمل استراتيجية الإصلاح المصرفي.  • تطويرسجل الائتمان العام الذي استضافه البنك المركزي العراقي (مؤسسة التمويل الدولية). | **الأنشطة الجارية :** إصلاح القطاع المصرفي (ITF)؛ الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية لتحسين البنية التحتية المالية ، وتمويل ادارة وتدريب الشركات الصغيرة والمتوسطة  **الأنشطة المخطط لها:** حوار القطاع المالي و تطوير سجيل الائتمان العام . |
| **المحصلة 2-3 تعزيز خدمات البنى التحتية** | | |
| 2-3-1 تحسين فترة التخليص لتسهيل دخول الواردات وتجارة الترانزيت عبر تركيا من معبر ابراهيم الخليل.  خط الأساس والهدف : سيتم تحديدها اثناء فترة اعداد مشروع ممرات التجارة والنقل.  2-3-2 عدد المستفيدين من إعادة تأهيل خدمات الري ومياه الصرف منتصف عام 2013. خط الأساس: 0 الهدف: 52,750 (2016)  الكهرباء/الطاقة: الزيادة المتاحة قدرة التوليد (MW) في محطات توليد الطاقة بدعم من مجموعة البنك الدولي خط الأساس: 410 MW (2012) الهدف: 920 MW (2015) | • برنامج لخفض حواجز التجارة والنقل على طول ممرات العراق التجارية الرئيسية ومناطق العبورالرئيسية في الحدود مع تركيا بحلول نهاية العام 2013  • تحسين 97000 هكتار من المساحات المروية ومن منتصف عام 2013 بعد ان كانت70،000 هكتار في عام 2008 . • 308،000 عامل\ يوم بحلول عام 2013 وبأرتفاع ملحوظ من 111400 (2011) في أعمال العمالة المكثفة. • ام لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية العراقية للطاقة (INES) تأثيرعلى تطوير الصناعات المرتبطة بقطاع النفط والغاز وقطاع الكهرباء  • تأهيل محطات الطاقة كمحطة كهرباء الهارثة / الوحدات 2 و 3 المستعادة ودوكان ودربندخان المائية بحلول عام 2014 • الانتهاء دراسات التصميم النظام الرئيسي لدعم توصيات INES في ما يتعلق بتسعير الغاز. | **الأنشطة الجارية:** تكامل اقتصادي وقطاعي اقليمي وعميق: العراق وتركيا والمشرق، التمويل الضافي للتأهيل الطارئ للبنى التحتية، دوكان ودربندخان الكهرومائية الطارئ (IDA)، إعادة إعمار الكهرباء الطارئ (IDA / ITF)؛ العم التقني لدراسات تسعير الغاز، الخطة الاستراتيجية المتكاملة للطاقة الوطنية، والإصلاح طرق الطوارئ (IDA)  **الأنشطة المخطط لها :** ممرات التجارة والنقل (IBRD)؛ إدارة المياه والري / موارد المياه (IBRD)؛ الدراسة الأساسية لمنظومة الغاز. |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ***الركيزة 3: تحسين الاندماج الاجتماعي والحد من الفقر*** | | | |
| **أهداف الحكومة الرئيسية:** • الحد من الفقر من 23 في المائة (2007) إلى 16 في المائة (2015) • بناء وإعادة تأهيل المدارس المتوسطة والثانوية في القرى والأحياء الفقيرة • تحسين مراكز الرعاية الصحية الأولية وسهولة الوصول إليها من قبل الفقراء والضعفاء • تحسين كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي | | | |
| **نتائج و مؤشرات استراتيجية الشراكة** | | **الاحداث المهمة** | **برنامج البنك الدولي المؤقت و التجريبي** |
| **المحصلة 3.1: تحسين تقديم خدمات الصحة والتعليم والمياه** | | | |
| **الأنشطة الجارية:** الدعم الطارئ للرعاية الصحية الأولية (ITF) مشروع التعليم في الطارئ (IDA)؛ مشروع البناء والتأهيل للمدارس الطارئ (ITF)، تعزيز وبناء القدرات من أجل التعليم (ITF)؛ المسح الأسري والسياسات للحد من الفقر (ITF)، وتطوير سبل العيش للشباب في جنوب العراق (JSDF)؛ إمدادات المياه (IDA)؛ مشرةع إمدادات المياه الطارئ في بغداد (ITF)؛ مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي الطارئ في المناطق الحضرية (ITF) | * انشاء 12 مركزا للرعاية الصحية الأولية وتجديدها وتجهيزها قبل منتصف 2013 • ارتفاع الاهتمام بأطفال بعمر 0-5 سنوات وتسجيلهم في البطاقات الصحية بزيادة من 60.1٪ في عام 2012 إلى 95٪ في عام 2013 | | 3.1.1 استقبال الحوامل   1. الرعاية الحوامل قبل الولادة في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية في اهوار العراق الجنوبية ومحافظة بابل.   خط الأساس: 69.8% (2012)  الهدف: 90% (2013)  *(2)توفير مادة الحديد:*  خط الأساس: 26.1% (2012)  الهدف: 50% (2013) |
| **الأنشطة المخطط لها:** تعزيز النظام الصحي وبناء القدرات من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم ؛ وتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي (في بغداد) (IBRD)، استراتيجية القطاع المائي. | * إطلاق وتطوير استراتيجية قطاع التعليم الاساسي والتعليم العالي المتقدمة بحلول عام 2013 • تدريب مطوري المناهج واصدار دليل التقييم بحلول عام 2014 • جمع البيانات واستكمال تقرير يهذا المجال بحلول عام 2013 • الاستعانة بــ 20 مدربا رئيسيا و 120 مدربا ثانوياً تلقوا التدريب بنجاح (قادرون على تدريب المعلمين) بحلول عام 2013 • إعادة تأهيل النظم التشغيلية لإمدادات المياه * 10 منظومات لتجهيز المياه قد تم تاهيلها | | 3.1.2. التعليم:  (1) الطلاب الذين يستفيدون من تحسن ظروف التعليم في المباني المدرسية والفصول الدراسية الجديدة خط الأساس: 0 (2004) الهدف: 72688 (2013)  (2) ازدياد عدد المقاعد إضافية لعدد من المدارس التي بنيت حديثا للحد من الاكتظاظ خط الأساس: 0 الهدف: 32640 (2014)  (3) المياه: الاستفادة من إعادة تأهيل شبكات إمدادات المياه باشراف مجموعة البنك الدولي لدعم البرنامج  خط الأساس: 0 (2005) الهدف: 815،000 (2013)  3.1.3: الماء عدد المستفيدين من منظومة المياة التيت م تأهيلها من قبل مجموعة البنك الدولي (عدد)  خط الأساس: 0 (2005)  الهدف: 815,000 (2013) |
| **المحصلة 3.2: تعزيز القدرة على تطوير وإدارة ومراقبة إصلاحات حماية الاجتماعية** | | | |
| **الانشطة الجارية:**  مشروع الحماية الاجتماعية (ITF)؛ دعم تنفيذ إصلاح معاشات (ITF)؛ تحسين نظام التوزيع العام (ITF)، وبرنامج تقديم الخدمات الاستشارية (المرحلة 2) (SPBF)  **مخطط الأنشطة:** استراتيجية الحماية الاجتماعية (ESW) | • انشاء قاعدة بيانات لشبكة الأمان الاجتماعي (SSN) مع قاعدة بيانات المستفيدين بحلول منتصف 2013 • استهداف آليات وأساليب جديدة في التحويلات النقدية للأسرالتي تعيلها نساء (ضمن برامج التحويلات النقدية المشروطة) في منتصف 2014 • استحدات نظام معلوماتي لأدارة المعاشات التقاعدية في عام 2013 • يتم دمج نظام الضمان الاجتماعي للدولة مع صندوق المعاشات التقاعدية، من حيث السياسات والفوائد ويدار من قبل المجلس الوطني للمعاشات من قبل منتصف 2013 • خارطة طريق لإصلاح نظام التوزيع العام (PDS) وتحسين تصميم وإدارة هذا النظام بحلول عام 2014  • إشراك المرأة والشباب في المجموعات الاستشارية في إطار برامج عمل الCDD بنسبة لا تقل عن 20٪ بحلول عام 2014 | | 3.2.1. إصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي: استبعاد الأسر الغير المؤهلة من قاعدة البيانات المركزية SSN خط الأساس: 0 (2011) الهدف: 57،000 (2013)  3.2.2. استفادة عدد من المجتمعات من برامج دعم CDD لتوفير الخدمات الأساسية خط الأساس: 25 مجتمعات (2012) الهدف: 100 مجتمع (2014) |

**الملحق 1: اطار نتائج استراتيجية الشراكة الوطنية بين البنك الدولي والعراق (2013-2016)**

|  |  |
| --- | --- |
| **العنوان** | **الوصف** |
| الدعم التقني لشبكة الحماية الأجتماعية | يهدف إلى تعزيز قدرة السياسة والإدارة والإدارية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المالية لتطوير وإدارة ومراقبة المعاشات التقاعدية والاجتماعية برامج إصلاح شبكة الأمان. |
| الدعم التقني لمبادرة الشفافية في الصناعات الأستخراجية في العراق | مساعدة العراق في تنفيذ المبادرة وتطوير وتعزيز المؤسسات، وتسهيل تبادل المعرفة |
| مشروع مسح الظروف المعيشية للأسر والسياسات للحد من الفقر | جمع البيانات وتعزيز قدرة حكومة العراق لتقديم وتنفيذ سياسات واعية بشأن الحد من الفقر وخلق فرص العمل وتحسين شبكات الأمان. |
| مشروع الدعم التقني الثاني لبناء القدرات | توفير بناء القدرات والتدريب لمساعدة السلطات في إدخال السياسات المتوسطة الأجل، مع التركيز على إدارة الاقتصاد والقطاع العام وشبكات الأمان الاجتماعي. |
| مشروع الدعم التقني لنظام التوزيع العام | تعزيز القدرة التقنية والمؤسساتية للحكومة العراقية على ادارة وترشيد نظام التوزيع العام على المدى القصير والمتوسط وتتمثل اهداف الدعم بما يلي: (1) تنفيذ المراحل الأولية من أصلاح نظام التوزيع العام والتأكد من وجدو تنسيق مع شبكة الحماية الأجتماعية مع التركيز على موضوع الأستهداف (2) ترتيب وصياغة الحملة الأعلامية لنظام التوزيع العام و(3) تصميم نظام قوي للرصد والتقييم |
| مشروع الدعم التقني لأصلاح الأدارة المالية العامة | يهدف إلى دعم وزارة المالية لتطوير نظام يمتاز بالشفافية والمسائلة وأكثر فعالية للإدارة المالية |
| مشروع الدعم التقني لأصلاح قطاع البنوك والمصارف | يهدف إلى دعم العراق في تنفيذ استراتيجية وخطة عمل أصلاح القطاع المصرفي وذلك بالتركيز على أعادة الهيكلة المؤسساتية والتشغيلية والمالية للبنكين التجاريين المملوكين للدولة، وكذلك تعزيز الرقابة التنظيمية للبنك المركزي العراقي. |
| مشروع الدعم التقني لأصلاح نظام التقاعد (PRISTA) | يهدف هذا المشروع إلى: (1) دعم الحكومة العراقية على المدى القصير في تنفيذ أحكام قانون المعاشات التعاقدية الجديد. (2) على المدى المتوسطتوحيد أنظمة التقاعد للقطاعين العام والخاص و (3) على المدى الطويل تطوير استراتيجية لدخل كبار السن. |
| مشروع الدعم التقني للأستراتيجية الوطنية الشاملة للطاقة (INESTA) | يهدف إلى تحسين قدرة الحكومة على وضع استراتيجية الطاقة التي تم تصميمها لزيادة مساهمة قطاع الطاقة في التنمية المستدامة. |
| مشروع الدعم التقني للتعزيز المؤسسي وبناء القدرات لقطاع التعليم | يهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لوضع استراتيجية لقطاع التربية والتعليم العالي في العراق. |

**الملحق 3: التقرير الاستشاري**   
  
1. في إطار الاعداد لأستراتيجية الشراكة الوطنية مع العراق (CPS)، عقد البنك الدولي عدة مشاورات داخل البلد وكذلك من خلال الوسائل الإلكترونية عبر موقع البنك الدولي لمناقشة الاستراتيجية المقترحة والحصول على ردود الفعل من مختلف أصحاب المصلحة. وعقدت المشاورات الأولية في يونيو/ حزيران 2011 في بغداد برئاسة الممثل الخاص للبنك، حيث اجتمع مع البنك الدولي ما مجموعه عشرون شخص من أصحاب المصلحة، اثنا عشر يمثلون المؤسسات الحكومية وثمانية ممثلين للمجتمع المدني والمنظمات المانحة. كان الهدف من هذه الاجتماعات هو عرض عملية إعداد استراتيجية شراكة تقوم على تقييم عمل السنوات الثلاثة الماضية والاحتياجات الحالية للعراق وتتماشى مع خطة التنمية الوطنية وفهم أولويات الحكومة والتحديات التي تواجهها. في هذه الاجتماعات، أكد جميع أصحاب المصلحة على مسألة الافتقار إلى المهارات بعد سنوات من الحرب والحاجة إلى قدرات مستدامة في جميع القطاعات. كما شددوا على أهمية الأمن الذي ستفشل جميع الجهود الرامية إلى إعادة التأهيل والتنمية بانعدامه. وأكد جميع المشاركين على أهمية الشفافية والمساءلة لتحقيق الانتعاش والنمو في البلاد. كما سلطت معظم الاجتماعات الضوء على التدهور البيئي الشديد الذي عانى منه العراق خلال سنوات مابعد الحروب.  
  
2. عقدت في وقت لاحق مشاورات رسمية في مايو/آيار 2012 في بغداد برئاسة المدير قسم العراق والممثل الخاص. وفي هذا السياق، اجتمع البنك الدولي مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وتحديداً مع 20 منهم من أعلى مستويات الحكومة، لاسيما رئيس الوزراء وكبار أعضاء مجلس الوزراء، والوزراء المعنيين، وممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والحكومة المحلية ووسائل الإعلام وأعضاء الهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات الاخرى. خلال هذه الاجتماعات، أكد البنك الدولي على التوجه الاستراتيجي المتعلق باستراتيجية الشراكة المقترحة للعراق للسنوات الأربع المقبلة، مع التركيز في المقام الأول على توفير المساعدة الفنية التي بحتاجها العراق وصولاً لتخطيط واستخدام صحيح لموارده الطبيعية والمالية واعداد وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتحفيز التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل وزيادة قدرتها على تقديم الخدمات. لقد كانت رسالة الحكومة واضحة على أن الأولوية للعمل مع البنك الدولي لاتكمن في التركيز على الموارد المالية فحسب، بل على اساس الحاجة لزيادة قدراتها التي قد تدهورت بشدة بعد عقود من العقوبات والنزاع. وأكد ممثلو الحكومات المحلية والجهات المانحة والمجتمع المدني وجهة النظر هذه، وشددوا على الحاجة إلى تسريع الخدمات ذات الأولوية وتعزيز تنمية القطاع الخاص في القطاعات غير النفطية.  
  
3. عقدت ورشة عمل حول الاستراتيجية مع ممثلي الحكومة في بغداد في اكتوبر/ تشرين الاول 2012، فضلا عن عقد اجتماعات اخرى وإجراء المزيد من المشاورات مع القطاع الخاص و البنوك الخاصة ووسائل الإعلام والأكاديميين والمفكرين، والغرف التجارية في جميع أنحاء البلاد.  
  
4. كما تضمنت المشاورات الرسمية مناقشة العمل الميداني بقيادة الممثل الخاص للبنك مع حكومة إقليم كردستان، فضلا عن ممثلين من محافظات البصرة و نينوى ودهوك والمثنى ، حيث اجتمع البنك الدولي مع المسؤولين في ديوان كل محافظة ومع ممثلي المجتمع المدني والعاملين في ثلاثة مواقع لمشروع البنك الدولي لتأهيل طريق بين قضائي ام قصر والزبير ، وهو ينفذ في اطار مشروع إعادة تأهيل الطارئ الطرق بتمويل امريكي بلغ 135 مليون دولار، وكذلك مشروع إعادة تأهيل محطة الهارثة الكهربائية، وهو أيضا في اطار في اطار مشروع طوارئ لاعادة تأهيل الشبكات الكهربائية بتمويل امريكي يبلغ 124 مليون دولار أمريكي)، كما شملت المشاريع الطارئة لصيانة إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية ومشاريع إعادة الإعمار (بتخصيصات بلغت 110 ملايين دولار أمريكي).  
  
5. لاحظ أصحاب المصلحة والجهات الاستشارية (المسؤولون الحكوميون وممثلو المجتمع المدني) أن مدينة البصرة، وهي أكبر مدينة في جنوب العراق يبلغ عدد سكانها 3 ملايين و تنتج القسم الأكبر من ثروة العراق النفطية لا ينتج فيها النفط ليوفر فرص عمل للناس العاديين وان العراق هو يجد صعوبة في حشد أموال النفط لاستعادة الخدمات العامة والكهرباء والمياه بشكل خاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيئة الفقيرة التي اثر فيها سلباً المناخ السئ بسبب الرمال والغبار والتلوث الناجم عن احتراق الغاز وآبار النفط تسبب أزمة صحية خانقة أدت إلى ارتفاع معدل مستوى التلوث بشكل ينذر بخطر سرطان الأطفال.  
  
6. من البصرة، سافر فريق البنك الدولي الى محافظة المثنى عن طريق أم قصر- الزبير، إلى واحدة من أفقر مناطق العراق التي تأثرت مباشرة بشكل كارثي في بيئتها بسبب سياسات صدام حسين الانتقامية، لاسيما في مناطق الأهوار. ظهر نضوب واضح في الاهوار على جانبي الطريق. تمتلك محافظة المثنى واحدة من أكبر مساحات محافظات العراق (20،000 ميل مربع) ولكن مع كثافة سكانية منخفضة (حوالي 700،000 نسمة) موزعة على الرقعة الشاسعة من الصحراء في الغالب. العديد من سكانها هم من البدو الرحل، ويعاني مجلس المحافظة من صعوبة إثبات أعداد السكان لتبرير الحاجة لبناء المدارس والعيادات الصحية على الرغم من الإقرار بأن هناك نقصاً حاداً في كليهما. المياه شحيحة، شأنها شأن الوظائف. المثنى هي واحدة من بين عدد قليل من المحافظات العراقية التي تواجه مشكلة اجتماعية محيرة، وهي ان النساء يتركن من قبل أزواجهن للاشراف على الاعمال المنزلية مع عدة أطفال دون قدرة الكثير منهن على كسب لقمة العيش نظرا إلى أن التحصيل العلمي للفتيات في المحافظة يعد من بين أدنى المعدلات في العراق. في جميع أنحاء المحافظة، هناك درجة عالية من الفقر يدل على ذلك غياب البنية التحتية للمدارس ونقص المياه ومؤشرات الصحة المتدنية، مما ادى بالنتيجة النهائية إلى حدوث ظاهرة انتشار أطفال الشوارع.  
  
7. كما عقدت مشاورات في الموصل، مركز محافظة نينوى، وتحديداً مع أصحاب المصلحة، وقد حددت الأولويات الرئيسية بما يلي: (1) دعم الزراعة، بما في ذلك مكافحة الجفاف وتوفير بذور القمح المقاومة للجفاف، (2) الإصلاحات الصحية (3) وعدم تفاعل الحكومة المركزية مع احتياجات المحافظة. كما وناقش البنك التميز النسبي للبنك في قطاع الزراعة ضمن خططه المقررة لغاية السنة المالية 2015 التي تشدد على اجراءات فاعلة بدلا من الاعتماد على الدعم المالي المباشر للزراعة. وتركز النقاش أيضا على قروض سيادية وشبه السيادية وحقيقة أن محافظات العراق لا ترتقي الحد الأدنى من المعايير الفرعية للحصول على قروض سيادية. كما تم الاتفاق على أن إثارة احتياجات المحافظة من الدعم المالي لهذه القطاعات أثناء التشاور مع وزارة المالية.  
  
8. خلال كافة المشاورات، ناقش فريق البنك ركائز الدعم المقترحة ، مع التركيز على الأولويات الرئيسية مثل (1) تعزيز الإدارة الاقتصادية العراقية وقدرتها الائتمانية (2) دعم القطاع الخاص لقيادة التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل و(3) تعزيز القدرة على تحسين توفير الخدمات العامة على نطاق واسع. كما ناقش البنك طرق الدعم مع كبار المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك الارصدة المخصصة للإقراض أو لغير الإقراض، والعمل التحليلي والمساعدة الفنية، وبناء القدرات.   
  
9. عقدت مشاورات مع الشركاء الدوليين بخصوص تنفيذ استراتيجية الشراكة مع العراق. أكد التشاور مع جميع الجهات المانحة حول استراتيجية الشراكة أن استراتيجيتنا صائبة متوافقة مع استراتيجياتهم. كما ان هناك مجموعات عمل تلتقي مع الجهات المانحة حول تطوير الادارة المالية والحكم والمياه والزراعة على أساس منتظم لدعم جهود كل من الجهتين في العراق.

**ملخص القضايا الرئيسية التي نوقشت:**  
  
10. العراق هو اقتصاد نفطي كبير مع إمكانية ارتفاع قوية في العوائد، الا انه يمتلك قدرة مؤسسية ضعيفة للغاية. وقد أكد جميع أصحاب المصلحة على مشكلة الافتقار إلى المهارات بعد سنوات من الحرب والحاجة إلى إجراء إصلاحات واستمرار بناء القدرات في جميع القطاعات. على الرغم من أن الأمن لا يزال يمثل مشكلة، الا ان الاقتصاد في طور التعافي كما يتضح من مؤشرات الاقتصاد الكلي وزيادة القدرة التصديرية وابرام عقود نفط جديدة والنهضة العمرانية. على هذا النحو، فإن الدولة تستفيد من زيادة إنتاج النفط والصادرات وأسعار النفط. الا ان تلك المزايا لا تترجم إلى خلق فرص عمل وتوفير الخدمات الأساسية، كما ان توزيع الثروة الفرص لا تزال غير متكافئ.  
11. أشار مسؤولون حكوميون على نطاق واسع أن العراق لا يرغب في الحصول على قروض عالية من البنك بالنظر إلى موارده الوفيرة. كما أشاروا أيضاً إلى أن الحكومة تضع أولوية واضحة للعمل مع البنك الدولي، من خلال عدم التركيز على الحصول على الموارد المالية، بل أساسا على الحاجة لزيادة قدراتها التي تدهورت بشدة خلال العقدين الماضيين. أكدت مناقشات مع ممثلي الحكومة المحلية ومجموعات المجتمع المدني وجهة النظر هذه وشددت على ضرورة الإسراع في تقديم الخدمات ذات الأولوية، وتعزيز تنمية القطاع الخاص في القطاعات غير النفطية.  
  
12. بناءاً على ما تقدم، فإن المناقشات مع أصحاب المصلحة حول تطور الأركان الثلاثة لاستراتيجية الشراكة مع العراق بعثت بالرسائل الأساسية التالية:  
  
• **الإدارة الاقتصادية وإدارة الحكم:** استجاب جميع أصحاب المصلحة لأهمية وضرورة مكافحة الفساد وإنشاء الشفافية وبناء الأساس لنمو طويل الأجل. وكان هناك توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة على الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات قانونية وتنظيمية، واقامة قطاع مالي قوي ومستقر، وإطار حوكمة قوي، بما في ذلك نظام المشتريات ناجح، ونظم تدقيق ومهام رقابة فاعلة. وقد أكدأعضاء الحكومة فضلا عن أبرز الجهات المانحة على الحاجة الملحة لتحسين الحوكمة في القطاع المالي والمضي قدماً بشأن إصلاح المصرفين المملوكين للدولة، الرافدين و الرشيد.  
  
• **خلق فرص عمل والنمو الشامل:** تركزت المناقشات على الحاجة الماسة لتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، وخلق بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص وايجاد فرص العمل والانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق. تعد مسألة العمالة، وخاصة للشباب والنساء، واحدة من الاهتمامات الرئيسية لجميع أصحاب المصلحة وعلى جميع المستويات. وقد شدد كبار المسؤولين على أن غياب مسائل هامة أخرى مثل القوى العاملة الماهرة و وجود قطاع خاص ديناميكي سيشكل عقبات خطيرة في معالجة معضلة العمالة في العراق. ذهب العديد من أصحاب المصلحة إلى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي على المدى المتوسط في العراق ​​يتوقف على الكيفية التي ستتم بها معالجة قضايا مثل العمل وادماج المجتمع. وأشار بعض أعضاء الحكومة إلى ان العراق يعمل بالفعل على تطوير صناعات هامة مثل الأسمنت والبتروكيماويات، ويتطلع أيضا إلى تطوير القطاع الزراعي، وذلك لزيادة الأمن الغذائي وخلق فرص العمل في الريف. من جانبه أكد البنك الدولي أن الزراعة تحتاج إلى مزيد من التحليل لأنه ليس من الواضح إلى أي مدى سوف يتم خلق فرص العمل، لأن ذلك يتطلب اتباع نهج متكامل لإدارة الموارد المائية والأراضي الزراعية وتكنولوجيا الري والتمويل والتسويق ومشاركة القطاع الخاص. أوصى فريق البنك بتقديم الدروس من الخبرة المكتسبة من دول أخرى في هذا الصدد. وأشار البنك الدولي أيضا إلى إمكانات العراق السياحية باعتبارها فرصة لخلق وظائف يمكن استكشافها كجزء من العمل التحليلي في ضوء استراتيجية الشراكة.

\* **توفير الخدمات الاساسية اللازمة للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية:** من خلال استشارة أصحاب المصلحة حول تحسين نوعية حياة العراقيين، تم التأكيد على أن الحكومة تحتاج بشكل عاجل لتوفير الخدمات الأساسية في قطاعات الكهرباء والمياه والنقل والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية، مع تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على نحو كاف لإدارة هذه القطاعات. بما أن الجهات المانحة والدول التي يرتبط بها العراق على المستوى الثنائي تعكف الآن على عملية الانتهاء التدريجي من المراحل الخاصة بالمشاريع والبرامج المنفذة في البلاد، طلب أصحاب المصلحة من البنك الدولي الدعم في هذا المجال من خلال تحديد عوامل التغيير أو مواضع القوة في الأداء الحكومي لضمان توفير الخدمات الأساسية.

**الملحق رقم 4: جدول مساهمات الدول المانحة في العراق**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| القطاع    الدول المانحة | الزراعة | الحوكمة الديمقراطية | التعليم | الطاقة | البيئة والتغير المناخي | المُساواة بين الجنسين[[15]](#footnote-15) | الصحة | تنمية القطاع الخاص | الطرق والمواصلات | شبكة الحماية الإجتماعية | الحكومات المحلية | المياه والصرف الصحي | المساعدات الإنسانية | حقوق الإنسان وإصلاح الشرطة | الحوكمة والشفافية | الشباب | الحد من الفقر |  | الصندوق الإستئماني العراقي  تحت إدارة البنك الدولي |
| استراليا | X |  |  |  |  |  |  |  |  | X |  |  |  |  |  |  |  | X |
| بلجيكا |  | X |  |  |  | X |  |  |  |  |  |  | X |  |  |  |  |  |
| كندا |  | X |  |  |  | X |  |  |  | X |  |  |  | X |  |  |  | X |
| الدنمارك | X |  |  |  |  |  |  |  | X |  |  |  | X | X |  |  |  |  |
| بعثة الإتحاد الأوروبي لدعم سيادة القانون في العراق |  | X | X |  | X | X | X | X |  | X | X | X | X | X |  |  |  | X |
| فلندا |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  | X |
| فرنسا/الوكالة الفرنسية للتنمية | X | X |  | X |  |  |  | X | X | X |  | X |  |  |  |  |  |  |
| المانيا |  |  |  |  |  |  |  |  |  | X |  |  |  | X |  |  |  |  |
| الهند |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  | X |
| إيطاليا | X | X | X |  | X | X | X | X | X | X |  | X | X | X |  |  |  |  |
| اليابان/ الوكالة اليابانية للتعاون الدولي | X |  |  | X |  |  | X |  |  |  |  | X |  |  |  |  |  | X |
| كوريا |  | X | X |  |  |  | X |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  | X |
| الكويت |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  | X |
| هولندا |  | X |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  | X | X |  |  |  | X |
| النرويج |  | X | X | X |  |  |  |  |  | X |  |  | X |  |  |  |  | X |
| السويد |  | X |  |  |  | X |  | X |  | X |  |  | X | X | X | X |  | X |
| تركيا |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  | X |
| المملكة المتحدة/ وزارة التنمية الدولية |  | X |  |  |  |  |  | X | X | X |  |  | X |  |  |  |  | X |
| الولايات المتحدة الأمريكية/ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية | X | X | X |  |  |  | X | X |  | X |  |  |  | X | X | X | X |  |
| البنك الدولي | X |  | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X |  |  | X | X | X | X |
| الأمم المتحدة | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X | X |  |
| صندوق الإستئمان العراقي  بإدارة البنك الدولي |  |  | X | X |  |  | X |  | X | X |  | X |  |  |  | X | X |  |

ملاحظة: هذه ملخص قائِم على معرفة البنك الحالية بمساهمة الدول المانحة في العراق وهذ البيانات تتغير على مدى فترة الشراكة الأستراتيجية مع البلد

**الملحق رقم 5: التقدم الذي أحرزه العراق تجاه الأهداف الإنمائية للألفية**

1. لقد أحرز العراق تقدما تجاه تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية بما فيها الحد من الجوع وتشجيع المُساواة بين الرجل والمرأة وخفض عدد وفيات الأطفال. مع ذلك، لا يزال هنالك المزيد من العمل الذي يتعين إنجازه في عدد من المجالات الرئيسية منها زيادة المشاركة في التعليم الإبتدائي وتقليل البطالة وضمان الحصول على خدمات آمنة ورصينة في مجال المياه والصرف الصحي. لا تزال هنالك فجوة كبيرة في ما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية خصوصا بين المناطق الحضرية والمناطِق الريفية.[[16]](#footnote-16)
2. أما موجز توقعات تحقيق العراق الأهداف الإنمائية للألفية فهي كما يلي (مقتبسة من تقرير الرصد العالمي للبنك الدولي 2011): تحسين إحتمالات تحقيق اللأهداف الإنمائية للألفية وكُتيب "الأهداف الإنمائية للألفية في العراق" المنشور من فريق الأمم المتحدة القُطري للعراق):

**موجز توقعات تحقيق العراق الأهداف الإنمائية للألفية**

|  |  |
| --- | --- |
| الهدف | الوضع |
| 1: القضاء على الفقر المُدقَع والجوع | **بعيد من الهدف**: تستهدف الحكومة العراقية تقليل مستويات الفقر إلى 16 بالمئة بحلول 2015 كجزء من إلتزامها في القضاء على الفقر المُدعَق والجوع بموجب القسم 1 من الأهداف الإنمائية للألفية. في الواقع يعيش تقريبا سبعة ملايين عراقي في مُستوى فقر بحيث معدل الإنفاق للفرد الواحد لا يتعدى 77000 سبعة وسبعون الف دينار عراقي في الشهر او 2.2 دولار أمريكي في اليوم الواحد، وهذا بدورهِ يُشكل نسبة 23% من السكان. |
| 2: تحقيق تعليم إبتدائي شامل | **قريب من الهدف**: بعد الإنخفاض في صافي مُعَدَل الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية من 91 بالمئة في 1990 إلى 85 بالمئة في 2007، يُواجه العراق تحديات كبيرة في جهودهُ لتحقيق الهدف المرسوم بحلول العام 2015 وهو نشبة إلتحاق 100 بالمئة في المدارس الإبتدائية. |
| 3: تشجيع المُساواة بين الجنسين وتمكين المرأة | **بعيد من الهدف**: لا يزال العراق عموماً يسير بإتجاه تحقيق المُساواة بين الجنسين في الإتحاق بالمدارس الإبتدائية. مع ذلك، فإن ادنى مُستويات الإلتحاق توجد بين الفتيات في المناطق الريفية. أما حصة النساء في إجور العمل خارج الزراعة فقد هبط من 11 بالمئة إلى 7 بالمئة بين 1990 و2008، ولا تتعدى نسبة المُساهِمات من النساء في القوة العامِلة سوى 13 بالمئة في حين 14 بالمئة من النساء أُميات لا يَجِدنَ القراءة والكتابة. يستهدف العراق تحقيق نسبة 50% حصة للنساء في الأعمال غير الزراعية مدفوعة الأجر بحلول 2015. |
| 4: تخفيض وفيات الأطفال | **بعيد عن الهدف**: لقد حقق العراق تقدماً كبيراً في خفض نسبة الوفيات بين الرُضَع والأطفال دون سن الخامِسة.أما نسبة الذين يتوفون قبل بلوغِهم سِن الخامِسة فقد إنخفض 62 إلى 41 بالمئة لكل 1000 مولود. عِلاوة على ذلك يوجد أعداد مُتنامية من الأطفال العراقيين الذين يُعانون من التقزم (25%) وتحديداً الذين يتراوح أعمارهم بين 0 إلى 5 سنوات. مع ذلك، فإن بعض محافظات الوسط وتحديداً محافظة صلاح الدين (70 بالمئة في كل الف ولادة) حالتها اسوأ بشكل كبير عن باقي انحاء العراق. أما في ما يخص البلدان الأخرى في المنطقة، فقط اليمن لديها أعلى نسبة وفيات بين الاطفال الرُضَع. يهدف العراق إلى خفض نسبة الوفيات بين الأطفال الرُضَع إلى 17 بالمئة لكل 1000 ولادة بحلول 2015. |
| 5: تحسين صحة الأمهات الحوامِل | **بعيد عن الهدف**: يبلغ نسبة النساء اللواتي يتوفين أثناء الولادة (معدل وفيات الحوامِل) 84 في كل 100,000 ولادة، وهذا يضع العراق في مجموعة تتألف من 68 دولة على مستوى العالم تُمَثِل 97% من جميع وفيات الأمهات والأطفال. يُكافِح العِراق من أجل خفض عدد النساء اللواتي يَقضين أثناء الولادة (وفيات الأمهات) لغرض تحقيق هدفه وهو 29 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة. |
| 6: مكافحة فايروس نقص المناعة البشري/ الأيدز والملاريا وغيرها من الأمراض | **قريب من الهدف**: لا يتعدى إنتشار فايروس نقص المناعة البشرية / الأيدز في العراق 0.1% بين السكان. إرتفعت حالات جديدة من مرض السل من إثنين إلى 12 بين كل 100,000 عراقي سنوياً بين الأعوام 2000 و 2006، وهذا ما دفع البِلاد بعيداً عن هدف الإستئصال بحلول 2015. تعاني المحافظات الجنوبية والوسطة وتحديداً محافظة القادسية من نسب عالية لهذا المرض. أما الملاريا، فقد تم تقريبا القضاء عليها في العراق وخصوصاً لم يُعَلن عن أي حالة للمرض بين السكان الأصليين في 2009 مقارنة بما يزيد عن 39,000 حالة إصابة بمرض الملاريا في 1995. |
| 7: ضمان الإستدامة البيئية | **بعيد عن الهدف**: بقيت نسبة الأسر المُتاح لها إستخدام موارد مياه حسِنة على حالها بمعدل حوالي 80 بالمئة منذ التسعينات من القرن الماضي. أما في المناطِق الريفية، فإن هذا الرقم يهبط إلى 57 بالمئة. يُواجه العراق تحديات كبيرة في مجال الصرف الصحي، حيث يتسنى فقط لـ 84 بالمئة من السكان إستخدام تسهيلات صرف صحي حديثة مثل شبكات الصرف الصحي العامة أو خزانات الصرف الصحي، وبالرغم من ذلك، فإن شبكة الصرف الصحي العامة لا تغطي سوى إحتياجات 26 بالمئة من السكان، في حين خدمة هذه الشبكة لمناطق الأرياف ليست سوى 2 بالمئة. في الوقت الذي قد يتسنى للعراق أن يحقق هدفه في جعل نسبة الأسر المستفيدة من وسائل الصرف الصحي الحديثة96% تبقى هناك معوقات بالنسبة للإفتقار لإمدادات المياه المستقرة وتلوث مياه الشبكة بسبب تضرر البنى التحتية والإفتقار لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، علماً أن هنالك نسبة خطيرة تبلغ 83 % من مياه الصرف الصحي تُترك بلا معالجة وهذهِ تسهم في تلويث الممرات المائية والبيئة بشكلِ عام في العراق. |
| 8: الشراكة العالمية من أجل التنمية | **قريب من الهدف**: لقد إزداد إستخدام التقنيات الجديدة بشكل سريع في العراق منذ عام 2003، حيث بلغت نسبة السكان الذين ستخدمون الهاتف النقال 78% بحلول 2007. أما إمتلاك جهاز الحاسوب الشخصي فقد إرتفعت إلى 12% بينما 6% فقط من السكان يستخدمون الإنترنيت بشكل يومي. |

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **أستراتيجية المساعدة الوطنية ملحق رقم 2: لمحة سريعة عن العراق** | | | | |
| ***26/10/2012*** | | | | |
| **مؤشرات التنمية الرئيسية** | العراق | الشرق الأوسط وشمال افريقيا | متوسطة الدخل | C:\Users\wb401020\Desktop\1.JPG |
| **2010** |  |  |  |
| **السكان، منتصف العام (بالملايين)** | 32.3 | 382.3 | 4,970.8 |
| المساحة بالمتر المربع (الاف الكيلومترات المربعة) | 435 | 11,371 | 82,907 |
| النمو السكاني (%) | 2.5 | 1.8 | 1.2 |
| سكان الأرياف (% من إجمالي السكان) | 66.5 | 57.6 | ... |
| نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) | 3.0 | 4.0 | 8.0 |
| الناتج المحلي الإجمالي بحسب نصيب الفرد (%) | 18.5 | 1.6 | 5.6 |
| **(*أحدث التقديرات 2003- 2009*)** |  |  |  | C:\Users\wb401020\Desktop\2.JPG |
| المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1.25 دولار أمريكي في اليوم للفرد (% تعادل القوة الشرائية) | ... | 3.6 | ... |
| المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 2.00 دولار أمريكي في اليوم للفرد (% تعادل القوة الشرائية) | 22.9 | 17.0 | ... |
| متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنين) | 68 | 72 | 69 |
| وفيات الأطفال (بكل 1000 ولادة حية) | 31 | 26 | 38 |
| سوء التغذية عند الأطفال (% عند الأطفال دون الخامسة) | 7.0 | 12.0 | ... |
| محو الأمية لدى الكبار من الذكور (% للأعمار من 15 فما فوق) | 86 | 82 | 88 |
| محو الأمية لدى الكبار من الإناث(% للأعمار من 15 فما فوق) | 70 | 65 | 77 |
| إجمالي الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية للذكور(% من الفئة العمرية) | 106 | 405 | 110 |
| إجمالي الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية للإناث(% من الفئة العمرية) | 89 | 98 | 107 |
| الحصول على إمدادات مياه مُحَسَنة (% من السكان) | 79 | 89 | 90 |
| الحصول على تسهيلات صرف صحي حديثة(بالمئة من السكان) | 73 | 89 | 59 |

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| ­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­­**صافي تدفق المعونات*****(بملايين الدولارات الأمريكية)*** | **1980** | **1990** | **2000** | **2010** |  | | |
| المساعدات الانمائية الرسمية | 12 | 63 | 102 | 2,192 | C:\Users\wb401020\Desktop\3.JPG | | |
| **المانحين الثلاث الرئيسيين (في 2010)** |  |  |  |  |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ... | ... | ... | 1,623 |
| اليابان | ... | ... | ... | 144 |
| المفوضية الوروبية | ... | ... | ... | 54 |
|  |  |  |  |  |
| المعونات (% من إجمالي الدخل القومي) | 0.02 | 0.12 | ... | 3.0 |
| المعونات بحسب نصيب الفرد (بالدولار الأمريكي) | 0.81 | 3.34 | 3.96 | 68 |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **التوجهات الإقتصادية على المدى الطويل** |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| أسعار المستهلك (نسبة التغيير السنوية) | ... | ... | ... | 3.3 |
| الإنحراف الضمني للناتج المحلي الإجمالي(نسبة التغيير السنوية) | ... | ... | 3.61 | 25.22 |
| سعر الصرف (المعدل السنوي، المحلي بالدولار الأمريكي) | 0.3 | 0.31 | 1930 | 1170 |
| المؤشر التجاري (2000=100) | ... | ... | 100 | 141 |
|  |  |  |  |  | **1980-90** | **1990-2000** | **2000-2010** |
|  |  |  |  |  | النسبة الئوية لمعدل النمو السنوي | | |
| عدد السكان منتصف العام (بالملايين) | 14.1 | 18.9 | 25.1 | 32.3 | 3.4 | 3.3 | 2.9 |
| الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية) | 47,562 | 84,422 | 25,857 | 84,078 | 0.2 | 4.7- | 22.5 |
| ***( نسبة الناتج المحلي الإجمالي)*** | | | | | | | |
| الزراعة | ... | ... | 5.4 | 8.6 | ... | ... | 5.9 |
| الصناعة | ... | ... | 84.4 | 70.1 | ... | ... | 1.7- |
| الخدمات | ... | ... | 10.3 | 21.3 | ... | ... | 10.7 |
|  |  |  |  |  |  |  |  |
| الإنفاق الإستهلاكي النهائي للأسرة | ... | ... | ... | 46 | ... | ... | ... |
| الإنفاق الإستهلاكي النهائي للحكومة | ... | ... | ... | 42 | ... | ... | ... |
| إجمالي معلومات رأس المال | ... | ... | ... | 29 | ... | ... | ... |
|  |  |  |  |  |  |  |  |
| تصدير البضائع | ... | ... | ... | 59.8 | ... | ... | ... |
| إستيراد البضائع | ... | ... | ... | 55.1 | ... | ... | ... |
| إجمالي المدخرات | ... | ... | ... | 25.3 | ... | ... | ... |

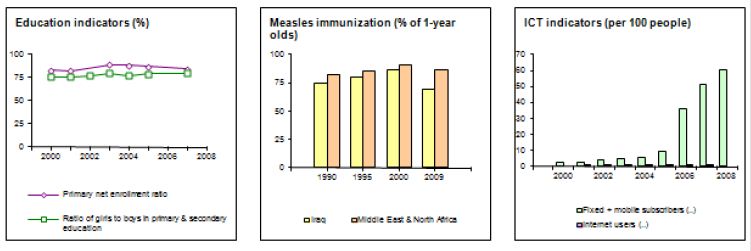
­­­­­­­­­­­­ملاحظة: الارقام الموضوعة بالخط المائِل هي لسنوات أخرى غير المحددة. أما بيانات 2010 فهي إبتدائية، في حين العلامة (..) إستخدمت لبيان أن المعلومات غير متوفرة.معلومات من تقرير الفقر العراقي

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ميزان المدفوعات** | **2010** | **2011** | C:\Users\wb401020\Desktop\2.JPG | | |
| ***(بملايين الدولارات الأمريكية****)* |  |  |
| إجمالي الصادِرات السلعية (fob) | 50,420 | 77,877 |
| إجمالي الإستيرادات السلعية (cif) | 46,286 | 55,160 |
| الصافي التجاري بالسلع والخدمات | 3,954 | 22,717 |
|  |  |  |
| موازنة الحساب الجاري | 2,518- | 9,535 |
| بالنسبة المؤية % من الناتج المحلي الإجمالي | 3.0- | 8.5 |
|  |  |  |
| تحويلات العاملين ورواتب الموظفين (إيصالات) | ... | ... |
|  |  |  |
| الإحتياطات بما فيها الذهب | 50,632 | 61,064 |
|  |  |  |
|  |  |  |
| **مالية الحكومة المركزية** |  |  | **التقنية والبنية التحتية** | **2000** | **2011** |
| *(% من الناتج المحلي الإجمالي)* |  |  | تعبيد الطرق (% من الإجمالي) | 84.3 | .. |
| الإيرادات الحالية (بما فيها المِنح) | 72.8 | 78.1 | مٌشتركي خطوط الهاتف الأرضية والهواتف النقالة (بين كل 100 شخص) | 3 | 80 |
| العائِدات الضريبية | 1.6 | 1.3 |
| النفقات الجارية | 57.2 | 50.0 |  |  |  |
| إجمالي الفائِض/ العجز | 8.8- | 7.6 |  |  |  |
|  |  |  | صادِرات التكنولوجيا العالية (% من الصادِرات المُصَنَعَة) | ... | 0.1 |
|  |  |  |  |  |  |
| أعلى معدل للضريبة الهامشية (%) |  |  | **البيئة** |  |  |
| الأفراد | ... | ... | الأراضي الزراعية (% من مساحة الأرض) | 21 | 20 |
| الشركات | ... | ... | مناطق الغابات (% من مساحة الأرض) | 1.9 | 1.9 |
|  |  |  | المناطق المحمية وطنياً (% من مساحة الأرض) | ... | 0.1 |
| **الدين الخارجي وتدفق الموارِد** |  |  | موارِد المياه العذبة بحسب حصة الفرد (بالمتر المكعب) | 1.333 | 10132 |
| *(بملايين الدولارات الأمريكية)* |  |  | إنحسار المياه العذبة (بمليارات الأمتار المكعبة) | 66.0 | ... |
| إجمالي الديون المُستحقة والصرف | 87,169 | 88،492 | إنبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون بحسب نصيب الفرد | 3.0 | 3.3 |
| إجمالي خدمة الدين | ... | ... | الناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة طاقة مستخدمة | 4.4 | 3.2 |
| تخفيف عِبئ الدين | ... | ... |  |  |  |
|  |  |  | (2005 تعادل القوة الشرائية $ \ كيلوغرام من مُعادِل النفط) | | |
| إجمالي الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي) | 107.5 | 76.7 |  |  |  |
| إجمالي خِدمة الدين (% من الصادِرات) | 165.8 | 151.7 | الطاقة المُستخدمة لكل فرد (كيلوغرام من مُعادِل النفط) | 1.011 | 1.034 |
|  |  |  |  |  |  |
| الإستثمار الأجنبي المباشر (التدفقات الصافية) | 1,271 | 2,095 |  |  |  |
| مِحفظة الأسهم (التدفقات الصافية) | ... | ... |  |  |  |
| C:\Users\wb401020\Desktop\1.JPG |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
| **تنمية القطاع الخاص** | **2000** | **2011** | **محفظة مجموعة البنك الدولي** | **2000** | **2011** |
| الوقت اللازم للبدء بنشاط تجاري (الأيام) | ... | 77 | *(بملايين الدولارات الأمريكية)* |  |  |
| التكاليف اللازمة للبدء بنشاط تجاري (% من إجمالي الدخل القومي بحسب نصيب الفرد) | ... | 115.7 | **البنك الدولي للإعمار والإنشاء IBRD** |  |  |
| الوقت اللازِم لتسجيل الملكية (بعدد الأيام) |  | 51 | إجمالي الدين المُستَحَق والمصروف | ... | 250 |
|  |  |  | المدفوعات | ... | 250 |
| *تأتي بالمرتبة الأولى بإعتبارها عائقاَ للعمل*(% من المدراء الذين شُمِلو بالمسح أقروا ذلك ) | **2000** | **2011** | إيفاء الديون الرئيسية | ... | 0 |
| غير مُتوفر | ... | ... | مدفوعات الفوائِد | ... | 3.0 |
| غير مُتوفر | ... | ... |  |  |  |
|  |  |  | **وكالة التنمية الدولية IDA** |  |  |
| رسملة سوق الأوراق المالية |  |  | إجمالي الدين المُستَحَق والمصروف | ... | 508 |
| رأسمال البنك مقابل نسبة الأصول (%) |  |  | المدفوعات | ... | 150 |
|  |  |  | إجمالي خدمات الدين | ... | 0 |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  | **مؤسسة التمويل الدولية IFC**  *(السنة المالية)* |  |  |
|  |  |  | إجمالي المصروفات والمحفظة المعلقة | … | 15.9 |
|  |  |  | التي تمتلك فيها مؤسسة التمويل الدولية حساباً | … | 15.9 |
|  |  |  | مِحفظة المبيعات والسلف والسدادات لحساب | … | 15.9 |
|  |  |  | السداد لحساب مؤسسة التمويل الدولية | ... | 0 |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  | **الوكالة الدولية لضمان الأستثمار** |  |  |
|  |  |  | الكشوفات الإجمالية | ... | 5 |
|  |  |  | الضمانات الجديدة | ... | 5 |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |

ملاحظة: الارقام الموضوعة بالخط المائِل هي لسنوات أخرى غير المحددة. أما بيانات 2009 فهي إبتدائية، في حين العلامة (...) تعني عدم وجود معطيات، أما العلامة (-) فتعني إن الملاحظات لا تنطبق.

إقتصاديات التنمية، مجموعة بيانات التنمية(DECDG

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **أهداف التنمية للألفية**  *أهداف مُختارة يتعين تحقيقها بين 1990 و 2015 (التخمينات الأقرب لحد الأن مابين 1-2 سنة)* | **العراق** | | | |
|  |  |  |  |  |
| **الهدف رقم 1: خفض معدلات الفقر المُدعَق وسوء التغذية إلى النصف** | **1990** | **1995** | **2000** | **2010** |
| **­­­­­­­­­­­**نسبة حجم الفقر عند 1.25 دولار أميريكي | ... | ... | ... | ... |
| في اليوم الواحد (تعادل القوة الشرائية، % من السكان) | ... | ... | ... | ... |
| نسبة حجم الفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان) | ... | ... | ... | ... |
| حصة الدخل أو الإستهلاك للخُمس الأشد فقراً (%) | ... | ... | ... | ... |
| إنتشار سوء التغذية (% من الأطفال دون سن الخامسة) | 11.9 | 22.6 | 15.9 | ... |
|  |  |  |  |  |
| **الهدف رقم 2: ضمان إكمال الأطفال مرحلة الدراسة الإبتدائية** |  |  |  |  |
| التسجيل في المدرس الإبتدائية (صافي، %) | 76 | 74 | 86 | ... |
| نسبة إتمام من المرحلة الإبتدائية (% من الفئة العمرية المعنية) | 58 | ... | 56 | ... |
| الإلتحاق بالمدارس الثانوية (الإجمالي، %) | 40 | 38 | 37 | ... |
| مُعَدل محو الأمية لدى الشباب (% للافراد الذين تتراوح اعامرهم بين 15 و 24 سنة) | ... | ... | 85 | 83 |
|  |  |  |  |  |
| **الهدف رقم 3: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وتمكين المرأة** |  |  |  |  |
| نسبة البنات إلى الأولاد في الإبتدائية والثانوية (%) | 79 | 79 | 77 | ... |
| النساء العامِلات في القِطاعات غير الزراعية (% من الوظائف غير الزراعية) | ... | ... | 16 | 12.1 |
| نسبة مقاعد النساء في البرلمان الوطني (%) | 11 | ... | 6 | 25 |
|  |  |  |  |  |
| **الهدف رقم 4: خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثُلثين** |  |  |  |  |
| مُعَدَل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (%) | 46 | 45 | 34 | 39 |
| مُعَدَل وفيات الأطفال الرُضَع (لكل 1000 ولادة حية) | 37 | 36 | 34 | 31 |
| التلقيح ضد الحصبة (نسبة الاطفال الملقحين ذوي عمر سنة واحدة، %) | 75 | 80 | 87 | 73 |
|  |  |  |  |  |
| **الهدف رقم 5: خفض وفيات الأمهات إلى ثلاثة أرباع** |  |  |  |  |
| مُعدل وفيات الأمهات (لكل 1000) | 89 | 84 | 78 | 63 |
| الولادات تحت إشراف كادر صحي متخصص (% إجمالاً) | 54 | ... | 72 | ... |
| إنتشار وسائِل منع الحمل (% بين النساء اللواتي يترواح أعمارهن بين 15 و 49) | 14 | ... | 44 | ... |
|  |  |  |  |  |
| **الهدف رقم 6: كبح والبد بإحتواء إنتشار فايروس نقص مناعة الإنسان/ الإيدز وغيره من الأمراض الرئيسية** |  |  |  |  |
| إنتشار فايروس نقص المناعة في الإنسان/ الإيدز (% من السكان الذبن يتراوح أعمارهم بين 15 و 49) | ... | ... | ... | ... |
| حالات الإصابة بمرض السل (بين كل 100,000 شخص) | 64 | 64 | 64 | 64 |
| حالات الإصابة بمرض السل المُشَخَصة تحت العلاج المباشر (%) | 130 | 75 | 64 | 48 |
|  |  |  |  |  |
| **الهدف رقم 7: خفض نسبة أعداد الناس الذين لا يحصلون على إحتياجاتهم الأساسية** |  |  |  |  |
| الحصول على إمدادات مياه مُحَسَنة (% من السكان) | 81 | 80 | 80 | 79 |
| الحصول على منشئات صرف صحي حديثة (% من السكان) | ... | 67 | 69 | 73 |
| مناطق الغابات (% من إجمالي مساحة الأرض) | 1.8 | 1.9 | 1.9 | 1.9 |
| المناطق المحمية وطنياً (% من إجمالي مساحة الأرض) | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 |
| إنبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون (بالطن المتري للفرد) | 2.9 | 3.7 | 3.0 | 3.0 |
| الناتج المحلي الإجمالي لوحدة الطاقة المُستخدمة (يعادل القوة الشرائية الثابتة لعام 2005، $ لكل كيلوغرام من مُعادِل النفط) | ... | ... | 4.4 | 3.0 |
|  |  |  |  |  |
| **الهدف رقم 8: وضع إستراتيجية شراكة عالمية من إجل التنمية** |  |  |  |  |
| خطوط الهاتف الأرضية (بين كل 100 شخص) | 3.9 | 3.0 | 207 | 5.0 |
| مُشتركي الهاتف النقال (بين كل 100 شخص) | 0 | 0 | 0 | 75 |
| مُستخدمي الإنترنيت (بين كل 100 شخص) | ... | ... | 0.1 | 2.5 |
| الحواسيب الشخصية (بين كل 100 شخص) | ... | ... | 0.8 | ... |



**ملحقB2 من استراتيجية المساعدة الوطنية CAS: مؤشرات مُختارة لإداء وإدارة مِحفظة البنك**

**إعتباراً من 30 أيلول 2012**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **المؤشٍر** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** |
| **تقييم المِحفظة** |  |  |  |  |
| عدد المشاريع قيد التنفيذ | 20 | 20 | 19 | 16 |
| متوسط مدد التنفيذ (سنوات) | 3.5 | 4.5 | 5.5 | 5.8 |
| النسبة المؤية للمشاريع التي فيها مشاكل بالعدد | 25.0 | 30.0 | 21.0 | 25.0 |
| النسبة المؤية للمشاريع التي فيها مشاكل بالمِقدار | 32.0 | 35.0 | 27.0 | 32.0 |
| النسبة المؤية للمشاريع تحت الخطر بالعدد | 45.0 | 30.0 | 26.0 | 44.0 |
| النسبة المؤوية للمشاريع تحت الخطر بالمِقدار | 58.0 | 35.0 | 34.0 | 64.0 |
| نسب الصرف (%) | 21.0 | 12.0 | 16.0 | 8.0 |
| **إدارة المِحفظة** |  |  |  |  |
| مراجعة إداء المِحفظة القطرية خِلال السنة (نعم/كلا) | كلا | نعم | كلا | نعم |
| موارِد الإشراف (إجمالاً بالدولار الأمريكي) | 3,018 | 3,045 | 3,454 | 3,110 |
| متوسط الإشراف (بالدولار الأمريكي/ المشروع) | 151 | 152 | 182 | 194 |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **فقرة المُذَكِرة** | **منذ السنة المالية 80** | | **أخر 5 سنوات مالية** | |
| تقييم المشروع بالعدد من قِبل إدارة تقييم العمليات | 3 | | 3 | |
| تقييم المشروع بالمِقدار من قِبل إدارة تقييم العمليات (ملايين الدولارات الأمريكية) | 250.0 | | 250.0 | |
| % من مشاريع إدارة تقييم العمليات المُصنَفة U او HU بالعدد | 0.0 | | 0.0 | |
| % من مشاريع إدارة تقييم العمليات المُصنَفة U او HU بالمِقدار | 0.0 | | 0.0 | |
|  |  | |  | |
| ملاحظة: فقط مشاريع الصندوق الإستئماني العراقي ووكالة التنمية الدولية تنفذ من قِبل جهات عراقية | | | | |
| 1. كما وردت في التقرير السنوي الخاص بإداء المحفظة (عدا السنة المالية الحالية) | | | | |
| 1. متوسط عمر المشاريع في المحفظة القطرية للبنك | | | | |
| 1. النسبة المؤية للمشاريع المُصنفة U أو HU على أهداف التنمية و/ أو الإنجاز المُحرَز في التنفيذ. | | | | |
| 1. بحسب تعريفها بموجب برنامج المِحفظة الإستثمارية. | | | | |
| 1. معدل الصرف خِلال السنة مقارنة مع الموازنة غير المصروفة لمِحفظة البنك في بداية السنة : فقط المشاريع الإستثمارية. | | | | |
| \*كل المؤشرات مُحددة للمشاريع القائِمة في المحفظة، مع إستثناء معدل الصرف، الذي يشتمل على جميع المشاريع القائمة وكذلك المشاريع التي خرجت خِلال السنة المالية. | | | | |

**الملحق رقم B5 من استراتيجية المساعدة الوطنية CAS: المؤشرات الإجتماعية في العراق**

المؤشرات الإجتماعية في العراق

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | آخر سنوات منفردة | | | ضمن نفس الأقليم \ مجموعة المدخولات | |
| **السكان** | **1980- 85** | **1990- 95** | **2005- 10** | **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** | **متوسط الدخل** |
| إجمالي عدد السكان، منتصف العام *(بالملايين)* | 16.3 | 21.6 | 32.0 | 382.8 | 4,970.8 |
| معدل النمو *(% من المعدل السنوي للمدة)* | 3.0 | 2.7 | 2.5 | 1.8 | 1.0 |
| سكان المناطق الحضرية *(% من السكان)* | 68.8 | 68.8 | 66.5 | 57.6 | .. |
| مُعَدَل نسبة الولادات *(الولادات لكل إمرأة)* | 6.2 | 5.6 | 5.0 | 2.8 | 2.0 |
|  | | | | | |
| **الفقر** *(% من السكان)* |  |  |  |  |  |
| نسبة عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر على المستوى الوطني | .. | .. | 22.9 | .. | .. |
| نسبة عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في مناطق الحضرية | .. | .. | 16.1 | .. | .. |
| نسبة عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في مناطق الأرياف | .. | .. | 39.3 | .. | .. |
|  | | | | | |
| **الدخل** |  |  |  |  |  |
| الدخل القومي الإجمالي بحسب نصيب الفرد، *بطريقة أطلس[[17]](#footnote-17) (بعملة الدولار الأمريكي)* | .. | .. | 2,380 | 6,384 | 3,726 |
| مؤشِر سعر المستهلِك *(2005= 100)* | .. | .. | 171.0 | 129 | 135 |
|  | | | | | |
| **توزيع الدخل والإستهلاك** |  |  |  |  |  |
| حصة الدخل أو الإستهلاك |  |  |  |  |  |
| مُعامِل جيني | .. | .. | 0.309 | .. | .. |
| حصة الدخل القائِمة بأقل من 10% | .. | .. | 4.0 | .. | .. |
| حصة الدخل القائمة بأعلى من 10% | .. | .. | 25.0 | .. | .. |
|  | | | | | |
| **المؤشِر الإجتماعي** |  |  |  |  |  |
| **الإنفاق العام** |  |  |  |  |  |
| الصحة *(% من الناتج المحلي الإجمالي)* | .. | .. | 3.0 | 5.0 | 6.0 |
| التعليم *(% من الناتج المحلي الإجمالي)* | 4.1 | .. | 9.0 | 5.0 | 3.0 |
|  |  |  |  |  |  |
| **صافي مُعَدَل التسجيل في المدارِس الإبتدائية** *(% من الفئة العمرية)* | | | | | |  |  |  |  |  |
| الإجمالي | 85 | 74 | 89 | 90 | 89 |
| ذكور | 90 | 78 | 94 | 92 | 90 |
| إناث | 80 | 69 | 84 | 88 | 88 |
|  |  |  |  |  |  |
| **الحصول على إمدادات مياه مُحَسَنة** *(% من السكان)* | | | | | |  |  |  |  |  |
| الإجمالي | .. | 80 | 79 | 89 | 90 |
| المناطق الحضرية | .. | 97 | 91 | 95 | 96 |
| المناطق الريفية | .. | 44 | 56 | 81 | 84 |
|  |  |  |  |  |  |
| **معدلات التطعيم** *(% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 23 شهراً)* | | | | | |  |  |  |  |  |
| الحصبة | 70 | 80 | 73 | 89 | 86 |
| اللقاح الثلاثي | 86 | 74 | 65 | 90 | 85 |
| سوء تغذية الأطفال *(% من الأطفال تحت سن الخامسة)* | .. | 10 | 7 | 12 | .. |
|  |  |  |  |  |  |
| **متوسط العمر المتوقع عند الولادة** *(بعدد السنين)* |  |  |  |  |  |
| الإجمالي | 58 | 71 | 68 | 72 | 69 |
| ذكور | 49 | 69 | 65 | 71 | 67 |
| إناث | 68 | 74 | 72 | 74 | 71 |
|  |  |  |  |  |  |
| **الوفيات** | | | | | |  |  |  |  |  |
| الأطفال الرُضَع *(بين كل 1000 ولادة حية)* | 41 | 36 | 31 | 26 | 38 |
| الأطفال دون سن الخامسة *(بين كل 1000 طفل)* | 53 | 45 | 39 | 31 | 51 |
| الأشخاص البالغين *(بين 15 و 59 سنة)* |  |  |  |  |  |
| ذكور *(بين كل 1000 ذكر)* | 207 | 157 | 281 | 152 | 202 |
| إناث *(بين كل 1000 أنثى)* | 191 | 101 | 125 | 95 | 136 |
| الأمهات الحوامِل  *(بين كل 1000 ولادة حية)* | .. | 84 | 63 | 74 | 190 |
| الولادات التي تقع تحت إشراف كادر طبي متخصص *(%)* | .. | 54 | 80 | 83 | 71 |
| **ملاحظة:** *0 او 0.0 يعني صفر أو أقل من نصف الوحدة المبينة. صافي معدل التسجيل: ينقسم إلى فئات بين 1997 و 1998 وذلك يُعزا إلى تغييرا من التصنيف الدولي المُقَنن للتعليم 76 إلى التصنيف الدولي المُقنن للتعليم 97. التلقيح: يُشير إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 23 شهراً من الذين تلقوا لقاحات قبل بلوغم سنة أو في أي سِن أخر قبل إجراء المسح* | | | | | |

**الملحق رقم B6 من استراتيجية المساعدة الوطنية CAS: مؤشرات إقتصادية رئيسية**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| المُؤشِر | حقيقي | | | | | | تخميني | مُتَوَقَع | | |
| 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| **الحسابات الوطنية (نسبة الناتج المحلي)[[18]](#footnote-18)** | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| الزراعة | 5.8 | 4.9 | 3.8 | 4.4 | 5.0 | .. | .. | .. | .. | .. |
| الصناعة | 56.5 | 54.4 | 56.5 | 42.5 | 44.9 | .. | .. | .. | .. | .. |
| الخدمات | 37.7 | 40.7 | 39.6 | 53.1 | 50.1 | .. | .. | .. | .. | .. |
|  | | | | | | | | | | |
| الإستهلاك الكلي | .. | 66.0 | 49.4 | 91.5 | 75.4 | 63.2 | 71.2 | 67.2 | 64.4 | 63.5 |
| إجمالي الإستثمار المحلي الثابت | .. | 17.7 | 33.4 | 27.2 | 28.3 | 24.3 | 24.5 | 27.1 | 27.7 | 28.1 |
| الإستثمار القطاع الحكومي | .. | 13.6 | 31.4 | 23.7 | 24.5 | 20.5 | 20.4 | 23.4 | 23.4 | 23.6 |
| إستثمار القطاع الخاص | .. | 4.1 | 2.0 | 3.5 | 3.8 | 3.8 | 4.1 | 3.7 | 4.3 | 4.5 |
|  | | | | | | | | | | |
| الصادِرات [[19]](#footnote-19)NGFS | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| الإستيرادات NGFS | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
|  | | | | | | | | | | |
| المُدخرات المحلية الإجمالية | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| المُدخرات الوطنية الإجمالية [[20]](#footnote-20) | .. | 30.2 | 52.5 | 13.7 | 25.3 | 32.6 | 22.9 | 29.4 | 32.4 | 33.3 |
|  | | | | | | | | | | |
| *بنود المُذكرة* |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية بالسعر الحالي) | .. | 56,987 | 86,531 | 69,188 | 84,078 | 114,227 | 127,797 | 146,569 | 165,091 | 179,751 |
| الناتج المحلي الإجمالي بنصيب الفرد (بالدولار الأمريكي) |  | 1,926 | 2,845 | 2,215 | 2,624 | 3,478 | 3,799 | 4,260 | 4,695 | 5,006 |
|  | | | | | | | | | | |
| مُعدلات النمو السنوي الحقيقية |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق | .. | 1.5 | 9.5 | 2.9 | 3.0 | 8.9 | 10.2 | 14.7 | 12.0 | 9.3 |
| الدخل القومي الإجمالي | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
|  | | | | | | | | | | |
| معدلات النمو السنوي الحقيقية بنصيب الفرد |  | | | | | | | | | |
| الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق | .. | .. | 47.7 | -22.1 | 18.5 | 32.5 | 9.2 | 12.1 | 10.2 | 6.6 |
| الإستهلاك الكلي | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| الإستهلاك الخاص | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
|  | | | | | | | | | | |
| **ميزان المدفوعات (بملايين الدولارات الأمريكية)** | |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| الصادِرات GNFSالسلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| السلع والبضائع FOB | .. | 37,835 | 62,013 | 38,428 | 50,420 | 77,877 | 87,145 | 101,254 | 177,447 | 129,805 |
| الإستيرادات GNFS السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| السلع والبضائع FOB | .. | 24,570 | 40,813 | 44,483 | 46,286 | 55,160 | 71,097 | 81,615 | 90,940 | 99,513 |
| ميزان الموارِد | .. | 5,884 | 11,681 | 14,349- | 5,111- | 11,255 | 1,065 | 7,322 | 12,754 | 14,928 |
| صافي التحويلات الجارية | .. | 1,234 | 4,899 | 5,053 | 2,593 | 1,720- | 3,070- | 4,066- | 4,976- | 5,592- |
| موازنة الحساب الجاري | .. | 7,118 | 16,580 | 9,296- | -2,518 | 9,535 | 2,005- | 3,256 | 7,778 | 9,336 |
|  | | | | | | | | | | |
| صافي الإستثمار الأجنبي الخاص المباشر | .. | 964 | 1,822 | 1,526 | 1,271 | 2,095 | 2,685 | 3,183 | 3,526 | 3,887 |
| القروض طويلة الأجل (صافي) | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| الرسمي | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| الخاص | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| رؤوس الأموال الأخرى ( صافي، بما في ذلك الأخطاء والحذوفات) | .. | 7,210 | 74 | 2,605 | 3,692 | 2,330 | 2,518 | 908- | 1,615- | 1,384- |
| التغير في الإحتياطات [[21]](#footnote-21) | .. | 11,872- | 18,751- | 5,869 | 6,295- | 10,432- | 7,373- | 4,310 - | 4,780 - | 6,730- |
|  | | | | | | | | | | |
| *بنود المُذَكَرة* |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| ميزان الموارِد (% من الناتج المحلي الإجمالي) | .. | 10.3 | 13.5 | - 20,7 | - 6,1 | 9.9 | 0.8 | 5.0 | 7.7 | 13.7 |
| معدلات النمو السنوي الحقيقية |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| الصادِرات السلعية (FOB) | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| الأولية | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| المُصَنَعَة | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| الوارِدات السِلعية (CIF) | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
|  | | | | | | | | | | |
| **المالية الحكومية (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)[[22]](#footnote-22)** |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| الإيرادات الجارية | .. | 78.9 | 76.7 | 74.5 | 72.8 | 78.1 | 73.3 | 73.2 | 73.5 | 74.0 |
| النفقات الجارية | .. | 55.0 | 55.7 | 74.8 | 57.2 | 50.0 | 57.2 | 51.3 | 46.6 | 45.9 |
| فائِض (+) او عجز (-) الحساب الجاري | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| التمويل الأجنبي | .. | 13.6 | 31.4 | 23.7 | 24.5 | 20.5 | 20.4 | 23.4 | 23.4 | 23.6 |
|  | | | | | | | | | | |
| **المؤشرات النقدية** |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| الناتج المحلي الإجمالي/ M2 | 13.9 | 37.7 | 33.8 | 60.5 | 63.5 | 53.5 | .. | .. | .. | .. |
| نمو M2 (%) | 43.6 | 27.9 | 29.5 | 30.1 | 32.9 | 19.5 | .. | .. | .. | .. |
| نمو القطاع الإئتماني الخاص (%) | .. | 26.9 | 67.0 | 15.5 | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| إجمالي النمو الإئتماني | .. | 29.8 | 32.9 | 16.7 | 42.8 | 58.2 | 46.9 | 29.3 | 83.0 | 49.3 |
|  | | | | | | | | | | |
| مؤشرات الأسعار (لسنة 80= 100) |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| مؤشر أسعار السلع التصديرية | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| مؤشر أسعار السلع الإستيرادية | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| مؤش التبادل التجاري السلعي | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
|  | | | | | | | | | | |
| سعر الصرف الحقيقي (الدولار الأمريكي/ وحدة العملة المحلية)[[23]](#footnote-23) | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
|  | | | | | | | | | | |
| أسعار الفائدة الحقيقية | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| مؤشر سعر المستهلك | .. | .. | 6.8 | -4.4 | 3.3 | 6.0 | 7.0 | 6.0 | 4.5 | 4.0 |
| مُعامِل الناتجع المحلي الإجمالي (% تغيير) | 35.1 | 6.5 | 31.8 | -30.1 | 25.2 | 29.4 | 2.4 | -2.2 | -0.3 | 0.7 |

ا**لملحق رقم B6 من استراتيجية المساعدة الوطنية CAS: مؤشرات الكشف الرئيسية**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **المُؤشِر** | **حقيقي** | | | | | | **تخميني** | **مُتَوَقَع** | | |
| **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** |
| إجمالي الدين المُستَحَق والمصروف (بملايين الدولارات الأمريكية)[[24]](#footnote-24) | 110,434 | 106,498 | 97,288 | 88,526 | 87,169 | 88,492 | 87,998 | 28,527 | 25,365 | 23,256 |
| صافي المصروفات (بملايين الدولارات الأمريكية) | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| إجمالي خدمة الدين (بملايين الدولارات الأمريكية) | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
|  | | | | | | | | | | |
| الدين ومؤشرات خدمة الدين (%) |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| إجمالي الدين المُستَحَق/ صادِرات الخدمات والسِلع [[25]](#footnote-25) | 327.6 | 266.5 | 150.4 | 221.2 | 165.8 | 56.6 | 48.8 | 37.7 | 32.7 | 30.1 |
| إجمالي الدين المُستَحَق/ الناتج المحلي الإجمالي | 219.6 | 181.0 | 110.5 | 103.9 | 106.7 | 37.1 | 32.6 | 26.0 | 22.9 | 21.2 |
| إجمالي خدمة الدين / صادِرات السلع والخدمات | 5.3 | 1.8 | 1.5 | 3.7 | 4.6 | 3.5 | 4.2 | 3.8 | 4.5 | 4.4 |
| الديون المُيسرة/ إجمالي الدين المُستَحَق | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
|  | | | | | | | | | | |
| مؤشرات الكشف الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير (%) |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير، خدمة الدين/ خدمة الدين العام | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| المؤشر التفضيلي، خدمة الدين/ خدمة الدين العام (%) [[26]](#footnote-26) | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| البنك الدولي لإنشاء والتعمير، خدمة الدين/ صادِرات السلع والخدمات | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير، إجمالي الدين المُستَحَق (بملايين الدولارات الأمريكية)[[27]](#footnote-27) | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| إجمالي الدين المُستَحَق (بملايين الدولارات الأمريكية) ث بضِمنها قيمة الضمانات الحالية | .. | .. | .. | .. | 250 | .. | .. | .. | .. | .. |
| حِصة مِحفظة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (%) | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| وكالة التنمية الدولية، إجمالي الدين المُستَحَق (بملايين الدولارات الأمريكية) | .. | .. | .. | .. | 508 | .. | .. | .. | .. | .. |
| الدين الخالي من الفائِدة (بملايين الدولارات الأمريكية) |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| القروض |  |  |  |  | 15.9 |  |  |  |  |  |
| الأسهم وشِبه الأسهم/ ت |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| الوكالة الدولية لضمان الإستثمار |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| ضمانات الوكالة الدولية لضمان الإستثمار (بملايين الدولارات الأمريكية) |  |  |  |  | 5 |  |  |  |  |  |

ملاحظة: توقعات الدين مبنية على أساس إفتراضات صندةق النقد الدولي من حيث أن الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس سيُقدِمون تخفيفا على عِبئ الديون مُقارنة بإتفاقية نادي باريس.

ا**لملحق رقم B8 من استراتيجية المساعدة الوطنية CAS: محفظة البنك الدولي**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  | **محفظة العمليات (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ وكالة التنمية الدولية و المِنح)** | | | | |  |  |  |
|  |  | **إعتباراً من 30 آيلول 2012** | | | | |  |  |  |
| **المشاريع المُغلقة** | **7** | | **المشاريع المُغلقة** | **8** | |  |  |  |  |
|  | | | | | | | | | |
| **البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ وكالة التنمية الدولية** | |  | **الصندوق الإستئماني العراقي** | |  |  |  |  |  |
| إجمالي الإنفاق (قائِم) | | 196.68 | إجمالي الإنفاق (قائِم) | | 240.80 |  |  |  |  |
| ما تم سدادهُ | | 0.00 | ما تم سدادهٌ | | 0.00 |  |  |  |  |
| إجمالي الإنفاق (مُغلق) | | 250.00 | إجمالي الإنفاق (مُغلق) | | 179.90 |  |  |  |  |
| ما تم سدادهُ | | 53.26 | ما تم سدادهُ | | 0.00 |  |  |  |  |
| إجمالي الإنفاق (قائِم + مُغلق) | | 446.68 | إجمالي الإنفاق (قائِم + مُغلق) | | 420.70 |  |  |  |  |
| ما تم سداده | | 53.26 | ما تم سداده | | 0.00 |  |  |  |  |
|  | |  |  | |  |  |  |  |  |
| إجمالي غير المصروف (قائِم) | | 323.92 | إجمالي غير المصروف (قائِم) | | 74.80 |  |  |  |  |
| إجمالي غير المصروف (مٌغلق) | | 0.00 | إجمالي غير المصروف (مٌغلق) | | 0.00 |  |  |  |  |
| إجمالي غير المصروف (قائِم + مٌغلق) | | 323.92 | إجمالي غير المصروف (قائِم + مٌغلق) | | 74.80 |  |  |  |  |

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| المشاريع القائِمة |  |  |  | |  |  | |  | |  | |  | | الفرق بين المتوقع والفعلي أ | |
|  |  |  |  |  | |  | |  | |  | |
|  |  |  | أحدث تقرير صادر عن هيئة الإشراف على المشاريع | | المبلغ الأصلي بملايين الدولارات الأمريكية | | | | | | | | |
|  |  |  |
| **تعريف المشروع** | **إسم المشروع** | **الإهداف الإنمائية** | **التقدم المُحرز في التنفيذ** | **السنة المالية** | **البنك الدولي للأنشاء والتعمير** | | **وكالة التنمية الدولية** | | **المنح** | | **المشاريع الملغية** | | **غير المصروف** | **الأصلي** | **من المدخرات** |
| P094650 | إمداد المياه الطارئ | S | S | 2008 |  | | 109.5 | |  | |  | | 61.2 | 67.3 | 10.9 |
| 099059P | محطات التوليد الكهرومائية في دوكان ودربنديخان الطارئ | S | MS | 2007 |  | | 40.0 | |  | |  | | 13.2 | 11.2 | 12.0 |
| 087734P | الكهرباء الطارئ | MU | MU | 2007 |  | | 124.0 | |  | |  | | 108.8 | 112.0 | 6.0 |
| 087735P | تأهيل الطرق الطارئ | S | S | 2006 |  | | 135.0 | |  | |  | | 55.1 | 45.8 | - 4.4 |
| 096234P | المشروع التعليم الطارئ الثالث | MU | MS | 2006 |  | | 106.0 | |  | |  | | 86.7 | 80.1 | 51.5 |
| 087907P | تأهيل وإنشاء المدارس الطارئ | MS | MS | 2005 |  | |  | | 60.0 | |  | | 12.5 | 12.5 | 7.0 |
| 087910P | مناطق حضرية وصرف صحي و إمداد مياه طارئ | S | MS | 2005 |  | |  | | 110.0 | |  | | 21.1 | 1.1 | 2.4 |
| 087912P | إمداد المياه الطارئ لمدينة بغداد | S | S | 2005 |  | |  | | 65.0 | |  | | 13.9 | 13.9 | 6.2 |
| 098979P | المسح الأسري وسياسات الفقر | HS | HS | 2007 |  | |  | | 7.0 | |  | | 1.0 | - 0.9 | - 6.0 |
| 099 295P | مشروع الحماية الإجتماعية الطارئ | S | S | 2007 |  | |  | | 8.0 | |  | | 2.0 | 2.0 | 0.1 |
| 109296P | تأهيل البنى التحتية المجتمعية الطارئ، تمويل إضافي | S | S | 2008 |  | |  | | 25.5 | |  | | 3.2 | 4.1 | 0.2 |
| 110862P | إصلاح الإدارة المالية العامة | MU | MU | 2009 |  | |  | | 16.0 | |  | | 13.7 | - 2.2 | - 2.3 |
| 111074P | إستراتيدية توحيد الطاقة الوطنية | MS | S | 2010 |  | |  | | 6.9 | |  | | 2.0 | 0.1 | - 4.9 |
| 113337P | إصلاح القطاع المصرفي | S | S | 2009 |  | |  | | 10.0 | |  | | 1.8 | 1.8 | - 8.2 |
| 087734P | الكهرباء الطارئ | MU | MU | 2007 |  | |  | | 0.6 | |  | | 3.3 |  |  |
| 123689P | مشروع المساعدة الطارئ الثاني للرعاية الصحية الأولية | S | MS | 2011 |  | |  | | 1.2 | |  | | 0.3 | - 0.2 | - 0.9 |
| النتيجة الإجمالية |  |  |  |  |  | | 508.5 | | 315.6 | |  | | 399.8 | 348.6 | 69.6 |
| أ: يقصد بها المصروفات المقصودة لحد الأن ناقِصا المصروفات الفعلية لحد الأن كما تظهر ف التقييم. | | | | | | | | | | | | | | | |

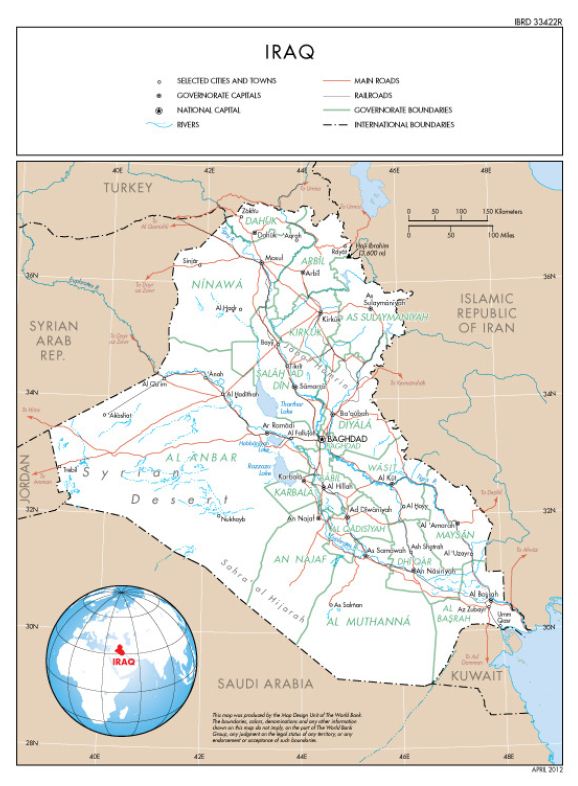
ا**لملحق رقم B8 من استراتيجية المساعدة الوطنية CAS: محفظة مؤسسة التمويل الدولية**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **مؤسسة التمويل الدولية** | | | | | | | | | | | | | | | |
| الصندوق الإستئماني العراق، المُلتَزَم والقائِم | | | | | | | | | | | | | | | |
| *المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية* | | | | | | | | | | | | | | | |
| تاريخ المحاسبة إعتباراً من 30/09/2912 | | | | | | | | | | | | | | | |
|  | | | | | | | | | | | | | | | |
|  | | | | | | | | | | | | | | | |
| **إلتزامات السنة المالية** | **إسم المؤسسة** | **LN**  **متعهد به- IFC** | **ET**  **متعهد به- IFC** | **QL+QE**  **متعهد به- IFC** | **GT**  **متعهد به- IFC** | **RM**  **متعهد به- IFC** | **ALL**  **متعهد به- IFC** | **ALL**  **متعهد به- جزء** | **LN**  **خارج- IFC** | **ET**  **خارج- IFC** | **QL+QE**  **خارج- IFC** | **GT**  **خارج- IFC** | **RM**  **خارج- IFC** | **ALL**  **خارج- IFC** | **ALL**  **خارج- [.X** |
| 2013 | المصرف التجاري العراقي | 0 | 12.30 | 0 | 0 | 0 | 12.30 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.00 |
| 2005/2007/ 2010/ 2011/ 2012 | مصرف الإئتمان العراقي | 0 | 4.82 | 4.29 | 0 | 0 | 8.57 | 0 | 0 | 4.26 | 4.25 | 0 | 0 | 8.51 | 0.00 |
| 2011/ 2013 | مؤسسة جاف تاينر | 45.00 | 0 | 30.00 | 0 | 0 | 75.00 | 0 | 45.00 | 0 | 0 | 0 | 0 | 45.00 | 0.00 |
| 2012 |  | 45.00 | 0 | 0 | 0 | 0 | 45.00 | 0 | 45.00 | 0 | 0 | 0 | 0 | 45.00 | 0.00 |
| 2010 | (\*)[[28]](#footnote-28) | 14.00 | 0 | 0 | 0 | 0.66 | 14.66 | 0 | 14.00 | 0 | 0 | 0 | 0.37 | 14.37 | 0.00 |
| 2011 | زين العراق | 142.07 | 0 | 0 | 0 | 0 | 142.07 | 45.83 | 142.07 | 0 | 0 | 0 | 0 | 142.07 | 45.83 |
| **إجمالي المحفظة** |  | **246.07** | **16.58** | **34.29** | **0** | **0.66** | **297.66** | **45.83** | **246.07** | **4.26** | **4.25** | **0** | **0.37** | **254.95** | **45.83** |

ا**لملحق رقم B8 من استراتيجية المساعدة الوطنية CAS: الكشوفات القائِمة لوكالة ضمان الإستثمار متعددة الأطراف**

**(إجمالي الكشوفات، بملايين الدولارات الأمريكية)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **إعتباراً من نهاية السنة المالية** | **السنة المالية 2004** | **السنة المالية 2005** | **السنة المالية 2006** | **السنة المالية 2007** | **السنة المالية 2008** | **السنة المالية 2009** | **السنة المالية 2010** | **السنة المالية 2011** | **السنة المالية 2012 لغاية 29/02/2012** |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| **التوزيع القطاعي** |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| المالية | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| البنى التحتية | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| التعدين | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| النفط والغاز | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| الأعمال الزراعية والتصنيع والخدمات والسياحة | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
|  | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| **محفظة مشاريع الوكالة الدولية لضمان الأستثمار** |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| قيود التحويل | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 5.0 | 3.7 |
| الإستملاك | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 5.0 | 3.7 |
| الحروب والإضطرابات المدنية | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 5.0 | 3.7 |
| الإخلال بالعقود | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| **إجمالي الكشف القطري لوكالة ضمان الإستثمار متعددة الأطراف** | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 5.0 | 3.7 |
| **% حصة إجمالي الكشف لوكالة ضمان الإستثمار متعددة الأطراف** | 0.0% | 0.0% | 0.0% | 0.0% | 0.0% | 0.0% | 0.0% | 1.0% | 0.0% |
| **صافي الكشف القطري لوكالة ضمان الإستثمار متعددة الأطراف** | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 5.0 | 3.7 |
| **% حصة صافي الكشف لوكالة ضمان الإستثمار متعددة الأطراف** | 0.0% | 0.0% | 0.0% | 0.0% | 0.0% | 0.0% | 0.0% | 1.0% | 1.0% |

******

***البنك الدولي- مكتب العراق***

***مجمع مبنى السفارة البريطانية***

***بغداد- العراق***

***هاتف: 009640790115368***

***الموقع الإلكتروني (***[***www.worldbank.org***](http://www.worldbank.org) ***)***

1. **المصدر: موقع iraqbodycount.org** [↑](#footnote-ref-1)
2. *الأمم المتحدة / الحكومة العراقية، تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية الألفية (2010).* [↑](#footnote-ref-2)
3. [↑](#footnote-ref-3)
4. *أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية في العراق (2010) واللجنة الدولية للصليب الأحمر.* [↑](#footnote-ref-4)
5. الأستعراض الثاني لصندوق النقد الدولي حول الترتيبات الأحتياطية في آذار 2011 [↑](#footnote-ref-5)
6. من السلطات العراقية وتوقعات وتقديرات خبراء الصندوق [↑](#footnote-ref-6)
7. الامم المتحدة / منظمة العمل الدولية (ILO) مسح للشركات [↑](#footnote-ref-7)
8. البنك الدولي، مكافحة الفقر في العراق (2010) [↑](#footnote-ref-8)
9. شبكة الأمم المتحدة للمعلومات / العراق ، ديسمبر2011 [↑](#footnote-ref-9)
10. صندوق دعم العراق والذي سيغلق بتاريخ 31/12/2013. [↑](#footnote-ref-10)
11. ممول من قبل وزارة الخارجية المريكية [↑](#footnote-ref-11)
12. هذه نشاطات تم تحديدها في استراتيجية الشراكة الوطنية بناء على المشاورات مع الحكومة، الا ان الاستراتيجية مرنة، كما ان هناك نشاطات اخرى ستضاف للبرنامج بناء على طلب الحكومة في اطار الاستراتيجية. [↑](#footnote-ref-12)
13. ان الحكومة العراقية الآن بصدد تحديث خطة التنمية الوطنية. [↑](#footnote-ref-13)
14. التقرير لسنة 2009 والذي طابق مايقارب 41 مليار دولار من عائدات النفط والغاز والتي تم انجازها في الوقت المناسب. [↑](#footnote-ref-14)
15. [↑](#footnote-ref-15)
16. وحدة المعلومات والتحليل التابعة للوكالة المشتركة للأمم المتحدة [↑](#footnote-ref-16)
17. "طريقة أطلس" ، بالإنكليزية "Atlas Method"، هي طريقة يستخدمها البنك الدولي لتقدير حجم الإقتصادات من حيث الدخل القومي الإجمالي بالدولار الأمريكي. [↑](#footnote-ref-17)
18. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية. [↑](#footnote-ref-18)
19. يُقصد بـ "GNFS" "السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج". [↑](#footnote-ref-19)
20. يشتمل على التحويلات بِلا مُقابل عدا مِنح رأس المال الرسمية. [↑](#footnote-ref-20)
21. يشتمل على إستخدام موارِد صندوق النقد الدولي. [↑](#footnote-ref-21)
22. الحكومة المركزية الموحدة. [↑](#footnote-ref-22)
23. يقصد به "وحدات العملة المحلية". تُشير الزيادة في الدولار الأمريكي مُقابل وحدة العملة المحلية إرتفاعاً في القيمة. [↑](#footnote-ref-23)
24. يشمل الدين العام والدين المضمون حكومياً والدين الخاص غير المضمون وإستخدام إعتمادات صندوق النقد الدولي صافي رأس المال قصير الأجل. [↑](#footnote-ref-24)
25. صادِرات البضائع والخدمات بما فيها تحويلات العاملين. [↑](#footnote-ref-25)
26. يُعَرَف الدائنين المُفَضلين على أنهم البنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالة الدولية للتنمية والبنوك الإستثمارية الإقليمية مُتعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية. [↑](#footnote-ref-26)
27. يشمل القيمة الحالية للضمانات

    28 يشمل انواع الأسهم وشبه الأسهم من القروض والأسهم الإستثمارية. [↑](#footnote-ref-27)
28. [↑](#footnote-ref-28)